



القراءات المفسرة
ودورها في توجيه معاني الآيات القرآنية



د. عبد الهادي دحاني

مركز
الدراسات
الإسلامية

يهدي ولا يباع



القراءاتُ المفسِّرةُ ودورها في توجيه معاني الآيات القرآنية

د. عبد الهادي محمد دحاني

الإصدار: 37 (يناير 2011م / صفر 1432هـ)

لوحة الغلاف: الأستاذ مصطفى أجماع

الإخراج الفني : محمود محمد أبو الفضل

د. عبد الهادي محمد دحاني:

من مواليد المغرب، حاصل على دكتوراه الدولة في الآداب، و شهادة الأهلية في الخطابة والوعظ والإرشاد، و شهادة ممارس في البرمجة العصبية اللغوية من مركز إيلاف ترين البريطاني. يعمل خطيباً وأستاذاً بالتعليم العالي.

من مؤلفاته: «الحج أشهر معلومات ومناسك معدودات» و«رمضان والأيام المعدودات: روح التغيير في مقاصد الصوم»..



نهر متعدد... متجدد

مشروع فكري وثقافي وأدبي يهدف إلى الإسهام النوعي في إثراء المحيط الفكري والأدبي والثقافي بإصدارات دورية وبرامج تدريبية وفق رؤية وسطية تدرك الواقع وتستشرف المستقبل.



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

قطاع الشؤون الثقافية

إدارة الثقافة الإسلامية

ص.ب: 13 الصفاة - رمز بريدي: 13001 دولة الكويت

الهاتف: 22487310 (+965) - فاكس: 22445465 (+965)

نقال: 99255322 (+965)

البريد الإلكتروني: rawafed@islam.gov.kw

موقع «روافد»: www.islam.gov.kw/rawafed

تم طبع هذا الكتاب في هذه السلسلة للمرة الأولى،
ولا يجوز إعادة طبعه أو طبع أجزاء منه بأية وسيلة إلكترونية أو غير
ذلك إلا بعد الحصول على موافقة خطية من الناشر

الطبعة الأولى - دولة الكويت

يناير 2011م / صفر 1432 هـ

الآراء المنشورة في هذه السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأي الوزارة

كافة الحقوق محفوظة للناشر

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموقع الإلكتروني: www.islam.gov.kw

تم الحفظ والتسجيل بمكتبة الكويت الوطنية

رقم الإيداع: 556 / 2010

ردمك: 978-99966-50-03-1

فهرس المحتويات

٥	تصدير
٧	مقدمة
١٤	الفصل الأول: التعريف بالقراءات المفسرة أو التفسير القرائي
٣١	المبحث الأول: المدخل إلى دراسات القراءات المفسرة
٥٢	المبحث الثاني: منهج القراءات المفسرة
٧١	المبحث الثالث: وظيفة الأساليب اللغوية في القراءات المفسرة
٨١	الفصل الثاني: توحيد المصاحف وتوثيق القراءات
٨٣	المبحث الأول: تعدد القراءات من تعدد التلقي
٩٣	المبحث الثاني: نشأة القراءات المفسرة وانتشارها
١٠٨	المبحث الثالث: اختلاف القراءات واختلاف الأحكام
١٢٤	الفصل الثالث: قانون السهولة في القراءات
١٣١	المبحث الأول: منطق التيسير في اختلاف القراءات
١٤٥	المبحث الثاني: وظيفة القراءات المفسرة
١٥٨	المبحث الثالث: الغاية من القراءات المفسرة
١٦٩	الفصل الرابع: خصائص القراءات المفسرة
١٧١	المبحث الأول: تنوع القراءات المفسرة
١٧٩	المبحث الثاني: خصائص القراءات الشاذة في التفسير
	المبحث الثالث: الخصائص اللهجية للقراءات والصراع بين النحاة والقراء
١٩٢	بين النحاة والقراء
٢٠٤	الخاتمة
٢١٢	لائحة المصادر والمراجع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تصدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن الحديث عن القراءات القرآنية إنما هو حديث عن تاريخ نزول القرآن وجمعه وكتابته في المصاحف وظروف تلقي الصحابة، رضي الله عنهم، له عن الرسول ﷺ، والبحث في أسرار تعدد أحرفه.

وقد اجتهد العلماء، قديماً وحديثاً، في إبراز مختلف القضايا المعرفية والمنهجية المتصلة بالقراءات القرآنية، وألّفوا في ذلك مصنّفات تشهد على مدى حرصهم على أن ينقلوا هذا العلم صافياً معافى خلفاً عن سلف.

ومع ما كتب عن تلك القراءات، فإن موضوع تناولها، باعتبارها مسهمة في تفسير القرآن الكريم وإبراز معانيه المتعاضدة والمتكاملة، لم يحظ بالناية المطلوبة إذا ما قورن بقضايا الأداء والرواية وسند النقل.

ويأتي كتاب «القراءات المفسرة ودورها في توجيه معاني الآيات القرآنية» للدكتور عبد الهادي دحاني ليكون لبنة في صرح الجهود التي تستحضر مختلف القراءات القرآنية، بما فيها القراءات الشاذة، لإبراز كيف يمكن استثمارها في بيان مراد القرآن الكريم، وإبراز الغنى الدلالي لآياته.

ويسر إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت أن تقدم هذا العمل إلى جمهور القراء والمهتمين، داعية المولى عز وجل أن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسنات الكاتب.

إنه سميع مجيب.



مقرنة

كثيراً ما توحى قضية توظيف القراءات في التفسير، بمنهج في التفسير يعتمد القراءات بشكل عام، وكلما رجعت إلى ما كتب في هذا المجال، وهو نزر يسير جداً لا يعتد به في الدراسات المعتمدة في الموضوع، وجدت تصور الباحثين للقراءات المفسرة لا يخرج عن دائرة القراءات الشاذة، فهي وحدها التي تعتبر في زعمهم مفسرة، وهذه الفكرة نابعة من تنبيه علماء القراءات على وظيفة الشواذ وإدراجها في تفسير النصوص القرآنية، حتى لا يتفرض هذا النوع من القراءات بتعطيل العمل به، أو حتى لا يسيء التعامل معه من جراء الاشتغال بالمتواتر والمشهور دون الشاذ والمدرج، لكونه لا يرقى إلى مستوى الصحة المتوفر في غيره.

والحقيقة أن القراءات المفسرة هي منهج في التفسير يعتمد القراءة التي تهدف إلى البيان والكشف عن أسرار التنزيل، سواء كانت هذه القراءة متواترة أم شاذة، وسواء كانت مشهورة أم مدرجة من أجل الإيضاح، والقراءات كالقرآن يفسر بعضها بعضاً، ولا سيما عندما يكونان حقيقة واحدة.

وأبادر إلى القول إن هذا البحث قد انبثقت فكرته الأساسية من تصحيح هذا الرأي الذي ظل سائداً في أوساط المهتمين بالقراءات والباحثين فيها، ولقد مكنتني الاشتغال بتوجيه القراءات من أن أقف على توظيف كل أنواعها في التفسير من غير استثناء. وقد لا يكون للقراءة دور في التفسير عندما لا يكون لها تعلق به، كالقراءات المتعلقة بوجوه النطق بالحروف والحركات، بما لا يغير من صورة الكلمة ولا يغير من معناها، ومن ذلك مثلاً بعض مقادير المد والإمالة والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة، وتعدد بعض وجوه الإعراب، نحو قوله تعالى: ﴿عَدَّآيَ﴾^(١)، بسكون الياء وفتحها، و﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٢)، بفتح لام يقول ورفضها. وقد يكون

١- سورة الأعراف: آية ١٥٦.

٢- سورة البقرة: آية ٢١٤.

لاختلاف القراءات في الحركات أو في حروف الكلمات تعلق بالتفسير، من مثل قوله تعالى : ﴿يَصُدُّونَ﴾^(١) ، بفتح الصاد وكسرها، لأن القراءة بالفتح معناها صددهم لغيرهم عن الإيمان، والقراءة بالكسر معناها صدودهم في أنفسهم، وكلا المعنيين حاصل منهم، ومن مثل قوله تعالى : ﴿كَذَّبُوا﴾^(٢) ، بتشديد الذال وتخفيفها، وظاهر من التشديد معنى المبالغة الذي لا يوجد في التخفيف.

ورغم ذلك، فلا بد من الإشارة إلى أن مزية هذه الوجوه من القراءات عائدة إلى أنها حفظت على العربية ثباتها وخصائصها من كفيات النطق وبيان اختلاف العرب في لهجاتها من خلال قراء القرآن من الصحابة والتابعين. ومن المعلوم أن الوحي نزل بهذه الوجوه كلها لتكثير المعنى وتوسيعه، وهذا من بلاغة القراءات التي هي من بلاغة القرآن وبيانه، ولذلك كان اختلاف القراءات في اللفظ الواحد من القرآن مجالا لاختلاف المعنى وتعدده، ولم يكن حمل قراءة على أخرى ترجيحاً، لأنه إذا صحت القراءتان فلا يجوز ترجيح إحداها عن الأخرى لأن الكل من عند الله نزل به الروح الأمين على قلب رسول الله للبلاغ. وقد ثبت اختلاف القراءات عن النبي ﷺ كما ورد في حديث عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم الوارد في صحيح البخاري، والذي يؤصل للاختلاف القرائي، وفيه أن الصحابييين المذكورين اختلفا في قراءة سورة الفرقان، فاحتكما إلى رسول الله، فصوب كليهما، وحسم الخلاف، مبينا نزول القرآن على سبعة أحرف للتيسير والتوسعة على الناس ورفع الحرج.

ونادرا ما نجد في القراءات القرآنية اختلافا يخلو من تغيير دلالي، بل إن الاختلاف بين قراءتين، ولو من الناحية الصوتية، يؤدي غالبا إلى تعدد

١- سورة البقرة: آية ٢١٤

٢- سورة الزخرف: آية ٨٧



المعنى وتتوعه، أي إلى خدمة المنطوق من القراءتين، فالزيادة في المبني تدل على الزيادة في المعنى. ولهذا يرى الشيخ الطاهر بن عاشور أن على المفسر أن يكون ملما بالقراءات، وأن يبين اختلافها، لأن في ذلك توفيراً لمعاني الآيات، فيقوم تعداد القراءات مقام تعداد كلمات القرآن^(١). فبالقراءات تتكشف معاني الآيات، وبها يترجح بعض الوجوه على بعض، عندما تتفاوت من حيث السند، كما أن بها تعرف وجوه النطق بالحروف والحركات في مخارجها وصفاتها، وتعرف كيفيات الأداء، وما يترتب على ذلك من إعجاز ليس فقط في نظم القرآن ومعانيه، بل في تركيب الألفاظ وحروف الكلمة.

وتعتمد القراءات المفسرة الأوجه اللغوية إغناء للدلالة القرآنية، ولتشكل بذلك وحدة متكاملة في إنشاء تفسير قائم بذاته، وتمثل هذه الأوجه مجموع الأساليب التي وظفت في القرآن الكريم ليلبغ خطابه مبيناً وواضحاً للمخاطبين. وهذا كله أت من طريقة التلقي التي كلف الله بها رسوله عليه الصلاة والسلام، حيث يقول الله عز وجل: ﴿وَإِنَّكَ لَلَّذِي لَقِيَ الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(٢)، وهي عملية عرفت تنوع الأسلوب في الوحي المنزل تيسيراً على المنزل عليهم، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾^(٣)، وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِئُبَيِّنَ لَهُمْ﴾^(٤)، ويشهد بذلك حديث الأحرف السبعة، الذي يقول فيه الرسول ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف»^(٥).

وقد وجدتهي أصنع تفسيراً من وجه خاص، يعتمد القراءات، ويأخذ

١- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، دار التونسية للنشر، ١٩٨٤: ٥١/١-٥٦

٢- سورة النمل: آية ٦.

٣- سورة القمر: آية ١٧ وما بعدها.

٤- سورة إبراهيم: آية ٤.

٥- حديث متواتر، رواه أزيد من عشرين صحابياً، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل

القرآن، باب جمع القرآن، حديث رقم ٤٩٨٧: فتح الباري: ٩/٩.

سمة التفسير القرائي، وهو تفسير يمكن تصنيفه ضمن التفاسير التي تعتمد الأثر، لأنه يرتكز على تفسير القرآن بالقراءات، وهي أصل من أصول التفاسير ومرجع من مراجعها الأساسية. وقد دلتني على أن تعدد القراءات وتنوعها مستمد من لفظ «اقرأ»، أول كلمة من كلمات الوحي تحث الإنسان على القراءة والتأمل والكشف والتفسير، أول كلمة قرعت سمع النبي المرسل عليه الصلاة والسلام تدله على قراءة كتاب الله المسطور الذي هو القرآن وكتاب الله المفتوح الذي هو الكون من حوله. ولأن لفظ «اقرأ» يتطلب التنوع في الأسلوب حتى تحصل الفائدة من أي وجه، فإن القراءة القرآنية مطلوبة بهذه الكيفية لأنها الطريق إلى التفسير الموصل إلى المراد من كلام الله تعالى.

والمجال التفسيري من خلال القراءات هو تبيين المعنى وتوسيع الدلالة والإحاطة بكل ما يذهب إليه التأويل، وهو مجال يصدر عن ثلاثة مصادر: أولها الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها. وثانيها الاختلاف الحاصل في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها. وثالثها الاختلاف الناتج عن تغيير صورة الكلمة ومعناها. ومن الملاحظ أن تغيير المعنى انطلاقاً من هذه المصادر الثلاثة معناه توسيع مجال التفسير من خلال تنوع القراءات في الآية الواحدة. وسنرى لذلك أمثلة توضحه.

والجدير بالذكر أن هذه المصادر أو هذه الأنواع من الاختلاف هي التي لها تعلق بالتفسير، بخلاف الأنواع الأخرى وهي كثيرة لا تعلق لها به، ومنها الاختلاف في الحركات أو الاختلاف في الإعراب بما لا يزيل صورة الكلمة في الخط ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(١)، بضم (أطهر)، والتي قرئ فيها (أطهر) بالنصب. ومثل تغيير الحركات

في (البخل)^(١). ومثل الاختلاف الذي يكون في الكلمة بما يغير صورتها في الخط ولا يغير من معناها نحو قراءة (إِنْ كَانَتْ إِزْقِيَةً وَاحِدَةً)، والقراءة المتواترة: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً﴾^(٢)، وقراءة (كالصوف المنفوش) لقوله تعالى: ﴿كَأَلْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾^(٣). ومثل الاختلاف الذي يكون بالتقديم والتأخير نحو قراءة ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾^(٤) وقراءة (وجاءت سكرة الحق بالموت). ومثل الاختلاف الذي يكون بالزيادة أو النقص نحو قراءة (وما عملت أيديهم)، بحذف الضمير في قوله تعالى ﴿وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾^(٥)، وقراءة ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً وَلِي نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٦)، بزيادة لفظ ﴿أُنثَى﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَلِي نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾..
وكل هذه القراءات أو الحروف هي كلام الله تعالى الذي نزل به الروح الأمين على قلب رسوله المرسل إلى العالمين.

ويتبين من خلال هذه المصادر أن القراءات تفيد التفسير من جهة اختلاف اللفظ والمعنى معا، فقد تختلف القراءتان في لفظيهما، ويترتب على هذا الاختلاف معنيين، فيكون كلاهما صحيحا، فلا يتناقضان ولا يتعارضان، بل يمكن اجتماعهما في شيء واحد، مثل قراءة قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾^(٧) من دون ألف بعد الزاي، وتشديد اللام، والمعنى: فأوقعهما في الزلة، أي الخطيئة، وقرئ بإثبات الألف بعد الزاي مع تخفيف اللام، أي (فأزالههما)، والمعنى: نحاهما وأبعدهما عن الجنة. فالمعنيان متغايران. كما ترى. ولكنهما يجتمعان، فإن إبقاعهما في

١- سورة النساء: ٢٧، في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾.

٢- سورة يس: ٢٩

٣- سورة القارعة: ٥

٤- سورة ق: آية ١٩

٥- سورة يس: آية ٣٥

٦- سورة ص: آية ٢٢

٧- سورة البقرة: آية ٣٦

الزلة اقتضى تنحيتهما عن الجنة وإخراجهما مما كانا فيه، فهناك تلازم بين المعنيين.

وحكمة هذا النوع من الاختلاف أن تكون القراءة في الآية بمنزلة الآيتين، وردتا لإفادة المعنيين جميعاً أو لتفسير المعنى نفسه أو لإيضاحه أو تقويته أو تعضيداً أو توكيده والتركيز عليه، وكلها وظائف دالة في التفسير. أما اختلاف القراءتين في اللفظ والمعنى مع التضاد أو التناقض، فلا أثر له في القرآن، وهو منزه عنه، لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وصفة الربانية تنفي عنه ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(١).

ومن هنا ذهب العلماء إلى أن الاختلاف في القراءات يهدف إلى تنوعها لا إلى تضادها، لأن هذا محال، وهذا التنوع يهدف بدوره إلى أحكام، وهي أهداف يتوخاها التفسير القرائي، وقد جمعوها في ثمانية أهداف:

الأول: التخفيف على الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها، شرفاً لها وتوسعة ورحمة، وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيها الذي أتاه جبريل فقال له: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال ﷺ: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»^(٢)، ولم يزل يردد المسألة ويستزد ربه حتى بلغ سبعة أحرف، وفي الصحيح أيضاً: «إن ربي أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هون على أمتي، ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف»^(٣). فاقتضى الشرع أن تتنوع القراءات لهذا الغرض من التوسعة والتخفيف والرحمة.

الثاني: بيان حكم مجمع عليه، كقراءة سعد بن أبي وقاص: ﴿وَلَهُ أَحُّ أَوْ

١- سورة النساء: آية ٨٢.

٢- النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٢٢/١.

٣- نفسه: ٢٢/١.

أُحْتَّ^(١) ﴿١﴾، فهذه القراءة، بإضافة ﴿من أم﴾، تبين أن المراد بالإخوة هنا الإخوة للأم، وهذا أمر مجمع عليه.

والثالث: ترجيح حكم اختلف فيه، كقراءة قوله تعالى في كفارة اليمين: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٢)، بزيادة ﴿مُؤْمِنَةٍ﴾، أي تحرير رقبة مؤمنة. ففي هذه القراءة ترجيح لاشتراط الإيمان في الرقبة، وهو مذهب الشافعية ومن نحا نحوهم، ولم تشترطه الحنفية.

الرابع: الجمع بين حكمين مختلفين، كقراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهِنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾^(٣)، بالتشديد والتخفيف في (يَطْهَرْنَ). فالقراءة بالتشديد تفيد المبالغة في طهر النساء من الحيض، أي بالطهارة التي تحصل بانقطاع دم الحيض والاعتسال منه كذلك، لأن الزيادة في المبنى دالة على الزيادة في المعنى، أما القراءة بالتخفيف فلا تفيد هذه المبالغة، أي إن الطهارة تحصل بمجرد انقطاع دم الحيض، فينبغي الجمع بين القراءتين لنجمع بين حكمين: أحدهما هو أن المرأة الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر، وهو انقطاع الدم، والثاني أنها لا يقربها إلا إذا بالغت في الطهر، وذلك بالاعتسال، وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضا.

الخامس: اختلاف حكمين شرعيين، كقراءة قوله تعالى: ﴿فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٤)، بنصب (أرجلكم) وبجرها. فالنصب يقتضي غسلها، لأن العطف حينئذ يكون على لفظ (وجوهكم) المنصوب وهو مفسول، والجر يقتضي مسحها، لأن العطف يكون حينئذ على لفظ (رؤوسكم) المجرور وهو ممسوح. وقد بين النبي ﷺ أن المسح حكم يكون للابس الخف، والغسل

١- سورة النساء: آية ١٢.

٢- سورة المجادلة: آية ٣.

٣- سورة البقرة: آية ٢٢٢.

٤- سورة المائدة: آية ٦.

حكم لمن لم يلبسه.

السادس: إيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه، أي دفع توهم ما ليس مراداً، كقوله تعالى: ﴿فَأَسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(١)، حيث قرئ (فامضوا)، فإن قراءة (فاسعوا) يقتضي ظاهرها المشي السريع، وليس كذلك، ولكن قراءة (فامضوا) جاءت موضحة لذلك ورافعة لما يتوهم منه، لأن المضي ليس من مدلوله السرعة.

السابع: بيان لفظ مبهم مثل لفظ (العهن) في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾^(٢)، الذي فسر بالصوف في قراءة (كالصوف المنفوش)، وهي قراءة ابن مسعود وغيره.

الثامن: الكشف عن فروق المعاني وتجليه دقائقها في إطار السياق القرآني، ومن ذلك مثلاً قراءة علي رضي الله عنه وغيره لقوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾^(٣)، بالعين المهملة. ويرى ابن جني أن معناه: وصل حبه إلى قلبها فكاد يحرقه لحدته، أما القراءة بالعين المعجمة فمعناه: فرق شغاف قلبها حتى وصل إليه، فالفرق بين اللفظين دقيق، ولكنهما يؤولان إلى معنى موحد وهدف واحد، وهو سقوط امرأة العزيز في حب يوسف عليه السلام.^(٤)

ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر، والقراءات حجة الفقهاء في الاستنباط، وحجتهم في الاهتداء إلى سواء الصراط، مع ما في ذلك من التسهيل على الأمة وإظهار شرفها وإعظام أجرها، من حيث إنهم يفرغون جهدهم في تحقيق ذلك وضبطه.^(٥) ويعني ما سبق ذكره من بيان أهداف الاختلاف القرائي أن مجال

١- سورة الجمعة: آية ٩.

٢- سورة القارعة: آية ٥.

٣- سورة يوسف: آية ٢٠.

٤- النشر: ٢٨/١-٢٩.

٥- لطائف الإشارات للتسطلاني: ١٧١.

التفسير في القراءات يتوجه على وجوه التنوع في المعاني، وهو يسلم تمام السلامة من التضاد أو التناقض، ويسير على ثلاثة أحوال: فهو إما أن يكون ناتجا عن اختلاف في اللفظ، والمعنى واحد ﴿الصِّرَاطَ﴾^(١)، بالسین والصاد، وكذلك الحال في ﴿الْقُدُسِ﴾^(٢)، ونحوهما، مما يندرج ضمن تعدد اللغات فقط. وإما أن يكون ناتجا عن اختلاف اللفظ والمعنى جميعا، مع جواز اجتماعهما في شيء واحد، أي أن أحدهما يعضد الآخر ويؤيده، مما يعرف باختلاف التنوع والتكامل، كالاختلاف في ﴿نُشِرْهُمَا﴾^(٣)، بالراء والزاي، فمعنى النشر بالراء أن الله أحيا العظام، ومعناه بالزاي أن الله رفع بعضها إلى بعض حتى قامت وحييت، والمعنى الأول يؤيد الثاني، ومعنى ذلك أن كل قراءة منهما تفسر الأخرى. وإما أن يكون ناتجا عن اختلاف اللفظ والمعنى جميعا، مع عدم جواز الجمع بينهما في شيء واحد، وهذا يعني أنهما يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد، وبذلك فالمعنى يزداد توسعا وشمولا، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾^(٤)، حيث قريء (كذبوا) بالتشديد وبالتخفيف، فإن ذلك ونحوه، وإن اختلف لفظا ومعنى، وامتنع اجتماعه في شيء واحد، فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض، من ذلك مثلا أن وجه التشديد في الآية الكريمة يفسر تيقن الرسل بأن قومهم قد كذبوهم، فهذا يقين، ووجه التخفيف يفيد توهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أمرهم به، فالظن في الأول يقين، والضمانر الثلاثة للرسل، وهو في القراءة الثانية شك، والضمانر الثلاثة للمرسل إليهم، فليس في ذلك تناقض، وإنما فيه تظافر في اللفظ وتكامل في المعنى وتوسعة لمجاله.^(٥)

وانطلاقا من النظرية اللغوية التي تقول: الزيادة في البناء لزيادة

١- سورة الفاتحة: آية ٦.

٢- سورة البقرة: آية ٨٧.

٣- سورة البقرة: آية ٢٥٩.

٤- سورة يونس: آية ١١٠.

٥- لطائف الإشارات: ٢٧-٢٨.

المعنى^(١)، أستطيع أن أوجز بأن القراءات في القرآن الكريم تقوم على تغيير في الحركات، وتغيير في الأبنية، وتغيير في الأصوات، وتغيير في الألفاظ. وأن كل هذا التغيير ينشد خدمة المعنى المطلوب من ورائه، وأنه يدل كذلك على أن طرق التعبير الخاصة والعامّة وجدت مكانها في لغة التنزيل، لأنها استوعبت تنوع اللهجات.

وانطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢)، درجت القراءات على البيان لما نزل من الذكر الحكيم، فهي التي تأخذ بيد قارئ القرآن لتدله على فهم كلام الله تعالى، وهي التي تسعفه في الوقوف على دلالات التفسير والتأويل. ولو أن قارئاً للقرآن لجأ إلى المعاجم اللغوية فرجع بالكلمات إلى أصولها، ونقب في البحث عن معانيها، لأتعبه ذلك وأضناه أحياناً كثيرة. ولتاه في مهامه قد يضل فيها سبيله ويعيى بها جهده، لأن الصحابة الكرام، وهم أهل السليقة، كانوا لا يجدون الجواب الشافي إلا في القراءات التي كان الرسول ﷺ يوظفها في تفسير ما غمض وأبهم عندهم، وقد وقفنا على أمثلة كثيرة من ذلك.

ولهذا فالقراءات هي تفسير لكتاب الله يعتمد المجالات التالية:

أولاً: اختلاف صيغ الإسم من حيث الإفراد والتثنية والجمع، ومن حيث التذكير والتأنيث.

ثانياً: اختلاف تصريف الفعل، وما يسند إليه من ماض ومضارع وأمر، وما يسند إلى المذكر والمؤنث، والمتكلم والمخاطب، والفاعل والمفعول، وما يكون من قبيل التعدي واللزم، ومن قبيل التشديد والتخفيف، وما يتعلق بالالتفات ويكون باختلاف حرف المضارعة..

١- الكشاف للزمخشري: ٤١/١.

٢- سورة النحل: آية ٤٤.

ثالثاً: اختلاف وجوه الإعراب.

رابعاً: الاختلاف في حركات بناء الكلمة.

خامساً: الاختلاف في التنكير والتعريف.

سادساً: الاختلاف بالزيادة والنقص.

سابعاً: الاختلاف بالتقديم والتأخير

ثامناً: الاختلاف بالقلب والإبدال في كلمة بأخرى وفي حرف بأخر.^(١)

وكل هذه المجالات من الاختلاف هي مما يتنوع فيه اللفظ والمعنى، فيفيد في التفسير. وقد مثلت لهذه الوجوه كلها فيما جمعته من نماذج القراءات المفسرة في هذا البحث.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التنوع الصادر عن اختلاف القراءات، والذي كان من وراء إغناء الجانب الدلالي في التفسير، إنما كان مرده إلى الروايات الموثقة والأسانيد الثابتة، وإلى النقل، وإلى التلقي والسماع، وليس إلى الخط والرسم كما يظن البعض، ذاهبا إلى أن تجرد المصاحف من الشكل والنقط هو الذي كان سببا في تنوع القراءات واختلافها، فهذا ليس صحيحا، وإلا لوجدنا القراءات تقرأ على ما تجيزه اللغة من أوجه، وإذا عرفنا بأن القراءات تليت وتلقاها الصحابة قبل كتابة المصاحف، اتضح بشكل أكبر خطأ ذلك الظن، لأن القراءة أصل والرسم فرع عنها.

ومن الملاحظات الهامة أيضا أن القراء الذين عرف عنهم الاشتغال بالتفسير، كانوا نحاة، وعرفوا بصفة القراء النحاة، وكانوا رقباء على أداء القراءات وتلقيها، وعلى رأسهم أبو الأسود الدؤلي، وهو الذي سمع رجلا يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٢)، بجر (رسوله)، فاستعظم ذلك وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله. فوضع أبو الأسود

١- النشر: ٢٧/١ وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٣٦-٣٨.

٢- سورة التوبة: آية ٣.

بسبب هذا اللحن ما يصلح به كلام الناس ويعربون به كتاب ربهم، فأحدث النقط والشكل، أي ما يسمى بإعجام القرآن^(١).

فتبين من خلال هذه الحادثة أن مدرسة القراء ومدرسة النحاة انطلقتا من منطلق واحد، واتجهتا وجهة واحدة، وهي خدمة النص القرآني. ومع الإحساس بما صار يدب في الألسنة من فساد نشأ عن اختلاط العرب بالأعاجم الداخلين في الإسلام، توجه نفر من القراء إلى الاهتمام بالنحو ليلائم بين القرآن والعربية، وليتخذ منهما مصدر تقعيد ومناطق إصلاح وتصحيح، ومن ذلك ما صنعه أبو عمرو بن العلاء عندما سمع رجلا ينشد، وقد أخطأ في نطق الفعل المعتل، قال:

وَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدِ النَّاسُ أَمْرَهُ وَمَنْ يَغْوِلَا يَعْدِمُ عَلَى الْغَيِّ لِأَثْمَا^(٢)

فقال أبو عمرو: أقومك أم أتركك تتسكع في طمثك^(٣)؟ فقال: بل قومني، فقال: قل (ومن يغو)، بكسر الواو، ألا ترى إلى قول الله عز وجل: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(٤).

كما كانوا جميعا يردون القراءات التي لم ترد عن رسول الله ﷺ، وإن كانت جائزة في العربية. فهذا الحجاج بن يوسف الثقفي يقول ليحيى بن يعمر: أتجدني ألحن؟ فقال: الأمير أفصح من ذلك. فقال: عزمت عليك لتخبرني، فقال يحيى: نعم، فقال له: في أي شيء؟ فقال: في كتاب الله تعالى. فقال: ذلك أشنع. ففي أي شيء من كتاب الله تعالى؟ قال: قرأت ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ

١- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني: ٢.

٢- البيت للمرقش الأصغر، وهو في طبقات اللغويين للزبيدي: ٢٩، واللهجات العربية في التراث لأحمد علم الجندي: ٥٧٤/٢.

٣- الطمث: الفساد، ومن معانيه أيضا: الحيض. اللسان: مادة «طمث».

٤- سورة طه: آية ١٢١.

وَأَمْوَالٌ أُفْتَرَقَتْ مَوْمَهَا وَتَجَرَّةٌ تَخْشُونَ كَسَادَهَا وَمَسْكِنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ ..^(١)، فرفعت (أحب)، وهو منصوب، فقال الحجاج ليحيى: لا تساكني ببلد أنا فيه. ونفاه إلى خراسان. والرواية بالنصب، أما الرفع فهو مخالف لإجماع القراء، وإن كان جائزاً في العربية.^(٢)

ولم يستطع الحجاج أن يحاج يحيى بن يعمر بما تجيزه العربية، على الرغم من احتمالها لهذا الوجه، وعلى الرغم كذلك من بطشه وسلطته.

وهذا أبو عمرو بن العلاء، كان له مذهب خاص في النحو، ومع ذلك كان في القراءة لا يتعدى ما نقله عن أئمة وتلقاه عن شيوخه، ولو خالف مذهبه في العربية. وكان يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت كذا وكذا من الحروف كذا وكذا»^(٣). ومن المعلوم أن القراءات تجري على الرواية والأثر لا على مذهب القياس والنحو. ومن ثم ينبغي أن تصح قواعد العربية بالقراءة لا أن تصح القراءة بقواعد العربية. وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها، كإسكان ﴿بَارِئِكُمْ﴾^(٤) و﴿يَأْمُرِكُمْ﴾^(٥) ونحوه^(٦).

ولعل من المزايق التي جعلت نحاة البصرة يردون بعض القراءات، برغم تواترها، هو اقتصارهم في وضع مقاييسهم النحوية على ما نزل من القرآن بلغة قريش وحدها، وعلى بعض النصوص الشعرية والنثرية التي نمت فيها قواعدهم وترعرعت، في حين تعتبر هذه النصوص في حقيقة الأمر مادة قليلة في نسج قواعدهم، ولذلك جاءت مضطربة، تتعارض مع مقاييس

١-سورة التوبة: آية ٢٤.

٢- البحر المحيط لأبي حيان التوحيدي: ٢٤/٥.

٣- السبعة لابن مجاهد: ٤٨.

٤- سورة البقرة: آية ٦٧.

٥- سورة البقرة: آية ٥٤.

٦- النشر: ١٠/١.

أخرى ونصوص أخرى لم يتيسر لهم الإحاطة بها، فحكموا منطقتهم في ذلك على ضوء ما استنبطوه من القواعد، وهو ما لم يسعفهم في كثير من القضايا اللغوية، فتشددوا في قبول القراءات، ولو كانت متواترة، مادامت لاتخضع لمقاييسهم التي وضعوها.

وقد غاب عن البصريين أن الاحتجاج بالقراءات يرجع بالأساس إلى اختلاف الألفاظ والحروف، وهذا الاختلاف مرجعه اللهجات العربية المختلفة، وقد أهمله البصريون ولم يلتفتوا إليه، فخطأوا قراءات متواترة منقولة عن العرب الأقباح، كابن عامر مقرئ أهل الشام، وحمزة الزيات مقرئ أهل الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة، ورفضوا قراءاتهم لأنها لا تتوافق ومقاييسهم في العربية. وهذا ما جعل العلماء يعيبون على البصريين ما ذهبوا إليه في تخطئة القراء، لأنه ينبني على أقيسة ناقصة، لا تلزم القراءات أن تجري على موازينها وطرقها، لأنها واردة من أسانيد أقوى من أسانيد النصوص التي جمعها البصريون. ومن ثم رد أبو عمرو الداني عليهم بقوله: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشولغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»^(١).

وكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم شاذاً. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ولو خالفت القياس، لأن ابن جني، وهو إمام في العربية، وصف هذا النوع من القراءات، رغم خروجه عن القراءات المتواترة، بأنه «نازع بالثقة إلى قرائه، محضوف بالروايات من أمامه وورائه، وإنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، أخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يرى مَرِيٌّ^(٢) أن العدول

١- الإتيان للسيوطي: ٧٥/١ والنشر لبين الجزري: ٣٧/١.

٢- لئلا يرى مَرِيٌّ، أي: لئلا يظن ظان.

عنه إنما هو غض منه أو تهمة له، ومعاذ الله، وكيف يكون هذا، والرواية تتميه إلى رسول الله ﷺ. إلا أننا وإن لم نقرأ به في التلاوة مخافة الانتشار فيه، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وهذا دليل على أهميته في التفسير^(١). ولعل هذا الانتصار للشاذ من القراءات نابع من كونه مسعفاً في تفسير الآي القرآني.

ولقد كان الاحتجاج بكل ما ورد من القراءات، شاذها ومتواترها من الأسباب التي أثارته الجدل والخصومة بين النحاة والقراء، وأدت إلى انفصال المدرسة النحوية عن المدرسة القرائية، على الرغم من أننا رأيناها متطلقان من منطلق واحد. فلقد تحجر النحاة في الأخذ من القراءات ما يؤيد وجهة نظرهم، ورفضوا ما يخالف أقيستهم، ومن هنا صاروا يؤيدون ما يؤيدون من القراءات ويرفضون ما يرفضون. وقد سألت الأمامي المازني فقال: «ما تقول في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾^(٢)؟ فقال المازني: يذهب سيبويه إلى أن الرفع فيه أقوى من النصب في العربية لاشتغال الفعل بالضمير، ولأنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته. وليس هناك شيء هو بالفعل أولى، ولكن أبي القراء إلا النصب. والقراءة سنة متبعة»^(٣).

ويدل هذا كله على أنه لا يوجد في القرآن الكريم حرف واحد إلا وله وجه في العربية، لأن القراءة قد تأتي على القليل والمرجوح في الاستعمال العربي، والقراءات كلها لهجات عربية ثابتة، فلا ينبغي أن يخطأ بها القاريء أو يغلط^(٤).

وقد نص العلماء على أن الحروف التي وردت عن أبي بن كعب وعبد الله

١- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني: ٢١/١-٢٢.

٢- سورة القمر: آية ٤٩.

٣- المحتسب: ٢/٢٠٠.

٤- البحر: ١/١٥٢.

بن مسعود وغيرهما ممن رويت عنه شواذ القراءات، لا يجوز القراءة بها أو الصلاة بها، وإن كان يصح الاحتجاج بها في العربية، وذلك لمخالفتها المصاحف العثمانية وعدم استكمالها لأركان المقياس القرائي الثلاثة، التي هي صحة السند وموافقة العربية ولو بوجه وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

أما من ادعى بأن بعض الصحابة كابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى، فهذا افتراء على ابن مسعود وغيره من الصحابة، الذين نعرف عنهم أنهم كانوا يبلغون ما يتلقونه من رسول الله ﷺ بأمانة ودقة، كما كانوا وقافين عند كل محدثة حتى يسألوا عنها الرسول. وربما وهم أصحاب هذا الادعاء من كلام ابن مسعود الذي يقول: «نظرت القراءة فوجدتهم متقاربين، فاقراءوا كما علمتم»^(١)، فهم كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحا وبيانا، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنا، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه، لكن ابن مسعود رضي الله عنه كان يكره ذلك ويمنع منه، وكان يقول: «جردوا القرآن ولا تلبسوا به ما ليس منه»^(٢). وكان يقول أيضا: «ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن الخطأ أن يلحقوا به ما ليس منه»^(٣). والصحيح أن ما يخالف المصحف الإمام بالزيادة أو التضمن، إنما هو من التفسير والبيان، ولا يعتبر قرآنا، كقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾^(٤)، بزيادة عبارة (الورود الدخول)، قال ابن الأنباري: قوله الورود الدخول تفسير من الحسن لمعنى الورود، وغلط فيه بعض الرواة، فأدخله في القرآن^(٥). وهذا النوع مما يسمى عند علماء القراءات بالمدرج، أي ما أدرج بقصد التفسير.

١- النشر: ٢٢/١.

٢- نفسه: ٢٢/١.

٣- نفسه: ١٩/١.

٤- سورة مريم: آية ٧١.

٥- النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ١٥/١.

ولعل حفظ النص القرآني من التدخل البشري هو اعتماده على التلقي المباشر من الرسول عليه الصلاة والسلام وعلى حفظ الصدور، فعلى الرغم من تدوين عثمان للقرآن في المصحف الإمام لم يتحول الأساس في تلاوته يوماً إلى الاعتماد على المصحف المكتوب، بل ظل الاعتماد على الرواية بالسند الصحيح المتواتر. فكان الأساس دائماً يعتمد الرواية عن الرسول، وقد تلقاه عنه أصحابه شفويًا، وعندهم تلقاه التابعون، وتوالى ذلك جيلاً بعد جيل. ومنذ الصدر الأول تجرد قوم في كل مصر من الأمصار العربية لتلاوة القرآن، وضبطها والعناية بها، وبتلقيها الشفوي المتواتر عن رسول الله. ومعنى ذلك أن قراءات القرآن سنة يتبع فيها الخالف السالف.

ولا يجوز بأي حال قراءة القرآن بالمعنى، لأنها تكل تحديد النص القرآني إلى هوى البشر، وهو الكلام الرباني الذي يشرع للبشر، وهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وقضية قراءة القرآن بالمعنى روج لها المستشرقون من نولدكه إلى بلاشير، حيث أرادوا إقحام بعض النصوص الدخيلة والغريبة، على اعتبارها مفسرة، وذلك اعتماداً على روايات لا سند لها، رفضها النقد المنهجي صراحةً ومتابها بما يسمى عند علماء المسلمين بميزان الجرح والتعديل، وهو منهج معياري صارم في نقد الأسانيد والمتون^(١). ومن ذلك مثلاً، قراءة علي بن أبي طالب، وهو على المنبر: ﴿وَطَلَّحَ مَنُضُورٍ﴾^(٢). فقليل له: أفلا تغيره في المصحف؟ قال: ما ينبغي للقرآن أن يهاج، أي أن يغير^(٣).

ومعلوم أنه ما من محاولة في الفهم أو الإدراك لقراءات القرآن، إلا وهي خطوة تخطو بصاحبها في مراقبي الصعود إلى تذوق النص القرآني، والقراءات عنصر مهم في هذا المقام، وهي الوجوه المتنوعة التي نقل بها هذا

١- تاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين: ٧٧-٩٧.

٢- سورة الواقعة: آية ٢٩.

٣- شواذ القرآن لابن خالويه: ١٥١.

النص القرآني، قصدا للتيسير لأنها جاءت وفقا للهجات العربية السائدة. وقد تبين من خلال منهج القراء أن القراءات هي المصدر التاريخي الذي يعتمد عليه في فقه اللغة، لأنه نقل إلينا بالصوت والصورة معا، عبر تعاقب أجيال القراء منذ عهد الصحابة، ولذلك تعتبر القراءات على اختلاف رواياتها سجلا تاريخيا دقيقا لما كان يجري في كلام العرب من تصرفات لغوية، لا فرق في ذلك بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة، لأن القراء كلهم كانوا، على الرغم من شهرتهم بالضبط والدراية، على معرفة واسعة بالعربية ووجوهها، فقد كان ابن كثير أعلم بالعربية، وعرف عن عاصم أنه جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد، كما عرف عن حمزة أنه كان ثقة كبيرا، حجة رصيا، قيما بكتاب الله، مجودا، عارفا بالفرائض والعربية، والحديث عن أبي عمرو بن العلاء، إمام أهل البصرة، والكسائي إمام أهل الكوفة، لا يحتاج إلى بيان.

ولقد وجدتي ما كدت أنتهي من سورة البقرة حتى تجمعت لدي مادة وفيرة من وجوه القراءات وعللها النحوية والصرفية والبلاغية، وما كدت أستمر إلى سورة الأنعام حتى ألفت البحث سيطول بي دربه طولا مفرطا، لا يمكنني حصره أو الإتيان على نهايته أو مقاربتها في فترة محددة، فاكثفت في هذا المضمار بالوقوف عند الربع الأول من القرآن الكريم، موردا تعليلا للقراءات وتبيين وجوهها في تفسير هذا الجزء من كتاب الله تعالى، ومرجئا ما جمعته من مادة القراءات في القرآن كله إلى بحث مستقل.

ومع ذلك فاقصاري على الربع الأول من القرآن الكريم في هذا البحث يمكن اعتباره نموذجا لباقي الأرباع الأخرى، وذلك لأن أغلب حالات الفرش في القراءات تجمعت في هذا الربع، كما أن أغلب اختلاف القراءات الموجود في هذا الربع أيضا، هو نفسه يتكرر في باقي القرآن. وهذا بحث في الفرش، أي في الحروف التي اختلفت فيها القراء، كمثل اختلافهم في القراءة بالجمع والتوحيد، أو بالاستفهام والخبر، أو بالخطاب والغيبة،

أو بالتشديد والتخفيف، أو بالتذكير والتأنيث أو بالفصل والوصل، أو بتغيير الحركات الإعرابية وغير الإعرابية، أو بالإبدال والإعلال، إلى غير ذلك من وجوه القراءات التي جمعتها في مظان هذا البحث.

وهو جهد يمثل لبنة في البناء الكبير الذي شيده علماءنا الأجلاء في مجال علوم القرآن عامة وعلم القراءات والتفسير بصفة خاصة. أسأل الله العزيز العليم أن ينفع به إنه سميع مجيب.



الفصل الأول:
القرائات المحفّسة
أو التفسير القرآني

المبحث الأول:

المدخل إلى دراسة القراءات المفسرة

القراءات القرآنية لا تحكم إلا بالسمع والمشاهدة. والمقصود من هذا القول علم التجويد الذي ينصب فيه الاهتمام على إبراز كيفية أداء الكلمات القرآنية معزواً لناقله. والتجويد هو جزء من علم القراءات، يمثل فيها الجانب الصوتي، بينما يبقى مجال علم القراءات شاملاً للجانبين معاً: الصوتي والدلالي، ومن ثم يمكن تقسيم علم القراءات إلى شقين: شق صوتي يقوم به علم التجويد، وشق دلالي يقوم به العلم بالروايات وتوجيهها. ومن هنا لا يمكن لعلم التجويد وحده أن ينهض بالمهمة التي من أجلها تضافرت جميع علوم الآلة، ومن ضمنها القراءات، وهي حفظ النص القرآني وصيانته من اللحنين: اللحن الجلي، وهو الأخطاء الناجمة عن عدم الإلمام بالإعراب والنحو، واللحن الخفي وهو الأخطاء الناتجة عن عيوب اللسان.

ومن المعلوم أساساً أن النص القرآني هو مناط الأحكام الشرعية، فليس من فائدة القراءات القرآنية مكافحة اللحنين الخفي والجلي فحسب، لأن هذه المهمة هي وسيلة لاستنباط الأحكام من مختلف القراءات وتووعها. وقد تنبه إلى ذلك الشيخ أحمد بن محمد البنا الدمياطي، فقال: «ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر، والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط، وحجتهم في الاهتداء، مع ما فيه من التسهيل على الأمة»⁽¹⁾.

وتعتبر القراءات أهم مصدر لغوي، لكونها تنتظم جميع اللهجات المتفرقة والمتباينة التي نطقت بها العرب. ولقد اقتضت حكمة الله تعالى أن ينزل

١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا الدمياطي: ٦٧/١.

القرآن، على اختلاف العرضات التي كان يعارض بها جبريل عليه السلام رسول الله، ﷺ، بلغات جميع العرب، حتى لا تسقط على بعضهم حجة، ويظهر صدق الرسول في دعوته وفيما يبلغ عن ربه. ولو كان بغير لسانهم جميعاً، لاحتج الأسدي، واحتج القرشي، واحتج الهذلي، واحتج غيرهم على عدم نزول هذا القرآن بلغتهم، فينصرفون عنه لأنه لا يعنيه مادام لم ينزل بلغتهم التي يتداولونها ويتواصلون بها، ولا يعرفون اللسان الذي به يتخاطبون. ولو كان الأمر كذلك لما كان للتحدي معنى، لأن شرطه أن يقطع جميع الأعدار التي يمكنها أن تصدر عن المخاطبين بالتنزيل، والتي قد يجد فيها معارض ما يتعلق منه بسبب.

ولعل هذا ما يفسر نزول القرآن على سبعة أحرف، كلها شاف كاف، ليتيسر على جميع الأمة أن تدرك مضمون الخطاب القرآني، فأباح للجميع أن يقرأ القرآن بلغته التي جرت عليها عادته باستعمالها. وفي صحيح مسلم عن أبي ليلى عن أبي ابن كعب أن النبي ﷺ كان عند «أضاة بني غفار»، وهو موقع قريب من مكة، فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرأوا به فقد أصابوا»^(١). وفي رواية أخرى: «فاقرأوا بما شيء تم»، وفي ثالثة:

١ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني: ٢٨/٩، وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه: رقمه ٨٢٠، في كتاب الصلاة، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف. وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، حديث رقم ١٤٧٧، والترمذي في كتاب القراءات، باب ما جاء في أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، حديث رقم ٢٩٤٥، والنسائي في كتاب الصلاة: ١٥٢/٢-١٥٤.

«كلها شاف كاف». وهناك روايات أخرى تفيد كلها التيسير في القراءة والتوسعة فيها، مراعاة لاختلاف الألسنة.

ومن أجل ذلك وجدنا العرب تقرأ القرآن بلغات متنوعة، فالهذلي يقرأ: (عَتَى حِينَ)، يريد ﴿حَتَّى حِينَ﴾^(١)، لأنه هكذا يلفظها ويستعملها. والأسدي يقرأ: (تَعْلَمُونَ)، بكسر حرف المضارعة بدل فتحه، والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ: ﴿وَفِيضَ الْمَاءِ﴾^(٢)، بإشمام الضم مع الكسر. ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر بأن يزول على لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشيء وكهلا، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة. فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعا في اللغات ومتصرفا في الحركات كتيسيره عليهم في الدين^(٣)، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٤).

وتتنوع القراءات من حيث أحكامها، فمنها المتواتر والآحاد والشاذ، وتتنوع كذلك من حيث موضوعاتها، وهي تستمد مشروعية هذا التنوع من حديث الأحرف السبعة المتواتر، وخاصة فيما يتعلق منه بتسويغ الشارع القراءة فيه بأكثر من وجه: «فاقرأوا كيف شيءتم..» الحديث.

كما تنقسم القراءات من حيث تعددها وتنوعها إلى عدة معان يمكن إدراجها ضمن ما اصطلح عليه علماء التفسير بالقرآن يفسر بعضه بعضا، فنجد على سبيل المثال حكما عاما في قراءة فتخصصه قراءة أخرى، أو حكما مطلقا في قراءة فتقيده قراءة ثانية، وأحيانا نجد قراءات تحمل معاني متشابهة ونجد في مقام آخر قراءات تحمل معاني محكمة، أو قراءات ذات ألفاظ وأحكام مبهمة فتفسر بقراءات تزيل إبهامها وغموضها، ومن

١- سورة المؤمنون: آية ٥٤ وسورة الصافات: آية ١٧٤ وآية ١٧٨ وسورة الذاريات: آية ٤٢.

٢- سورة هود: آية ٤٤

٣- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٢٩-٤٠.

٤- سورة الحج: آية ٧٨.

ذلك على سبيل المثال، اللفظ المبهم في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنُوشِ﴾^(١)، حيث قرئ: (كالصُوفِ الْمَنُوشِ)، فبينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف. ومن ذلك أيضا دفع توهم ما ليس مرادا، كما في قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٢)، فقرأئ: (فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ)، فالقراءة الأولى يتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم، لأن المضي ليس من مدلوله السرعة^(٣).

وهناك ارتباط وثيق بين القراءات والتفسير من حيث بيان المعاني، ومن حيث اختلافها تبعا لاختلاف وجوه القراءة. وقد اعتنى الإمام أحمد البنا بهذا الجانب من توظيف القراءات في التفسير عناية بالغة في كتابه «إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر»، وهو يشبع الكلام على أوجه القراءات بالحديث عن المعاني التي تفهم منها تبعا لهذا الاختلاف، ولا بأس أن نضرب على ذلك بعض الأمثلة من كتابه، فعند حديثه في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾^(٤)، يقول: «واختلف في (نصوحا)، فأبو بكر بضم النون، مصدر نصح نصحا ونصوحا، ووافقته الحسن، والباقون بفتحها صيغة مبالغة، كضروب، أسند النصح إليها مبالغة، وهو صفة التائب، فإنه ينصح نفسه بالتوبة، فيأتي بها على طريقتها، ونصبها في القراءة الأولى على المفعول له، أي لأجل نصح صاحبها، أو نعنا على الوصف بالمصدر، أي ذات نصح. وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- هي اليقين بالقلب، والاستغفار باللسان،

١- سورة القارعة: آية ٥.

٢- سورة الجمعة: آية ٩. وقراءة (فامضوا) هي قراءة عمر بن الخطاب وقراءة أبي العالية، كما روى ذلك الطبري في تفسيره: ١٠٠/٢٨.

٣- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بكتاب الله العزيز لأبي شامة المقدسي: ١٠٤.

٤- سورة التحريم: آية ٨.

والإقلاع بالجوارح، والاطمئنان على الترك»^(١).

هكذا يتضح بأن القراءات تمثل شكلا من أشكال التفسير، هو تفسير القرآن بالقرآن، وهو أول تفسير كان يعتمد على الرسول ﷺ في تبليغ مراد الآي القرآني إلى الصحابة رضوان الله عليهم.

إلا أن القراءات المفسرة منها ما هو قرآن، ومنها ما ليس قرآنا، وهو الذي منه المدرج، أي الذي أدرج على جهة التفسير، ومن ذلك -مثلا- قراءة الحسن البصري: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ من سورة مريم. قال ابن الأنباري: «قوله الورود الدخول، تفسير من الحسن البصري لمعنى الورود، وغلط فيه بعض الرواة فأدخله في القرآن»^(٢).

ومن القراءات المفسرة التي ليست بقرآن كذلك القراءات الشاذة فقد وقع إجماع العلماء على أن هذا النوع من القراءة لا يمكن أن نطلق عليه اسم قرآن، لأنه لا تصح القراءة به لكونه لم يستجمع أركان القراءة الصحيحة، وهي التواتر، وموافقة الرسم العثماني ولو احتمالا، وموافقة العربية ولو من وجه.

ولعل تمييز الشاذ من المتواتر في القراءات هو الذي دعا الزركشي إلى اعتبار القرآن والقراءات حقيقتين متغايرتين، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كفيئتها من تخفيف وتشديد وغيرهما^(٣). قال الزركشي: «ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقا، غير أن الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجودا بينهما، بمعنى أن كلا منهما شيء يختلف عن الآخر، لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلها شيئا واحدا، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ

١- الإتحاف: ٥٦/١.

٢- مناهل العرفان في علوم القرآن لعبد العظيم الزرقاني: ٤٢١/١.

٣- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي: ٢١٨/١.

ونطقه، والفرق بين هذا وذاك واضح وبين»^(١).

ولقد أفاد علماء التفسير من القراءات الشاذة والقراءات المدرجة الشيء الكثير، فضلا عن القراءات المتواترة. كما أن الاختلاف في القراءات وتووعها قد أبان عن الفائدة الكبيرة والجليلة التي وجدها الناس في قراءات القرآن من استنباط للأحكام، ووقوف على مختلف ما تذهب إليه الآيات من معان. كما أفاد علماء التفسير من علوم العربية في معرفة معاني كلام العرب وأساليب مخاطباتهم وطرق تعبيرهم، لأن كل ذلك، أي القراءة والتفسير وعلم العربية، أصبح عوناً على تفسير الخطاب القرآني. وقد كان الصحابة يجمعون بين هذه العلوم، وكان يحث بعضهم بعضاً على امتلاك ذلك، واستحسنوه، روي عن عمر بن الخطاب أنه قام يوماً على المنبر، فقال: «يا أيها الناس، ما تقولون في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾^(٢)، فسكت الناس، فقال شيخ من بني هذيل: هي لغتنا يا أمير المؤمنين، التخوف: التتقص، فقال عمر: أتعرف العرب ذلك في أشعارهم؟ قال: نعم، قال شاعرنا أبو كبير الهذلي:

تَخَوُّفَ الرَّحْلِ مِنْهَا تَامِكًا قَرْدًا كَمَا تَخَوُّفَ عَوْدِ النَّبَعَةِ السَّنِينِ^(٣)

فقال عمر: يا أيها الناس، عليكم بديوانكم، شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم»^(٤).

والقراءات أكثر أصالة في حياة اللغة العربية، لأنها تمثل لغة الوحي، ولغة مبلغ الوحي عليه الصلاة والسلام ولغة صحابته من جميع القبائل العربية،

١- المرجع السابق نفسه .

٢- سورة النحل: آية ٤٧ .

٣- اختلف في نسبة هذا البيت، فنسبه أبو حيان في البحر المحيط: ٤٧٩/٥ لأبي كثير الهذلي، ولعله تصحيف لأبي كبير، ونسبه الزمخشري في الكشاف: ٤٧٣/٢ لزهير بن أبي سلمى، وليس في ديوانه، وهو في اللسان لابن منظور: (خوف) منسوب لابن مقبل، وفي الصحاح للجوهري: (خوف)، لذي الرمة، وليس في ديوانه، وفي تفسير الطبري: ١١٣/١٤، وروح المعاني للألويسي: ١٥٢/١٤ .

٤- الموضح في التفسير لأبي النصر أحمد السمرقندي: ١٢-١٤ .

فقد نزل القرآن بلغة العرب المشتركة لتري كل قبيلة أنها ترتبط بهذا الكتاب العزيز برباط لغوي مثلما هي مرتبطة به برباط عقدي ورباط نفسي، ووراء ذلك كله حكمة الله الذي أحسن كل شيء خلقه.

وقديما تساءل بعضهم قائلًا: إن الله خاطب عباده بما يفهمونه، إذ ما الجدوى من خطاب يوجه إلى مخاطبين لا يفهمونه أو لا يستطيعون فهمه؟ والله تعالى يقول في معرض التنزيل: ﴿وَلَقَدْ بَشَّرْنَا الْقُرْآنَ لِذِكْرٍ فَهَلْ مِنْ مَّذْكُرٍ﴾^(١)، ويقول تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَبِينٌ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٢)، ويقول عز من قائل: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(٣).

ويجيب جلال الدين السيوطي عن هذا التساؤل فيقول: «واعلم أن من المعلوم أن الله تعالى إنما خاطب خلقه بما يفهمونه، ولذلك أرسل كل رسول بلسان قومه، وأنزل كتابه على لغاتهم. وإنما احتيج للتفسير لما سنذكر، بعد تقرير قاعدة، وهي أن كل من وضع كتابا من البشر، فإنما وضعه ليفهم بذاته من غير شرح، وإنما احتيج إلى الشروح لأمر ثلاثة: أحدها كمال فضيلة المصنف، فإنه لقوته العلمية يجمع المعاني الدقيقة في اللفظ الوجيز، فربما عسر فهم مراده، فقصده بالشرح ظهور تلك المعاني الخفية. وثانيها: قد يكون حذف بعض مقدمات الأقيسة، أو أغفل فيها شروطا، اعتمادا على وضوحها، أو لأنها من علم آخر، فيحتاج الشارح لبيان المحذوف ومراتبه. وثالثها: احتمال اللفظ لمعان، كما في المجاز والاشتراك ودلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلى بيان غرض المصنف وترجيحه. وقد يقع من التصانيف ما لا يخلو منه بشر من السهو والغلط وتكرار الشيء وحذف المهم، وغير ذلك، فيحتاج الشارح للتنبية على ذلك. وإذ تقرر هذا نقول: إن القرآن

١- سورة القمر: آية ٢٢.

٢- سورة البقرة: آية ٢٤٢.

٣- سورة إبراهيم: آية ١.

إنما نزل بلسان عربي مبين، في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، أما دقائق باطنه، فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر، من ذلك مثلا سؤالهم النبي ﷺ في الأكثر، كسؤالهم عن قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبَسُوا إِيمَانَهُمْ بَظُلْمٍ﴾^(١)، حيث قالوا: وأينا لم يظلم نفسه؟ ففسره النبي ﷺ بالشرك، واستدل بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٢)، وكسؤال عائشة رضي الله عنها عن الحساب اليسير^(٣)، فقال: «ذلك العرض، ومن نوقش الحساب عذب»^(٤)، وغير ذلك مما سألوا عنه، ولم ينقل إلينا تفسير القرآن وتأويله بجملته، فنحن نحتاج إلى ما كانوا يحتاجون إليه وزيادة على ما كانوا يحتاجون إليه من أحكام الظواهر لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم، فنحن أشد الناس احتياجا إلى التفسير»^(٥).

والتفسير والقراءات شيئان متلازمان نشأة وتطورا، لأن الصحابة الذين نقلت عنهم القراءات هم الذين نقل عنهم التفسير بالمأثور. وحتى حين أخذت القراءات تستقل عن التفسير في تكوين صناعة خاصة، وأصبح القراء يتناولون النص القرآني من باب الرواية والأداء، والمفسرون يتناولونه من باب الدراية والمقاصد، فإن هؤلاء وأولئك ظلوا يلتقون حول مجموعة من الآليات التي لا بد منها في خدمة النص القرآني.

ومن ثم وجدنا المفسرين والقراء يعملون في حقل واحد من أجل غاية واحدة، ولا يمكن لأحدهما الاستغناء عن صاحبه، فلا بد في التفسير

١- سورة الأنعام: آية ٦٢.

٢- سورة لقمان: آية ١٢.

٣- لفظ الحساب اليسير هو إحالة إلى قوله تعالى في سورة الانشقاق: آية ٨ وآية ٩: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِرِسْوَةٍ﴾^(٧) ﴿سَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾

٤- وردت صيغة هذا الحديث هكذا في كتاب الإقتان للسيوطي: ١٧٤/٢، ووردت بلفظ: «من حوسب يوم القيامة عذب» في صحيح مسلم، حديث رقم ٧٩، وصحيح البخاري، حديث رقم ٢٥، وسنن أبي داود: كتاب الجنائز، وسنن الترمذي في تفسير سورة الانشقاق، ومسنند أحمد بن حنبل: ١٢٧، ٦١، ٤٧/٦.

٥- الإقتان في علوم القرآن للسيوطي: ١٧٤/٢.

من الاعتماد على القراءات لأنها المرشد إلى استخراج المعاني واستنباط الأحكام. وهي، باختلافها وتعددتها ومتواترها وشاذها، تقيد تنوعاً مثيراً في المعاني، والمفسر واجد في هذا المجال الخصب والميدان الرحب مدداً كبيراً في الكشف عن أسرار التنزيل وإدراك معانيه.

ومن المعلوم أنه لا مجال للشك في حجية القراءات المشهورة، لا من حيث النقل ولا من حيث اللغة، وبالتالي فهي تعتبر من هاتين الناحيتين تقاسير ضمنية، وتمثل في ذلك أعلى درجات الوثوق لأنها من باب التفسير بالمأثور. وقد روى أبو الزناد عن خارجة بن زيد عن أبيه قال: «القراءة سنة، فاقروا كما تجدونه». قال البيهقي: أراد اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة^(١).

فالقراءات، بهذا الاعتبار، تمثل تقاسير مأثورة عن رسول الله ﷺ، داخلة في مفهوم البيان الذي تكفل الله به لرسوله في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانصُرْهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾^(٢)، ولذلك فهي تنصدر التفسير في إبراز المعاني، لأنها أوثق ثبوتاً من كل ما يؤثر في التفسير من نقول وأخبار. قال الحافظ ابن الجزري: «كل ما صح عن النبي ﷺ من ذلك، فقد وجب قبوله، ولم يسع أحداً من الأمة رده، ولزم الإيمان به، وأن كله من عند الله، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، ولا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى، فلنا أن ذلك تعارض، وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله: «لا تختلفوا في القرآن ولا تتنازعوا فيه، فإنه لا يختلف ولا يتساقط، ألا ترون أن شريعة الإسلام واحدة، حدودها وقراءاتها وأمر الله فيها واحد»^(٣).

-
- ١- المرجع السابق نفسه: ٢١١/١، وكتاب السبعة لابن مجاهد: ٤٩-٥٠ وفيه روايات عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن المنكدر والشعبي وغيرهم.
- ٢- سورة القيامة: آيتان: ١٧-١٨.
- ٣- النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٥١/١.

وإلى ذلك أشار النبي ﷺ، حيث قال لأحد المختلفين في القراءة: «أحسنت» وفي الحديث الآخر: «أصبت» وفي ثالث: «هكذا أنزلت»، فصوب قراءة كل من المختلفين، وقطع بذلك دابر الخلاف بينهما عندما قطع بأنهما - أي القراءتين - هكذا أنزلتا من عند الله.

وبهذا كذلك تميز اختلاف القراء عن اختلاف الفقهاء، فإن اختلاف القراء كله حق وصواب، نزل من عند الله، وهو كلامه لا شك فيه، إلا ما كان من المدرج والذي ليس بقرآن، أما اختلاف الفقهاء فهو اجتهادي يحتمل الخطأ^(١).

وقال الشيخ الطاهر بن عاشور في المعنى نفسه: «اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، و﴿نُنشِرُهَا﴾ و﴿نُنشِرُهَا﴾، و﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾، بتشديد الذال أو ﴿قَدْ كُذِبُوا﴾، بتخفيفه، وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾^(٢)، قرأ نافع بضم الصاد، وقرأ حمزة بكسر الصاد، فالأولى بمعنى: يصدون غيرهم عن الإيمان، والثانية بمعنى: صدودهم في أنفسهم، وكلا المعنيين حاصل منهما، وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير، لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن الكريم يكثر المعاني في الآية الواحدة»^(٣).

يتضح - إذن - أن رعاية المفسر لاختلاف وجوه القراءات أمر ضروري في عملية التفسير، وذلك راجع لتعدد المعاني بتعدد القراءات وتنوع أحكامها. وقد يكون اقتصار المفسر على بعض القراءات دون النظر في معاني الآي

١ - المرجع السابق: ١/٥١-٥٢.

٢ - سورة الزخرف: آية ٥٧.

٣ - التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور: ١/٥٥-٥٦.

القرآني من جميع الوجوه تقصيرا مخلا بكثير من الغاية المتوخاة من العملية التفسيرية. وفي ذلك يقول الإمام الزركشي: «وباختلاف القراءة يظهر الاختلاف في الأحكام»^(١).

ومن هذا الاختلاف والتنوع المذكورين في القراءات يستنبط المفسر الأحكام، ذكر ذلك الشيخ أحمد البنا حين قال: «ولم تزل العلماء تستنبط من كل قراءة يقرأ بها قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر. والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط، وحجتهم في الاهتداء، مع ما فيه من التسهيل على الأمة»^(٢).

وقد ورد في بعض الآثار أن النبي ﷺ كان ربما أقرأ الرجل الواحد من الصحابة بأكثر من حرف في القراءة، ومثاله ما أخرجه ابن أبي داود عن سلمان الفارسي حيث قال: «قرأت على النبي ﷺ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرُهْبَانًا﴾^(٣)، قال: فاقراً: (ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرُهْبَانًا)، جَمِيعاً»^(٤).

وإن كان كثير من العلماء يحملون مثل هذه القراءة على أنها تفسير وليست قرآناً، فإنه مع ذلك تظل لها القيمة البيانية الكبيرة في مجال التفسير والكشف عن المعاني، إذ يعتبر هذا تفسيراً سيق مساق القراءة، وهو أعلى في المرتبة من كثير من النقول التي تروى في التفسير. وقد أشار إلى ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام في قوله: «فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن ذلك، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة، فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى أن يستنبط من هذه

١- البرهان: ٢٢٦/١.

٢- الإتحاف: ٦٧/١.

٣- سورة المائدة: آية ٨٢.

٤- كتاب المصاحف لأبي داود السجستاني: ١٠٣.

الحروف معرفة صحة التأويل، على أنها من العلم الذي لا يعرف العامة فضله، إنما يعرف ذلك العلماء، ولذلك يعتبر بهما -أي بالقراءة والتفسير- وجه القرآن، كقراءة من قرأ: ﴿يَقُصُّ الْحَقَّ﴾^(١)، في قراءة عبد الله ابن مسعود: (يَقْضِي الْحَقَّ)، علمت أنها إنما هي (يقص)، فقرأتها على ما في المصحف، واعتبرت صحتها بتلك القراءة^(٢).

وقد ذكر السيوطي في كتابه «الإتقان» أنه ألف كتابا سماه «أسرار التنزيل»^(٣)، اعتنى فيه ببيان كل قراءة أفادت معنى زائدا على القراءة المشهورة، كما نبه السيوطي على أن بعض ما روي في التفسير عن الصحابة حسب قراءة خاصة في تفسير الواحدة، قد يرد عنهم فيظن اختلافًا، وليس كذلك، وإنما هو تفسير على حساب قراءة معينة. ويبين ذلك السيوطي في قوله: «وقد تعرض السلف لذلك، فأخرج ابن جرير في قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا﴾^(٤)، من طرق ابن العباس وغيره أن (سكرت) بمعنى (سدت)، من طرق أنها بمعنى (أخذت)، ثم أخرج عن قتادة قال: من قرأ (سُكِّرَتْ) مشددة، فإنما يعني: سدت، ومن قرأ (سُكِّرَتْ) مخففة، فإنه يعني: (سحرت)»^(٥).

وهذا يدل على أن التعامل مع كتب التفسير يجب أن يكون يقظًا لما قد يرد بين الأقوال من اختلاف مرده فقط إلى اختلاف القراءة، وقد لاحظ ابن حجر في شرحه على صحيح البخاري ضربًا من هذا، فقال معلقًا على ما رواه البخاري في كتاب التفسير بسنده عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٦)، أي: لا تفتاتوا على الله ورسوله حتى يقضي

١- سورة الأنعام: آية ٥٧.

٢- البرهان: ١/٢٢٧-٢٣٨.

٣- الإتقان: ٤/١٩٢.

٤- سورة الحجر: آية ١٥.

٥- الإتقان: ٤/١٩٢.

٦- سورة الحجرات: آية ١.

اللَّهُ على لسانه ما يقضي من الأمور والأحكام^(١).

ومن المعلوم أن للتفسير أهله، ومن قال في كتاب الله تعالى بغير علم فقد ورد فيه من الوعيد ما يدعو إلى التريث والإحجام إلا أن يكون على هدى وعلم. ولما كان التفسير علما يتوصل به إلى الإدراك وإلى فهم كتاب الله المنزل على نبيه لبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه، فإن استمداد ذلك يأتي من علوم لا بد أن يحيط بها المفسر إحاطة شاملة، وهي التي ذكرها السيوطي في خمسة عشر علما مجتمعة، فذكر منها اللغة لأن بها يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الموضوع.. ولا يكفي في حقه معرفة اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركا وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الآخر. وذكر منها النحو لأنه يفيد في الوقوف على المعنى حين يتغير ويختلف باختلاف الإعراب. وذكر منها التصريف لأن به يعرف الأبنية والصيغ. وذكر الاشتقاق لأن الإسم إذا كان مشتقا من مادتين مختلفتين اختلف باختلافهما. وذكر المعاني والبيان البديع، وهي علوم البلاغة، لأنه يعرف بالأول منها خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالتالي تعرف خواصها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالتالي تعرف وجوه تحسين الكلام. وعلوم البلاغة هي من أعظم أركان التفسير، لأنه لا بد للمفسر من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز وعجائب كلام الله تعالى. وذكر علم القراءات الذي به يعرف كيفية النطق بالقرآن، وبه يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض، وبه يكشف عن معاني القرآن. وذكر العلم بأصول الدين، وبالناسخ والمنسوخ، وبأسباب النزول، وبالقصص القرآني، والعلم بالفقه، وبالأحاديث المبينة لتفسير المجمل من المبهم^(٢).

فهذه العلوم هي كالألة للمفسر، لا يكون مفسرا إلا بتحصيلها. وقد كان الصحابة والتابعون يمتلكون هذه العلوم طبعا وسليقة، أضيف إلى ذلك

١- فتح الباري: ١٠-٢١١.

٢- الإقتان: ١٧٤/٢.

ما استفادوه من علم النبي ﷺ عندما كانوا يسألونه في أمور دينهم وديناهم فيجيبهم.

ونصل من خلال ما تقدم إلى نتيجة ترشدنا إلى أن القراءات والمعاني والتفسير، كلها مصطلحات متكامل وتتألف فيما بينها لتشكيل خادما لبيان المراد من الخطاب القرآني، وهي مصطلحات ذات معان مجتمعة لخدمة هذا الهدف. قال ابن مسعود: «من أراد العلم فليثور القرآن، فإن فيه علم الأولين والآخرين»^(١)، ومعنى تثوير القرآن: أي البحث في معانيه من خلال العمل بتفسيره وقراءته.

ولا شك أن اجتماع هذه المصطلحات على معنى متقارب يفيد الإعراب والإفصاح وتقريب كلام الله حتى يصل كل الناس على اختلاف مداركهم ومشاربهم، فيحقق بذلك عالمية الخطاب القرآني.

وإذا كان تفسير كلام الله واستخراج معانيه وبيان أحكامه وحكمه أمرا يستمد من العلوم التي لا بد للمفسر منها وهي التي ذكرناها آنفا، فإن التفسير بالقراءات يفيد جانبا كبيرا من التيسير في هذا المجال، وهو مظهر من مظاهر الإسلام التي بنى عليها كثيرا من أحكامه، وإن ذلك ليجل في كل شيء في الإسلام، في عقيدته، وفي علومه، وفي عباداته ومعاملاته، وفي القراءات نصيب وافر من هذا.

وليس غريبا أن تكون القراءات مما يركز عليه التيسير، لأنها هي التي تحمل نصوص العبادات والمعاملات، فأمكن فيها ذلك حتى لا تجد حرجا في دينها أو عسرا في تلقيه والتعامل معه.

ويمكن حصر مظاهر التيسير في القراءات القرآنية في مجالين اثنين: أولهما: في القراءة حسب لهجة القبيلة التي ينتمي إليها القارئ أو وجد

١ - رواه البيهقي، وقال: «أراد به أصول العلم. ومعنى: يثور القرآن، أي: لينفر عنه ويفكر في معانيه وتفسيره وقراءته»- البرهان: ٨/١.

فيها وأقرأ الناس القرآن عليها، وذلك فيما يتعلق بصفات الأداء وكيفيات النطق بالحروف، كالهز والتسهيل والتفخيم والترقيق والإمالة والتحرك والإسكان، ونحو ذلك من وجوه اللغة التي لا تؤثر في المعنى، أو فيما يتعلق باختلاف الأوجه التي لا تخرج عن النسق اللغوي العام. وثانيهما: في التعبير بلفظ بدل لفظ، ويدل على ذلك ما جاء في الحديث النبوي: «إن قلت غفورا رحيمًا أو قلت سميعًا عليمًا، أي ذلك قلت فإنه كذلك»^(١).

ويدل هذا على أن الحروف التي نزل بها القرآن هي معان متفق مفهومها وإن اختلف مسموعها أو منطوقها. فهي تؤول في نهاية المطاف إلى مقصد واحد يفيد الغاية التي من أجلها خاطب الله تعالى عباده في كتابه، ومن ثم فلا يكون في شيء منه معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى في وجه آخر خلافاً يتنافيه ويضاده، كالرحمة التي هي ضد العذاب وخلافه، فإن ذلك ومثله محال في كلام الله تعالى، بل هو يشهد بعضه لبعض، ويؤيد بعضه بعضاً، وذلك كمال الإعجاز وجمال الإيجاز.

وذهب ابن عطية إلى أن الترخيص في قراءة القرآن على سبعة أحرف إنما كان للنبي ﷺ، فقال: «أباح الله تعالى لنبيه هذه الحروف السبعة، وعارضه بها جبريل في عرضاته على الوجه الذي فيه الإعجاز وجودة الرصف، ولم تقع الإباحة بأن يكون كل واحد من الصحابة، إذا أراد أن يبديل اللفظة من بعض هذه اللغات، جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن، وكان معرضاً لأن يبديل هذا وهذا حتى يكون غير الذي نزل من عند الله، وإنما وقعت الإباحة للنبي ﷺ ليوسع فيها على أمته،

١- الحديث في صحيح مسلم من رواية أبي هريرة. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٦٧/١٦، رقم ٧٣٧٢ و ٢٠٢/١٨ و رقم ٩٦٧٦ برواية لفظها: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، عليم حكيم، غفور رحيم»، وأخرجه ابن حبان في صحيحه: ٤٤٠، رقم ١٧٧٩، وهو في جامع البيان للطبري بهذه الرواية كذلك: ٢٢/١، وفيه أيضاً: ٤٥/١-٤٦ برواية أخرى هي: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فافقرأوا ولا حرج، ولكن لا تختتموا ذكر رحمة بعذاب ولا ذكر عذاب برحمة»، وهي رواية عن أبي بكرة أخرجها الإمام أحمد في المسند: ١٥-١٤/٥، وذكره الطبري في جامع البيان: ٥٠، ٣٤/١.

فقرأ مرة لأبي بما عارضه به جبريل صلوات الله عليهما، ومرة لابن مسعود بما عارضه به أيضاً، وعلى هذا تجيء قراءة هشام ابن حكيم لها»^(١).

ومن أبرز مظاهر التيسير في القراءات اختلافها الذي يساعد على تنوع دلالات الآي القرآني، ولذلك فاختلاف قراءات القراء يبني على تنوع معانيها، وهو ما يزيد التوسعة على الأمة والتخفيف عليها من خلال تقديم أكبر خدمة في تفسير القرآن الكريم.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس كل تعدد في القراءات يفيد في مجال التفسير، أي أن هناك نوعاً من القراءات، من متواتر وشاذ لا دخل له في التفسير، ويتمثل ذلك في اختلاف القراء في وجوه النطق بالحركات والحروف، مما يتعلق بكيفيات الأداء وصفات الحروف، وذلك كمقادير المد، وأحوال الهمز، ومواطن التفخيم والترقيق، والجهر والهمس، والغنة والإخفاء، والإشمام، والإدغام، والإظهار، والإمالة.. وبعض لغات العرب مثل (البَحْل) (البُحْل) و(البَحْل) ^(٢)، بفتح الخاء وضمها وإسكانها، و(هَزُؤاً) ^(٣) بضم الزاي وإسكانها، وبهمز الواو وعدم همزه، ونحو ذلك من صور الإعراب نحو ﴿أَطَهَّرْ لَكُمْ﴾ ^(٤) بالنصب والرفع، و﴿وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورَ﴾ ^(٥) بالرفع والنصب أيضاً، وغير ذلك مما ليس له تأثير واضح في المعاني والدلالات.

ورغم ذلك، لا يمكن إغفال مزية الاختلاف من هذا النوع في حفظ طريقة الأداء وضبطها، حتى لا يلتبس المعنى، ولا تختل طريقة عرضه، هذا إضافة إلى المزية الكبرى التي تتجلى في حفظ أصوات اللغة العربية وثباتها على تعاقب الأزمان.

١- المحرر الوجيز لابن عطية: ٢٠/١.

٢- في قوله تعالى من سورة النساء: آية ٢٧ وفي سورة الحديد: آية ٢٤: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْخُلُوا﴾.

٣- في قوله تعالى من سورة البقرة: آية ٦٧: ﴿قَالُوا أَنْتُمْ نَحْنُ هُزُؤًا﴾، وفي آيات أخر من سور متفرقة في القرآن.

٤- سورة هود: آية ٧٨.

٥- سورة سبأ: آية ١٧.

ولكن القراءات التي تختلف في الأصول، أي في وجوه النطق بالحركات والحروف، لا تخلو من تنوع في المعنى أيضاً، فقد نجد على سبيل المثال في إمالة كلمة (أعمى) أو عدم إمالتها تعدداً في المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾^(١)، قرأ ابن كثير ونافع وابن عمار: (أعمى)، مفتوحة الميم في الكلمتين، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (أعمى)، بكسر الميم فيهما جميعاً، وحفص عن عاصم لا يكسرهما، وقرأ أبو عمرو: (أعمى) الأولى بكسر الميم، والثانية بفتح الميم^(٢). ونلاحظ بأن عامة قراء الكوفة أمالت (أعمى) الثانية، وأما بعض البصريين فإنه فتحها، وتأول ذلك بمعنى: فهو في الآخرة أشد عمى، واستشهد لصحة قراءته بقوله تعالى: (وأضلُّ سبيلاً)^(٣). ففرق أبو عمرو بن العلاء بهذه القراءة على مستوى الأداء بين لفظ (أعمى) الأول الذي هو وصف، وبين (أعمى) الثاني الذي هو اسم تفضيل، وذلك بواسطة إمالة الأول دون الثاني. ولذلك يمكن القول إن الاختلاف القرآني في الأصول من شأنه أن يساهم في التفسير، وإن كان الغالب فيه لا يغير من المعنى بين القراءة وأختها.

أما الاختلاف القرآني فيما يسمى بفرش الحروف، أي في غير صفات الأداء وكيفيات النطق، بل في الكلمات التي تتوارد عليها القراءات، وهو اختلاف الروايات، ويتناول بنية الكلمة ووضعها في التركيب وأحوالها في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وفي الإسناد والصفة والزمن، وفي أوضاع الحروف أحياناً، وأماكن النقط والإعجام، أو استبدال كلمة بمرادفها، إلى غير ذلك من صور التباين والتنوع في القراءات في مجال فرش الحروف، وهي صور لا تخرج عن ثلاثة أشكال:

الشكل الأول: الاختلاف في اللفظ والمعنى بين القراءتين.

١- سورة الإسراء: آية ٧٢.

٢- السبعة لابن مجاهد: ٢٨٢.

٣- جامع البيان: ١٢٩/١٥.

الشكل الثاني: الاختلاف في لفظ القراءتين واتفاقهما في المعنى.
الشكل الثالث: الاتفاق في لفظ القراءتين واختلافهما في المعنى.

أما الشكل الأول، فهو ذو أثر بالغ في مجال التفسير، لأن اختلاف اللفظ بين القراءتين مع اختلاف معنيهما يدل على أن كل قراءة تؤسس لمعنى جديد، ولذلك كثيرا ما لا يتأتى الجمع بينهما في معنى واحد مشترك، وهذا ما دفع بأبي البركات بن الأنباري إلى القول: «وليس الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى، وإذا اعتبرت هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيرا جدا»^(١).

ومع عدم الجمع بين القراءتين أحيانا، فإن النظر في مؤداهما من شأنه أن يكشف عن المعنى الأكثر انسجاما مع السياق، أو مع الأصول الشرعية، حتى يتأتى للمفسر أو للفقهاء الوصول إلى الغاية من الجمع بين القراءتين فيما فيه استنباط الحكم المشترك أو المقابلة بين الحكمين الواردين في القراءتين معا أو فيما يستوجب الترجيح.

وأكثر الاختلاف من هذا الشكل الأول واقع بين القراءة المتواترة والقراءة الشاذة، وقليل منه الذي يقع بين المتواترة وأختها المتواترة، ولذلك فإن القراءات الشواذ أو الأحاد تشكل قيمة كبرى في التفسير، وذلك حينما تختفي دلالة الآية أو دلالة المفردة من هذه الآية أو تلك، ويتعذر على المفسر الوصول إلى المراد منها. ومن الأمثلة على هذا النوع قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي أَصْوَْرٍ^(٢)﴾، قرأها الجمهور: (في الصُّور)، بضم الصاد، وهو البوق العظيم، وقرأها الحسن البصري، في الشواذ: (في الصُّور)، بفتح الواو، جمع صورة.

وقوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ^(٣)﴾، هذه

١- الإنصاف في مسائل الاختلاف لأبي البركات بن الأنباري: ١٧٥/١.

٢- سورة الأنعام: آية ٧٢.

٣- سورة البقرة: آية ٢٥٩.

قراءة الجمهور، وقرأها طلحة بن مصرف في الشواذ: ﴿مائة سنة﴾.

وقوله تعالى: ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَىٰ وَأَتُونِي مَسْلِمِينَ﴾^(١)، قرأها ابن عباس: (تَعْلَمُونَ)، من الغلو، بالغين المعجمة، وهي قراءة شاذة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾^(٢)، قرأها علي بن أبي طالب: (جِبِلًّا)، واحد الأجيال.

والنماذج من هذا النوع، أي من تفسير القراءة المتواترة بالقراءة الشاذة أو الأحاد، هو الغالب، نكتفي منه بهذه الأمثلة، ثم ننتقل إلى ما فسر من المتواتر بالمتواتر، وهو يشكل بدوره نسبة لا يستهان بها، مثل قراءة (يَطْهَرْنَ) و(يَطْهَرْنَ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾^(٣)، حيث قرئ بالتخفيف، بمعنى انقطاع الحيض، وهي قراءة الجمهور، وقرئ بالتشديد، أي بمعنى الاغتسال من دم الحيض بعد انقطاعه، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(٤)، حيث قرأ الجمهور: (فَرَّقُوا)، من التفريق، وقرأ حمزة والكسائي، وقرأ الحسن البصري أيضا: (فَارَّقُوا)، بمعنى الشرك، لأنه من آمن بالبعث وكفر بالبعث، ترك الدين القيم وفارقه.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾^(٥)، حيث قرأ الجمهور: (أَيْمَانَ)، جمع يمين، وقرأها ابن عامر (إيمان)، بكسر الهمزة، بنفي الإيمان عنهم. ونجد نماذج أخرى متفرقة في سور القرآن الكريم.

أما الشكل الثاني من اختلاف فرش الحروف، وهو اختلاف اللفظ مع

١- سورة النحل: آية ٢١.

٢- سورة يس: آية ٦٢.

٣- سورة البقرة: آية ٢٢٢.

٤- سورة الأنعام: آية ١٥٩.

٥- سورة التوبة: آية ١٢.

اتفاق المعنى، وهو النوع الذي يشكل المادة الغالبة في اختلاف القراءات، وهو على قسمين: ما اختلف لفظه بين القراءتين اختلافا تاما، بحيث تتغير بنية الكلمة في الرسم، ولا يكون ذلك إلا بين القراءة المتواترة والقراءة الشاذة، لأن رسم المصحف لا يحتمل الخلاف الكامل في اللفظ بين القراءتين إذا كانتا متواترتين، ولأن موافقة الرسم شرط في التواتر. ومن نماذج هذا النوع الأمثلة التالية:

قوله تعالى: ﴿أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرٍ﴾^(١)، فقد قرأ ابن مسعود (بَيْتٌ مِّنْ ذَهَبٍ)، قال مجاهد: كنا لا ندرى ما الزخرف حتى رأيتها في قراءة عبد الله: (أو يكون لك بيت من ذهب)^(٢).

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا﴾^(٣)، فقد قرأ ابن مسعود: (يجزَوْنَ الْجَنَّةَ).

وقوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾^(٤)، قرأ ابن مسعود: (كالصُّوف المنفوش). وكلها قراءات مفسرة.

أما القسم الثاني، وهو ما اختلف فيه لفظ القراءتين اختلافا لا يمس بنية الكلمة، بحيث يحتمله رسم المصحف، فهو يشكل معظم مظاهر الاختلاف بين القراءات المتواترة والمشهورة، ويتناول اختلاف الإسناد بين الأفراد والتنثية والجمع، والتكلم والخطاب والغيبة، واختلاف الصيغ في الأسماء والأفعال، وتغيير الإعراب، واختلاف حروف المعاني، وغير ذلك، مع اتحاد المعنى دائما.

فمن اختلاف القراءتين في الإسناد مثلا، ما جاء في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ

١- سورة الإسراء: آية ٧٢.

٢- جامع البيان: ١٦٣/١٥.

٣- سورة الفرقان: آية ٧٥.

٤- سورة القارعة: آية ٥.

الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ ﴿١﴾،
قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص عن عاصم: (نَتَقَبَلُ) و(تَجَاوَزُ)،
بالبناء للفاعل ونصب (أَحْسَنَ).

ومن اختلاف الصيغ في الأسماء قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿وَقَالَ
لِفَتْيَانِهِ﴾^(٢)، قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص: (وقال لِفَتْيَانِهِ)، بصيغة
الجمع.

ومن اختلاف الصيغ في الأفعال قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَيَوْمَ
تَشَقُّقُ السَّمَاءِ بِالْغَمِّمْ وَنُزُلُ الْمَلَكِكَةُ تَنْزِيلًا﴾^(٣)، قرأ ابن كثير: (وَنُزُلُ) بنونين:
الأولى مضمومة والثانية ساكنة، ونصب الملائكة، وهي كذلك في المصحف
المكي، وقرأ الباقر من العشرة: ﴿ونزل﴾ بنون واحدة وتشديد الزاي، ورفع
الملائكة، وهي كذلك في مصاحفهم^(٤).

ومن اختلاف القراءتين في اللفظ باختلاف النقط، والرسم واحد، ما جاء
في قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا
لَحْمًا﴾^(٥)، قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (ننشزها)، براء مهملة وضم
نون الجماعة، وقرأها عاصم وابن عامر والكسائي: (نُنشِزُها)، بزاي
معجمة. وقد روى أبان عن عاصم: (كيف نُنشِزُها)، بفتح النون الأولى:
وضم الشين والراء^(٦).

ومن اختلاف الإعراب بين القراءتين مع اتفاقهما في المعنى، قوله تعالى:
﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٧)، قرأ يعقوب وحمزة

١- سورة الأحقاف: آية ١٦.

٢- سورة يوسف: آية ٦٢.

٣- سورة الفرقان: آية ٢٥.

٤- كتاب النشر لابن الجزري: ٢٣٤/٢.

٥- سورة البقرة: آية ٢٥٩.

٦- كتاب السبعة: ١٨٩.

٧- سورة الكهف: آية ٨٨.

والكسائي وخلف وحفص: (جزاء)، بالنصب وكسر التنوين والتقاء الساكنين، وقرأ باقي العشرة بإضافة (جزاء) إلى (الحسنى)، والمعنى في القراءتين واحد.

هذه نماذج من مظاهر الاختلاف في القراءات مع اتفاقها في المعنى، بحيث يمكن الجمع بين قراءتين أو أكثر دون تضارب أو تناقض، لأن ذلك محال في كتاب الله تعالى، وإنما الاختلاف قصد به التنوع وتعدد المعنى والتوسع في مداركه ومناحيه. وقد رأينا من خلال الشكلين السابقين أن مظاهر الاختلاف في القراءات تستوعب ما يترتب عن هذا الاختلاف من تنوع المعاني وتعدد ما ليتضح المراد من كلام الله تعالى أكثر، وينجلي، فكان ذلك مما ساعد في مجال التفسير على بلوغ الغاية من هذا المراد.

وقد تناولنا في الشكل الأول اختلاف اللفظ في القراءتين مع اختلاف المعنى، وفي الشكل الثاني اختلاف لفظ القراءتين مع اتفاقهما في المعنى، ونعرض الآن للشكل الثالث، وهو المتعلق باتفاق القراءتين في اللفظ واختلافهما في المعنى، ويدور هذا الشكل بالأساس حول ظاهرة الوقف في القرآن، وهي ظاهرة تكتسب أهمية كبيرة في إبراز المعنى وإيضاحه، وكل ذلك ينعكس على التفسير وتأويل الآي القرآني.

ويعد هذا الشكل توسيعاً للمعنى المنبعث من اختلاف الأداء الصوتي، وهو الذي أبرز أهميته الشيخ الطاهر بن عاشور في مواقع الوقف، حيث اعتبره عملية مساهمة في بلورة المعاني وتنوع الدلالات، يقول في ذلك: «على أن التعدد في الوقف قد يحصل به ما يحصل بتعدد وجوه القراءات، من تعدد المعاني مع اتحاد الكلمات، فقولته تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ ثَانِيَةً مِّن فِضَّةٍ وَأَوْكَايَ كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِّن فِضَّةٍ قَدْرُوهَا نَقْدِيرًا﴾^(١)، فإذا وقف على (قوارير) الأولى، كانت (قوارير) الثانية تأكيداً لرفع احتمال المجاز في

١ - سورة الإنسان: آيتان ١٥-١٦.

لفظ (قواريرا). وإذا وقف على (قواريرا) الثانية، كان المعنى الترتيب والتصنيف، كما يقال: اقرأ الكتاب بابا بابا، واحضروا صفا صفا، وكان قوله (من فضة) عائداً إلى قوله (بأنية من فضة)»^(١).

فاختلاف الوقف يمثل أهمية كبيرة في تنوع المعاني المستفادة من الآي القرآني، حتى إن المفسر كثيراً ما يحار إزاء بعض الآيات التي اختلف فيها الوقف بسبب التداخل الذي وقع بين مقاطعها، بحيث يلتبس عليه ما هو مراد في التلاوة، وهذه بعض النماذج منها:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾^(٢). هذه مقاطع قرآنية، فواصلها موضوعة حسب وقف الإمام الهبتي^(٣). وقد اجتمعت - كما ترى - في هذه الآية مجموعة من الجمل القصيرة، وهي تامة على قصرها، ومتناسقة تناسقاً يقبل أكثر من احتمال، بحيث يمكن فهم كل مقطع لوحده، كما يمكن فهمه مرتبطاً بصاحبه الذي بعده أو قبله.

وقد وقف الإمام الطبري عند هذه الآية طويلاً، وقال في توجيه معانيها وتفسيرها: «قوله: (كن فيكون) معنى به: ما كان الله معيده في الآخرة بعد إفتائه، ومنشئها بعد إعدامه، فالكلام على مذهب هؤلاء متناه عند قوله: (كن فيكون). وقوله: (قوله الحق) خبر مبتدأ، أي هذا الحق الذي لا شك فيه. وأخبر أن (له الملك، يوم ينفخ في الصور)، فقوله (يوم ينفخ في الصور) على هذا التأويل من صلة الملك، وقد يجوز على هذا التأويل أن يكون (يوم ينفخ في الصور) من صلة (الحق).

١- التحرير والتنوير: ٨٢/١.

٢- سورة الأنعام: آية ٧٢.

٣- الإمام الهبتي: هو الشيخ محمد بن أبي جمعة الهبتي، عالم من علماء المغرب، منسوب لبلاد الهبط، الصماتي الفاسي، صاحب كتاب "تقييد وقف القرآن"، تولى سنة ٩٣٠ هجرية - سلوة الأنفاس: ٦٧/٢.

وقال آخرون: بل معنى الكلام: ويوم يقول لما فني: كن، فيكون قوله الحق، فجعل القول مرفوعا بقوله: (ويوم يقول كن فيكون)، وجعل قوله: (كن فيكون) للقول محلا، وقوله: (يوم ينفخ في الصور) من صلة (الحق)، فكأنه وجه تأويل ذلك إلى: «ويؤمئذ (قوله الحق يوم ينفخ في الصور)»، وجعل على هذا التأويل: (يوم ينفخ في الصور) بيانا عن اليوم الأول، فكان وجهها صحيحا، ولو جعل قوله: (قوله الحق) مرفوعا بقوله (يوم ينفخ في الصور)، محلا، وقوله (يوم يقول كن فيكون) من صلته، كان جائزا^(١).

وهذه التأويلات في الآية ترجع كلها إلى الوقف، وهي جارية على اعتبار الوقف على لفظ (الصور) في الآية. وذكر الطبري بسنده عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: (عالم الغيب والشهادة)، قال: يعني أن عالم الغيب والشهادة هو الذي ينفخ في الصور، فكأن ابن عباس تأول في ذلك أن قوله تعالى: (عالم الغيب والشهادة) اسم فاعل الذي لم يسم في قوله: (يوم ينفخ في الصور)، وإن معنى الكلام: ويوم ينفخ في الصور عالم الغيب والشهادة، كما تقول العرب: أكل طعامك عبد الله، فتظهر اسم الأكل، بعد أن جرى الخبر بما لم يسم آكله، وذلك، وإن كان وجهها غير مرفوع، فإن أحسن من ذلك أن يكون قوله تعالى: (عالم الغيب والشهادة) مرفوعا على أنه نعت لـ (الذي) في قوله تعالى: (وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق)^(٢).

فهذه مجموعة من المعاني المتراكبة، لا يتميز أحدهما من الآخر إلا بحسب معرفة الوقف على كل مقطع، وحسبما يعمد إليه القارئ الفطن من إدراك المعاني في قراءته.

ولهذا نبه العلماء على وجوب رعاية المعاني التي يقتضيها الوقف، فتاديا للوقوع في الإخلال بالمعنى أو إفساده، ومن ذلك مثلا الوقف على

١- جامع البيان: ٥/٢٤٢.

٢- المرجع السابق نفسه.

لفظ (الموتى) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾^(١)، فالوقوف على (الموتى) يضيفه إلى جملة الذين يستجيبهم الله، وذلك بعطف لفظ (الموتى) على قوله تعالى: (الذين يسمعون)، وهما لا يستويان.

وأعتقد أنه لولا عناية كثير من المفسرين بتوظيف اختلاف القراءات وتوجيهها لما استطاعوا أن يخلفوا هذه الثروة الهائلة من التفاسير التي وجدت في القراءات خير معين لها على تفسير كلام الله تعالى وتأويله.

١- سورة الأنعام: آية ٢٦.

المبحث الثاني:

منهج القراءات المفسرة

التفسير بالقراءات لا يقتصر على اعتماد القراءات الشاذة التي تواضع العلماء على أنها الميمنة لمعاني القراءات المتواترة والصحيحة، بل كثيرا ما تبين القراءة المتواترة كذلك قراءة أخرى متواترة أو صحيحة، تفسرها وتكشف عن معانيها.

وقد وجدت القراءة المتواترة غالبا ما تخالف القراءة الشاذة في المعنى أو في الحكم، وكثيرا ما تفسر القراءة المتواترة بالمتواترة أو بالمشهورة، كما تفسر الشاذة بالشاذة مثلها أو بالمتواترة أو بالمشهورة أيضا.

وقد لا تكون القراءة مفسرة لقراءة أخرى، لأن هذا ليس من الضروري، وقد تأتي القراءة مفسرة لأخرى تفسيرا مخالفا، أو يحمل إضافات إلى المعنى، أو يحمل تنوعا في المعنى نفسه. ولذلك يقصد بالقراءة المفسرة تلك التي تضيف معنى جديدا، أو تزكي المعنى بين القراءتين، أو تعضده وتقويه، أو توضحه وتبينه.

والقراءات غير المفسرة كثيرة، سواء في ميدان المتواتر أو في ميدان الشواذ. وقد يفني الباحث عمره في تتبع القراءات من حيث وظائفها في التفسير وفي اللغة، ولما يقض وطره، ولكن حسبي من هذا البحر الزاخر غرفة غمرت دهرًا من حياتي، وأغرقتني في موضوع القراءات المفسرة، وما يزال في النفس شيء منها يتعلق بكل ما يخدم كتاب الله تفسيرا وتأويلا، ودراسة وتحليلا.

ولقد يسر لي هذا البحث العيش في رحاب القرآن الكريم فترة وقفت فيها على أهمية القراءات في مجال التفسير، واكتشفت أن كل تفسير لا يعتمد

القراءات هو تفسير يفتقر إلى آلة تكتمل الإحاطة اللازمة لمعاني الآي القرآني.

وتوصلت من خلال عملي في هذا البحث إلى أن التفسير بالقراءات هو تفسير لغوي للقرآن الكريم، وأن أمثال الفراء والزجاج وأبي حيان الأندلسي لم يكن لهم مناص من الاعتماد على القراءات في هذا المنهج من التفسير لكلام الله تعالى.

وقد سبقت الإشارة بأن نواة التفسير بدأت من تفسير الرسول ﷺ ما أشكل من مدلول الآي القرآني للصحابة، وكانت هذه المهمة يصاحبها تعليم القراءة وبيان الأحكام المترتبة.

ومن المعلوم أن الله تعالى تكفل لرسوله بحفظ القرآن وتبيين معانيه، حيث قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَارْتَعِبْ قُرْءَانَهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾^(١). ومن هذا البيان الذي أوحى إليه، ومن الفهم الذي ألهمه، كان الرسول يفسر لأصحابه ما ينزل من الآيات ويبينها لهم، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾^(٢)، وقال تعالى أيضا: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾^(٣). وكان الصحابة يفهمون ويستوعبون، وكانوا يحرصون بالإضافة إلى ذلك على العناية بما ينزل من القرآن حفظا وتلاوة وتفسيرا وعلمًا وعملا، يقول قائلهم وهو عبد الله بن مسعود: «كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن»^(٤).

ولهذا كان الصحابة في بداية الأمر يعتمدون في تفسيرهم للقرآن على الرسول ﷺ، فهو المبين لمعاني الآي، وهو المرجع فيما أشكل من هذه المعاني.

١- سورة القيامة: آية ١٧-١٩.

٢- سورة النحل: آية ٦٤.

٣- سورة النساء: آية ١٠٥.

٤- جامع البيان للطبري: ٨/١.

ومن ذلك ما رواه ابن مسعود قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾^(١)، شق ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله، وأينا لا يظلم نفسه؟ قال: إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٢)، إنما هو الشرك»^(٣).

كما كان الرسول يبين للصحابة ما أبهم عنهم معناه عند الحاجة إليه، وفي ذلك يقول أبو هريرة: «لما نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤)، اشتد ذلك على أصحاب رسول الله، فأتوا رسول الله ثم جثوا على الركب، وقالوا: يا رسول الله، كلفنا الله من الأعمال ما نطيق: الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية، ولا نطيعها، فقال رسول الله: أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم: سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا، غفرانك ربنا وإليك المصير. فلما أقر بها القوم وذلت بها ألسنتهم أنزل الله في أثرها: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفِرُّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾^(٥)، فلما فعلوا ذلك نسخها الله، فأنزل: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ

١- سورة الأنعام: آية ٨٢.

٢- سورة لقمان: آية ١٣.

٣- الحديث رواه أحمد والشيخان وغيرهم.

٤- سورة البقرة: آية ٢٨٤.

٥- نفسها: آية ٢٨٥.

الكفرين ﴿١﴾.

ثم تمخض عن ذلك التفسير بالمأثور، وهو يدل على أن التفسير بدأ أول الأمر معتمدا على النصوص القرآنية ليُفسر بعضها بعضا، أي من خلال ما يسمى بتفسير القرآن بالقرآن، فما جاء مجملا في موضع يأتي ما يبينه في موضع آخر، وما ينزل مطلقا أو عاما ينزل بعده ما يقيدُه أو يخصصه، وخير مثال على ذلك ما تعلق بقصص القرآن، حيث يأتي مجملا أو موجزا في مواضع ثم يفصل ويبسط في مواضع أخرى.

ومن هذا النوع من التفسير، أي تفسير القرآن بالقرآن، التفسير بالقراءات، أو ما نصطلح عليه في بحثنا هذاب «التفسير القرائي» نسبة إلى القراءة. والقراءات مجال خصب في إطار تنوعها واختلافها الدال على إعجاز القرآن في إيجازه، حيث تدل كل قراءة على حكم أو تفسيره أو توضحه أو تعضده وتؤكدُه، أو تبين ما يحتمل أن يكون مجملا في قراءة أخرى.

وخدمة القراءات للتفسير هي عمل يوسع من مجال المعنى، بحيث تتسع الكلمة أو الآية أحيانا إلى حمولة دلالية لا نجدُها في التفاسير التي تهمل القراءات. ولذلك أفادت التفاسير التي وظفت القراءات في الوصول إلى تنوع الأحكام الشرعية ليجد فيها الناس مندوحة وسعة في دينهم، ووجدنا المفسرين من أمثال الطبري والقرطبي وأبي حيان والزمخشري يستعرضون القراءات، متواترة وشاذة، ويوجهونها ترجيحا لبعض المعاني أو احتجاجا بها.

ثم إن الذين كانوا يفسرون القرآن ويفتون الناس، ويؤخذ عنهم الدين هم القراء، قال ابن خلدون: «إن الصحابة لم يكونوا كلهم أهل فتيا، ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم، وإنما كان ذلك مختصا بالحاملين للقرآن، العارفين بناسخه ومنسوخه، ومتشابهه ومحكمه، وسائر دلالاته،

١ - نفسها: آية ٢٨٦. والحديث رواه مسلم منفردا به. وأورده ابن كثير في تفسيره: ١/٣٢٨.

بما تلقوه من النبي ﷺ أو ممن سمعه منهم ومن عليتهم، وكانوا يسمون لذلك القراءة^(١).

ويدل هذا النص على أن القراءات سبيل مهمة لمعرفة أسرار كتاب الله، وللقوف على دلالاته، ويتبين من خلاله أن الذي كان يشتغل بالإقراء كان يتمتع بدراية وعلم في الإفتاء والتفسير. ثم لما تقدم الزمن، وظهرت التخصصات، انصرف القراء إلى الإقراء والتفنن فيه وتجويد التلاوة مع الحفاظ على زادهم في التفسير والفتيا. ثم استعمل لفظ العلماء للدلالة على الحاملين لكتاب الله تعالى تلاوة وتدبرا، ورواية للسنن والآثار. واستعمل لفظ الفقهاء للدلالة على المشتغلين باستنباط الأحكام الشرعية والمجتهدين برأيهم فيما لم يرد فيه نص من كتاب ولا سنة. واتجه هؤلاء جميعا في مسار واحد لخدمة كتاب الله وتقريب معانيه من الناس.

ولما كان منهج المفسرين يقوم أساسا على بيان الأحكام والمسائل الشرعية المستنبطة من النصوص القرآنية، فإن القراءات أثبتت حضورها في خدمة هذا الهدف العام. ورغم بعض المواقف الحرجة التي وقفها بعضهم منها، كما فعل الزمخشري والطبري، فإن الحاجة برزت ملحة في رجوع المفسر إلى القراءات لأنها أضحت مرتكزا أساسيا يقوم عليه منهج التفسير، فظهرت عناية أهله بها عناية خاصة، وأصبح نادرا ما تجد مفسرا يخلو تفسيره من اعتماد القراءات، لأنها السبيل للوصول إلى المعاني وبيانها ومعرفة الأحكام ومسائلها.

ومن المعروف أن القراءات لم تخرج عن سنن العرب في كلامها، والذي عليه أكثر أهل العلم أن الله تعالى خاطب الناس بلسان العرب، وفيه الحقيقة والمجاز، فاحتاج إلى التفسير. ومن المعروف أيضا أن النحو من سنن العربية، وهو وجد متأخرا عن القراءات بزمن ليس باليسير، ووضعت

١ - المقدمة لابن خلدون: ٤٤٦.

فيه قواعد نسبية، لأنها أحيانا تبني على القياس والاجتهاد، وأحيانا أخرى تدعن للنقل والسماع، ومن ثم وجدنا بعض النصوص في القراءات التي لا تخضع لقاعدة نحوية، لأن واضعي النحو هم من طينة البشر، والبشر يعترفهم الضعف والنقص أحيانا، وكلما نشدوا الكمال اتضحت لهم خصائص النفس البشرية التي تدل على أن الكمال لله وحده، وفوق كل ذي علم عليم.

ولا يفوتني أن أضرب لذلك مثالا مطولا - والأمثلة كثيرة لا يسع المقام للوقوف عليها - أستدل به على الحرج الذي وقع فيه بعض المفسرين في سوء تعاملهم مع بعض القراءات، مما أثار ضددهم حفيظة كثير من النقاد والعلماء. من ذلك ما أورده الزمخشري^(١) في تعليقه على قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٢)، ببناء الفعل (زين) للمفعول، إذ أسنده إلى القتل، وأعمل القتل الذي هو مصدر عمل الفعل وأضافه إلى الشركاء وهو فاعل، ونصب الأولاد لأنه مفعول به، وفصل بالأولاد بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم. فقدم وأخر، وهذا ما لم يعجب الزمخشري ولا راق أبا علي الفارسي ولا ابن عطية ولا ابن أبي مريم الشيرازي، فلم يستسيغوا قراءة ابن عامر هاته، ووصفوها بالقبح وردوها، لأن الفصل بين المتضايين في نظرهم قليل الاستعمال في العربية، ولم يجيء في حالة السعة، بل جاء في الشعر، كقول أحدهم:

١- الكشاف: ١/٥٣-٥٤.

٢- سورة الأنعام: آية ١٣٧.

فَرَجَّتْهَا مَتَمَكِنًا زَجَّ الْقُلُوصِ - أَبِي مَزَادَةَ^(١)

أراد: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصِ، فقدم وأخر وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، كما في الآية^(٢). وقد رد أبو حيان على ابن عطية والزمخشري ومن ذهب مذهبهما هذا الرأي، مدلا على صحة قراءة ابن عامر بأن بعض النحويين أجاز قراءة ابن عامر. وهو الصحيح. لوجودها في القراءة المتواترة، المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدة أبيات، ولا التقات إلى قول ابن عطية الذي يعتبرها قراءة ضعيفة في استعمال العرب، لأنه أضاف الفعل إلى الفاعل، وهو (شركاء) ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. ولا التقات أيضا إلى قول الزمخشري الذي يرى بأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لو كان في مكان الضرورات. وهو الشعر. لكان سمجا مردودا، فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم)، مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا التفسير.

ثم يعجب أبو حيان من هذه الأقوال المجترئة على قراءة ابن عامر، فيقول: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت. وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم.

١ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، ولقد أنكره الزمخشري حتى قال في المفصل: ٢٩١/١: «وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله: فزججتها... البيت، فسيبويه بريء من عهده. وهو في هامش الكتاب لسببويه: ١٧٦/١، وفي الخصائص لابن جني: ٢/٢٠٦، وفي خزنة الأدب للبغدادي: ٢٥١/٢، وفي الإنصاف للأنباري: ٤٣٧/٢.

٢ - الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم: ١/٥٠٧.

ولا التفات أيضا لقول أبي علي الفارسي: هذا قبيح قليل الاستعمال، ولو عدل عنها - يعني ابن عامر - كان أولى، لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف، وإنما أجازوه في الشعر. وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: «هو غلام إن شاء الله أخيك»، فالفصل بالمفرد أسهل. وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار. قرأ بعض السلف: ﴿مُخْلِفَ وَعَدْرِهِ رُسُلَهُ﴾^(١)، بنصب وعده وخفض رسله.

وقال أبو الفتح: إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به، فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس، فالأولى أن يحسن به الظن، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة، قد طال عهدا وعفا رسمها. وقال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير. وقال أبو الفتح: فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ^(٢)

ومن المعلوم أن القراءات القرآنية سماعية، متواترها وشاذها، والمتواتر، ومنه قراءة ابن عامر، هو قرآن يتعبد به، فيجب أن يقبل ولا يرد، أما القواعد النحوية فهي علم استنبط من كلام العرب، وهي وإن كانت تعد من الشريعة، كما ذهب إلى ذلك العلماء، ومنهم ابن عطية^(٣)، فإذا تعارض القياس والسماع الصحيح، فإن هذا الأخير يرجح على الأول، وهذا منهج حاد عنه بعض النحاة والمفسرين، كما رأينا في تدخلهم في قراءة ابن عامر المتواترة، وهو مثال صريح من بين أمثلة كثيرة، يحفل بها كتاب البحر لأبي حيان ترد على زعم النحاة والمفسرين الذين ادعوا تخطئة القراء. وفرق كبير بين هؤلاء وأولئك، فالنحاة والمفسرون أصحاب تعقيد

١- سورة إبراهيم: آية ٤٧.

٢- البحر: ٤/٢٣١-٢٢٢.

٣- المحرر الوجيز: ١/١٤.

وتأويل، والقراء أصحاب أداء ونقل، تلقوا القرآن عرضاً ومشافهة، فهم من هذا المنطلق أدق من النحاة ومن أهل التفسير في نقلهم للغة، ولذلك كانت الروايات التي تخرج على قواعدهم تنجأهم، فيصدر منهم تجريحها وإخراجها على التوهم والخطأ. وقد أثبتت البحوث التي أجريت على اللهجات العربية أن الحق بجانب القراء، إذ وجدت لهجات كثيرة مستعملة تؤيد اختلاف القراءات وتنوعها، مما يجعلها مصدراً للعربية يرقى فوق مستوى النحو. ومن المؤكد أن القراءات القرآنية على اختلافها لم يرد فيها ما يتصل بالظواهر اللهجية الضعيفة أو القبيحة، كالوكم^(١) والاستنطاء^(٢) والوتم^(٣) والغمغمة^(٤) والكسكة^(٥) والكشكشة^(٦) وغيرها مما آل أغلبه إلى الانقراض، بل إن القراءات القرآنية اشتملت على الظواهر اللهجية الراقية التي تتناسب وفضاحة اللسان العربي المبين وقداسة الأسلوب القرآني.

ومن العجيب أن ابن جرير الطبري الذي وقف من بعض القراءات موقفاً سلبياً، وخاصة من قراءة ابن عامر، وحمل عليه حتى أخرجه من دائرة القراء السبعة، زاعماً أن قراءته قراءة غير متواترة، فهي شاذة بزعمه لا يعرف مصدرها وأصلها، من العجيب أن الطبري هذا كان موصولاً بأعلام القراء في زمانه، والذين يصل بهم السند في الإقراء إلى الأخذ عن الإمام عبد الله ابن عامر^(٧). وأخذ القراءة عن الكثير منهم، وممن أخذ عنه: العباس بن الوليد بن مزيد العدزي، والعباس هذا أخذ القراءة عن عبد الحميد بن بكار عن أيوب بن تميم القاري عن يحيى بن الحارث

١- الوكم هو كسر الكاف المسبوق بياء أو كسرة.

٢- الاستنطاء هو جعل العين الساكنة نوناً.

٣- الوتم هو قلب السين تاء.

٤- الغمغمة هي عدم تبين الكلام.

٥- الكسكة هي قلب كاف المؤنث سينا.

٦- الكشكشة هي قلب كاف الخطاب شينا.

٧- غاية النهاية في طبقات القراء: ٢٠٥/٢.

الذماري عن ابن عامر. فعبد الحميد أخذ القراءة عن أيوب، وأيوب أخذها عن يحيى الذي قرأ عليه ابن ذكوان وهشام الراويان الأشهران لابن عامر^(١). والطبري من العلماء الذين عمدوا إلى رد بعض القراءات المتواترة بدعوى الانتصار للغة ولقواعد النحويين تعجز عن أن تحتل شيئاً من هذه القراءات. ولهذا يعجب الإنسان حين يراه يشذ عن الإجماع المنعقد على أن القراءات المتواترة هي حق وصواب من غير استثناء، فكلها شاف كاف، وكلها نزل من عند الله. وقد انتقد ابن الجزري الطبري انتقاداً شديداً، وعد تجريحه للقراءات من هفواته وسقطاته، حتى ذهب إلى حد إنكار معرفته بالقراءات وجهله بها^(٢).

ولو نظرنا في المثال الذي أوردناه شاهداً على تجريح القراء وتخطئة القراءات، لوجدنا قراءة ابن عامر لقوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) دالة على معنى بلاغي طريف يتعلق بالمجاز، لأنه يجوز أن يكون (الشركاء) فاعل المصدر الذي هو (القتل)، على اعتبار أنهم ليسوا قاتلين فحسب، بل هم مزينون القتل للمشركين، والదال على الشيء كفاعله، بل إن تزيين القتل هو أخطر من فعله ولو لم يكونوا مباشري القتل، فإن تزيين الشيء فيه إغراء بفعله وإقبال على سفك دماء الأبناء دون رحمة أو شفقة بين البنوة والأبوة، وهذا أشد وقعا وخطرا.

لقد حمل النحويون كثيراً من وجوه القراءات على الخطأ لغلبة النحو عليهم، وقد رد عليهم القراء، وأنكروا عليهم القول بخطأ ما ثبتت روايته من وجوه القراءات. وتجدر الإشارة إلى أن النحاة الكوفيين كانوا أصوب منهجا من البصريين باعتمادهم القراءات مادة بنوا عليها نحوهم، وهم قد احتجوا بقراءة ابن عامر بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) في الآية المذكورة آنفاً. أما البصريون فقد رأينا مخالفتهم للمسألة، لأنهم يمنعون

١- موقف الطبري من بعض القراءات لسعيد اللبيب: ١٠-١١

٢- القراءات القرآنية في بلاد الشام لحسين عطوان: ٢٨٠-٢٨١.

من الفصل بين المتضايين بالمفعول من غير ضرورة شعرية. والقرآن ليس فيه ضرورة. ولكن المذهب الصحيح ما قال به الكوفيون، ويؤيدهم في ذلك ورود القراءة المتواترة به، وهي المنسوبة إلى العربي الصريح المحض عبد الله بن عامر، ولوروده أيضاً في كلام العرب نثرهم وشعرهم. والقراء كلهم يعودون بقراءتهم إلى العهد الذي لم تشبه شائبة من لحن أو خطأ.

ولعلي أجد في الخصومة التي قامت بين النحاة والقراء تناقضا صارخا يجعلها مجتثة لا تقوى على الصمود أمام ما يدفعها من موافقة القراءات للكثير الشائع من الأساليب العربية. وندلل على ذلك بتحليل نص من قراءة الكسائي، وهو أحد السبعة، لإبراز معناه وإيضاح ما قد يكون بينه وبين أشباهه من فروق:

قرأ الكسائي أمام حمزة بن حبيب قوله تعالى: ﴿ فَأَكَلَهُ الذَّنْبُ ﴾^(١)، بغيرهمز، فقال حمزة: (الذنب) بالهمز.

فقال الكسائي: وكذلك إهمز (الحوت) من قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَمَهُ الحَوْتَ ﴾^(٢). قال: لا.

قال: فلم همزت (الذنب) ولم تهمز (الحوت)، وهذا (فأكله الذنب) وهذا (فأكله الحوت)؟

فرفع حمزة بصره إلى خلاد الأحول.. فتقدم إليه في جماعة من أهل المجلس، فناظره، فلم يصنعوا شيئاً. فقالوا: أفدنا رحمك الله.

فقال لهم الكسائي: تقول إذا نسبت الرجل إلى الذنب: قد استأذبت الرجل، ولو قلت: قد استذاب، بغير همز، لكنت إنما نسبته إلى الهزال،

١ - سورة يوسف: آية ١٧.

٢ - سورة الصافات: آية ١٤٢.

تقول: قد استذاب الرجل، إذا استذاب شحمه، بغير همز. فإذا نسبته إلى الحوت، تقول: استحات الرجل، أي كثر أكله، لأن الحوت يأكل كثيرا، ولا يجوز فيه الهمز. فلهذه العلة همز الذئب ولم يهمز الحوت. وفيه معنى آخر، لا يسقط الهمز من مفردة ولا من جمعه، وأنشدتهم:

أَيُّهَا الذَّئْبُ وَأَبْنُهُ وَأَبُوهُ أَنْتَ عِنْدِي مِنْ أَذْوَابِ ضَارِيَاتٍ^(١).

فهذا نص طريف يبين أن الخصومة التي قامت بين النحاة والقراء ما هي إلا جدل أثير للتدليل على حجية القراءات، وأن هذا الجدل حين كان ينشب بين نحاة طاعنين في القراءات من أمثال الطبري والزمخشري كان يسمى خصومة، وحين ينشب بين نحاة قراء كالكسائي وحمزة اللذين رأينا الحوار الدائر بينهما من خلال هذا النص، كان يسمى جدلا يثار من أجل التفسير والإيضاح، كما لاحظنا ذلك في همز لفظي الذئب والحوت. ولعمري إن هذه الخصومة أو هذا الجدل قد أصل لعملية الاحتجاج للقراءات، فلا التفات إلى سلبياته التي لم تنل من منزلة القراءات شيئا. وهنا لا بد من التنبيه على أن مصطلح الاحتجاج أو الحجة في القراءات لا ينصرف إلى الدليل فحسب، لأن دليل القراءة في صحتها وتواترها، إنما يراد بالحجة في هذا المجال الوجه الذي على أساسه تم اختيارها، وهو الذي يصطلح عليه القراء بالاختيار، أي القراءة التي اختارها القارئ لنفسه من بين القراءات الصحيحة المتواترة، والتي أتقنها وأحكم العمل بها في التلقي والإقراء، فاشتهر بها وعرفت باختياره. وقد يكون الوجه في هذا الاختيار مبنيا على تعليل نحوي أحيانا، ولغوي أحيانا أخرى، وقد يكون مبنيا على تعليل معنوي يتعلق بمضمون الحكم الذي تحمله القراءة تارة، وقد يكون مبنيا على تعليل نقلي تارة أخرى، فيرتكز على أخبار أو أحاديث استأنس بها القارئ في اختياره.

١ - إنباه الرواة للقفطي: ٢٥٨/٢ - ٢٥٩، والبيت هناك غير منسوب.

وأمام هذه المواقف بين القراء والنحاة، نجد الاختلاف بين القراءات تتعدد أسبابه، فقد يكون ناشيء من اختلاف المصاحف فيما يحتمله الرسم العثماني، وقد يكون مصدره لهجات القبائل العربية، وقد يكون - في الأغلب الأعم - بسبب اختلاف الأحكام النحوية في الأساليب العربية، وهو ما سماه أبو الفضل الرازي بالاختلاف من حيث وجوه الإعراب^(١)، وسماه ابن قتيبة بالاختلاف في إعراب الكلمة وحركة بنائها^(٢). ولقد دفع هذا الأمر كلا من النحاة والقراء إلى الاحتجاج للقراءات، فاشتغلوا جميعاً بهذا الموضوع، ووجهوا القراءات، وكشفوا عن عللها، كل فريق بحسب منهجه، على اختلاف بين الفريقين في النزعة ومنهج تناول. ومن أمثلة ذلك ما أورده الشيخ أبو زرعة في كتابه وذكره أبو بكر بن مجاهد عن أبي عبد الرحمن اليزيدي عن أبيه، عند قراءة الآية من قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ﴾^(٣)، قال: «لقيني الخليل بن أحمد في حياة أبي عمرو وقال لي: لم قرأ ﴿قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ﴾^(٤) و ﴿أَنْزَلَ﴾^(٥)، ولم يقرأ (أُوْنِبْتُكُمْ)؟ قال: فلم أدر ما أقول له، فرحت إلى أبي عمرو فذكرت له ما قال الخليل، فقال: فإذا لقيتَه فأخبره أن هذا من «نبأت» وليس من «أنبأت». قال: فلقيته فأخبرته بقول أبي عمرو فسكت. قال أبو بكر: هذا شيء لا أدري ما معناه؟ اللهم إلا أن يكون الذي علم منه شيئاً مع غيره أن يعلمه، وإن كانت العربية فلا فرق بين اجتماع الهمزتين من «نبأت» ولا من «أنبأت». ثم قال الشيخ أبو زرعة معلقاً على هذا الكلام، ومبيناً العلاقة بين همزة الاستفهام وهمزة التعدية في الفعل: «سألت أبا عبد الله الخليل عن هذا فقال: إن أبا عمرو أشار إلى أنه يرى الفصل بالألف

١ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٢٧/١.

٢ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ابتداء من ص ١٤.

٣ - سورة آل عمران: آية ١٥.

٤ - سورة القصر: ٢٥.

٥ - سورة ص: ٨.

بين الهمزتين المتلازمتين نحو همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة ثانية في الفعل الماضي، نحو: «أفعل»، لأن هذا المثال مبني على الهمزة، فهي تصحبه في متصرفاته، إما مقدره في اللفظ، وإما مقدره في النية. ففي اللفظ في الماضي والمصدر، نحو: «أنذر إنذاراً»، وفي التقدير في المستقبل، نحو: «أنذر»، وأصله «أُوذِر» بهذه الهمزة التي بني الفعل عليها بملازمتها له هي أثقل من الهمزة التي تعرض من جملة أمثلة الأفعال في مثال واحد، وهي في إخبار المتكلم عن نفسه بفعل مستقبل. فلما كانت أثقل كان الفصل معها أوجب، ولما كانت العارضة في حال واحدة أخف لم يحتج عند دخول ألف الاستفهام عليها إلى الفصل بينها وبينها لخفتها. والهمزة في (أُوذِرْتُمْ) عارضة في المستقبل، وليست ثابتة في الماضي والمصدر، والهمزة في «أنذر» ثابتة في الماضي والمصدر»^(١).

هذا نموذج من نماذج كثيرة يدل على أن القراءات قد توافر لها من الضبط والدقة والثوق والتحري ما لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد العربية، وهي تعكس الوجوه المتنوعة والأصيلة للغة، كما يدل هذا النموذج على أن العمل الذي قام به النحاة والقراء على السواء، يعد مصدراً خصباً من مصادر اللغة، وإن الاحتجاج بالقراءات يعتبر شاهداً للقواعد النحوية، إذ هي الأصل الأوثق والأقوى، ولذلك ركز العلماء في توضيح الوجوه اللغوية على القراءات، فكان احتجاجهم بالرواية والسند وبالقياس اللغوي وبرسم المصحف كأصول من أصول الاحتجاج.

ولعل هذا الاهتمام من جانب النحاة بالقراءات هو مما يبرز مكانتها عند القدماء، حيث حملتهم هذه المكانة على جمع القراءات وتصنيفها، والمبالغة في العناية بها درساً وتلقيناً، وتعلماً وممارسة. ويدل هذا على أن القراءات ليست محط اهتمام القراء وحدهم، بل شغف بها اللغويون والفقهاء أيضاً،

١ - حجة القراءات لأبي زرع: ١٥٥-١٥٦.

فالفقهاء يعتبرونها عمدتهم في استنباط الأحكام، واللغويون يتخذونها مصدرهم الأول الذي تبنى عليه الدراسات الصوتية واللغوية بصفة عامة، لأن رواياتها تنزل عندهم من أوثق الشواهد، على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية، والاحتجاج بها أمر متفق عليه.



المبحث الثالث:

وظيفة الأساليب اللغوية في القراءات المفسرة

إبراز وظيفة الأساليب النحوية والصرفية والبلاغية التي جمعتها من الربع الأول من القرآن الكريم في التفسير، معناه إبراز الوظيفة التي تؤديها هذه الأساليب في خدمة الدلالة القرآنية وفي توسيع المجال لمعاني الآي القرآني. وما جمعته من هذه الأساليب يشكل أغلب ما ورد منها في القرآن بصفة عامة، وهي تتكرر فيه باستمرار، وقد وقفت على ذلك من خلال تتبعي لجميع القراءات المفسرة بالجمع والإحصاء. ولقد تراكم لدي منها قدر كبير، لا يمكن أن آتي عليه كله بالدرس والتحليل، وحسبي أنني اكتفيت بالنماذج المعبرة عن هذا الرصيد برمته وهي تدل على تنوع هذه القضايا والأساليب المفسرة، وتشير إلى نسبة تكرارها في القرآن.

وهدي في أنني توصلت إلى أن القراءات القرآنية بوسعها، وحدها ودون غيرها من علوم القرآن، أن تشكل تفسيراً للقرآن يعتمد التحليل والاستقراء، وهو تفسير يفوق في منطوق الآيات القرآنية ليستخرج منه المعنى العميق والشامل الذي ينسجم مع أغلب الاتجاهات في التفسير، كما ينسجم مع تأويل أهل العلم بالقرآن.

وأستطيع أن أوجز بأن القراءات القرآنية تقوم على تغيير في الحركات، وتغيير في الأبنية والصيغ، وتغيير في الألفاظ، وتغيير في الأصوات بالإبدال أو القلب والإعلال. وكل هذا يدل على تنوع في الأوجه التي نزل بها القرآن، والتي كان من أهدافها التوسعة على الناس، رحمة بهم في غير تضاد أو تناقض، بل في تكامل وتناسق تامين، لأن القرآن يشد بعضه بعضاً، ويتناسق في مضمونه ويتناغم في أسلوبه، ليجد فيه كل إنسان مبتغاه، وتحقيقاً لما أراد الله من أن يصل خطابه إلى العالمين كافة، ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ

إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴿١﴾.

وفي كل وجه من أوجه القراءات تفسير وبيان، وفي كل تنوع في الأساليب اللغوية غناء معنى ومزيد توضيح، وفي كل تغيير في الإعمال أو في الاستعمال معنى جديد أو تقوية لمعنى سابق، فقولته تعالى في الإقلاع عن الربا مثلاً، في سورة البقرة: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١)، بمد الهمزة من الفعل أذن على صيغة الأمر، تغيير في المعنى من حيث الإعمال، أما في قراءة (فَأْذَنُوا)، بالهمز بدل المد، فقد تغير المعنى في الاستعمال.

وهكذا القرآن، فهو كلام الله، وهو يبين من طرق أربعة: اللغة والتفسير والقراءة والإعراب، ولهذا نجد عبارات المفسرين من مثل أبي حيان، تقول: «تقدم الكلام على هذه الجملة في سورة البقرة لغة وتفسيراً وقراءة وإعراباً، فأغنى ذلك عن إعادته»^(٢).

القراءات والتفسير واللغة، فلا يمكن لأي مؤلف في علوم القرآن أو في الحديث وعلومه، أو في الفقه وأصوله، الاستغناء عن القراءات، فكل مجال من هذه المجالات يستغل تنوع القراءات لغرضه، إن في التفسير أو في التأويل أو في استنباط الأحكام. ولا يمكن كذلك لنحوي أو لغوي أو بلاغي أن يستغني عن القراءات في الاستشهاد، لدعيم القواعد وتعزيز الآراء والمذاهب والاحتجاج لها.

ولو أخذنا أي كتاب في النحو وأبوابه، أو كتاب في الفقه وأصوله، أو في التفسير ومذاهبه، أو في الحديث وعلومه، أو في القرآن وعلومه، أو في علوم اللغة أو في علوم البلاغة، فلن نجده إلا معتمداً على القراءات في مظانه، مرتكزا عليها في آرائه.

١- سورة سبأ: آية ٢٨.

٢- سورة البقرة: آية ٢٧٩.

٣- البحر المحيط: ٤٨٤/٢.

و أشد الميادين حاجة إلى القراءات ميدان تفسير كتاب الله تعالى، ومن أراد التفسير فلا غنى له عن القراءات. ولئن كان النحاة يقولون: التفسير موافقة للغة، فإن التفسير اللغوي هو القراءات، لأن المفسر يرجع في تفسير الألفاظ القرآنية إلى لغات العرب، والقراءات هي المرجع الأسبق، لأنها المصدر الأصلي في ذلك. و من المعلوم أن معظم وجوه الاختلاف في القراءات يرجع إلى اختلاف اللهجات العربية.

والاهتمام بالقراءات في التفسير ضرورة من ضرورات المناهج العلمية في الدراسات القرآنية، والباحث على هذه الضرورة هو تصحيح القراءة وضبط التلاوة، لأن أي تغيير أو تلحين في القراءة هو تحريف للفظ القرآني المنزل، ومن ثم فهو تحريف للمعنى، ولذلك كان الحرص على سلامة النطق والأداء حرصاً على سلامة المعنى وصيانتها من كل تحريف.

والاهتمام بالقراءات في التفسير نابع من كونها آثارا رويت في الحروف، وهي التي حملت الأحكام، أي أن الآثار المترتبة عن وجوه القراءات واختلافها، مثلها مثل الآثار الصادرة عن الأحكام الفقهية والتشريعية، منها المجمع عليه، السائر المعروف، ومنها المتروك المكروه، المعيب من أخذ به، وإن كان قد روي وحفظ، ومنها ما توهم فيه من رواه، فضيع روايته ونسي سماعه لطول عهده، فإذا عرض على أهله عرفوا توهمه وردوه على حامله، وربما سقطت روايته لذلك بإصراره على لزومه وترك الانصراف عنه إلى ما هو أصح منه. ولعل كثيرا ممن ترك حديثه واتهم في روايته كانت هذه علتها، وإنما ينتقد ذلك أهل العلم، وليس انتقاد ذلك إلى من لا علم له بالرواية والاختلاف. وكذلك ما روي من الآثار في حروف القرآن لا بد فيها من ذلك كله، ولا بد فيها من البصر بالعربية. والقراءات سنة متبعة، يأخذ فيها الآخر عن الأول، وقد قام بها رجال أخذوا عن التابعين الذين انتهى إليهم أمرها، وأجمعت العامة والخاصة على قراءاتهم.

ثم إن الاهتمام بالقراءات في التفسير يستدعي منطقيا الاهتمام بالنحو، والنحويون يقولون دائما، وكما سبق ذكره: التفسير موافقة العربية، لأن الاهتمام بضبط اللغة والأسلوب، وبخاصة ضبط أواخر الكلمات، إنما يقصد أساسا إلى ضبط المعنى، فأعراب القرآن هو خدمة أساسية لمعنى الخطاب. ولقد بذل النحاة جهودا صادقة وجلييلة في خدمة النص القرآني، على الرغم مما وقعوا فيه من الحرج مع القراء الذين خطأهم في كثير من احتمالاتهم النحوية.

ولكن العلاقة بين النحاة والقراء قد تغيرت وتحسنت، فبعد أن ألف ابن مجاهد كتابه «السبعة» في القراءات، وتلقى الناس عمله بالقبول، تغيرت نظرة النحاة تجاه قراءات القراء، وتغير تعاملهم معها، بعدما كانوا من قبل يحتجون لها، ويحاولون توجيهها بما يتفق وقواعدهم اللغوية عند بروز الخلاف بينهم. وفي النصف الثاني من القرن الرابع الهجري صار تمييز القراءات السبع عن غيرها واضحا، مما جعل النحاة يبدؤون على سبيل التدرج في عمليات تكييف القواعد النحوية مع القراءات.

ومن المعلوم أصلا أن القراءات نزلت في وقت لم يكن فيه النحو قد استنشق بعد نسيم الحياة، وإنما وجد النحو في وقت متأخر، عندما دعت الحاجة إلى وجوده، وعندما وضعه أبو الأسود الدؤلي، أخذ النحويون يخضعون نصوص القراءات لقواعدهم وإعرابهم، ولكن قراءة القرآن هي التي تحكم النحو، وليس العكس، لأن النحو يستمد القاعدة والشاهد معا من القراءات. ولقد وعى النحاة مؤخرا بهذا الأمر، لاسيما وأنه كان من القراء أئمة في اللغة والنحو وجهابذة في العربية، كأبي عمرو البصري، وحمزة بن حبيب الزيات وعلي بن حمزة الكسائي الكوفيين، وغيرهم. ومن ثم افتقرت القراءات بالنحو واللغة، وبدأت توجد في سير النحاة والقراء أن فلانا قرأ القراءة واللغة والنحو.

ولقد حمل النحاة في السابق كثيرا من وجوه القراءات على الخطأ، قال أبو شامة المقدسي في شرح الشاطبية: «وقرأها حمزة: (والأرحام)، بالجر في قوله تعالى: ﴿وَأَنْقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١)، وعبر الناظم عنه بالخفض، واستحسنه الشيخ هنا وقال: فيه تورية مليحة، لأن الخفض الذي هو الإعراب جمال الأرحام، لما فيه من تعظيم شأنها، قلت: يعنى بسبب عطفها على اسم الله تعالى أو بسبب القسم بها، وبهذين الوجهين عللت هذه القراءة، وفي كل تعليل منهما كلام، أما العطف فالمعروف إعادة حرف الجر في مثل ذلك.. وقال الزجاج: «القراءة الجيدة نصب (الأرحام)، والمعنى: اتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الخفض فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم، لأن النبي ﷺ قال: «لا تحلفوا بأبائكم»، فكيف يكون تتساءلون بالله والأرحام على هذا.. فأما العربية فإجماع النحويين أنه يقيح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمرة في حال الخفض إلا بإظهار الخافض»^(٢). ومن العجيب تخطئة الزجاج لهذه القراءة المتواترة، وهو الذي عرف عنه الاعتناء بالقراءات وتوجيه الاختلاف فيها، ولكن غلبة النزعة النحوية العامة عليه دفعته إلى متابعة أصحابه من الذين كانوا يطعنون في القراءات. وقد رد أبو العباس المبرد هذه القراءة هو الآخر وقال: «لا تحل القراءة بها». وأنكر عليه ابن يعيش هذا القول، لأنه «غير مرض من أبي العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة، ومع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة، كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقد رد المفسرون وأصحاب توجيه القراءات على النحويين، وأنكروا عليهم القول بخطأ ما ثبت بالرواية من وجوه القراءات. وقال السيوطي: «وأما القرآن فكل ما ورد أنه قريء به، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان

١- سورة النساء: آية ١.

٢- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة المقدسي: ٤١٠.

متواترا أم أحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه. وما ذكرته عن الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة»^(١).

إلا أن من المفسرين كالزمخشري من انساق في تيار النحاة، فحمل كثيرا من وجوه الخلاف في القراءات على الخطأ. ومن ذلك ما جاء في قراءة قوله تعالى الذي سبق تناوله: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٢)، قال الزمخشري: «وأما قراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركائهم)، برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حملة على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء»^(٣). وقول الزمخشري هذا معناه أنه لم يشأ أن يحيد عن مقالة النحويين الأقدمين.

وقد كان النحويون الكوفيون أصوب من البصريين، باعتمادهم القراءات مادة بنوا عليها نحوهم، فقد احتجوا بقراءة ابن عامر، أحد القراء السبعة في هذه الآية، بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم). أما البصريون فقد خالفوهم في ذلك، وعدوه من مسائل الخلاف التي أدرجها أبو البركات ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف، فقالوا: «إن هذه القراءة لا يسوغ لكم الاحتجاج بها، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه

١- الاقتراح للسيوطي: ١٧.

٢- سورة الأنعام: آية ١٢٧.

٣- الكشف في تفسير القرآن للزمخشري: ٤١/٢.

ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها حال الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظر لم يجز أن تجعل حجة في النقيض»^(١).

قال أبو حيان: «وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح، لوجودها في القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب. ولا التفات إلى قول ابن عطية: «وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب»، ولا التفات إلى قول الزمخشري. وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا»^(٢).

ولا بد من التنبيه على أن واحدا من هؤلاء القراء الذين يتهمهم النحاة لم يأت بشيء من عنده، حتى إن كثيرا منهم قد أثر عنه قوله: «لولا أنني سمعت الآية على هذا الوجه لأمكن لي قراءتها على وجه آخر»، وقوله: «ولولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما سمعت، لقرأت بحرف كذا وكذا». ومن أجل ذلك حمل الحفاظ من القراء ورواة الحديث حملة كبيرة على الزمخشري في نقده لقراءة ابن عامر، حتى كاد بعضهم يحكم بكفره، فقال ابن المنير في حاشية الكشاف معقبا على كلام الزمخشري: «ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة قد قرأها الرسول عليه السلام على جبريل، ثم رواها النبي على عدد من التواتر من الأئمة حتى انتهت إلى ابن عامر، فقرأها كما سمعها، ولولا أن الزمخشري ليس من أهل الشأنين، أعني علم القراءة وعلم الأصول، لخيف عليه الخروج من ربة الدين، وإنه مع هذا العذر لفي عهدة خطيرة وزلة منكرة»^(٣).

١- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري: ٢/ ٤٣٥-٤٣٦.

٢- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ٤/ ٢٢٩.

٣- الكشاف: حاشية ابن المنير ٢/ ٤١..

وبعد فإنه لا ينبغي رد قراءة من قراءات القراء السبع المجمع على تواترها، وهي قراءات ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمر وحمزة والكسائي وعاصم، ولا القراءات الثلاث المتممة للعشرة، والتي يرجح تواترها كذلك، وهي قراءات يعقوب وأبي جعفر وخلف البزار، ومعنى تواتر هذه العشر قراءات أن معظم ما جاء فيها ثبت سماعه عن الرسول ﷺ من جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب، فكل قارئ من هؤلاء القراء قد أخذ قراءته مشافهة عن صحابي أو تابعي، ممن سمعوا القراءة عن رسول الله. ثم إن القراءات الشاذة، منها القراءات الأربعة الزائدة عن العشرة المذكورة، وهي قراءات ابن محيصة وسليمان الأعمش ويحيى اليزيدي والحسن البصري، وكلها قراءات تمثل اللهجات العربية الصريحة المحضة، التي لا يجوز إنكار قيمتها اللغوية، كما لا يجوز إنكار قيمتها التفسيرية والحكمية، وقد قال في حقها ابن جني الذي خصها بكتابه المحتسب، وقد وقفه على الاحتجاج لشواذ القراءات والإيضاح عن عللها، فقال: «.. وضربا تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محذوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه..»^(١).

نخلص إلى أنه كل ما ورد أن القرآن قرئ به، كما يقول السيوطي، جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً. وأمام هذا المنطق تعين أن القرآن وقراءاته يعتبر مبدأً لإصلاح في العربية لتميز الاستعمال الفصيح من الأفصح مما هو دونهما، لأن القرآن معجز بقراءاته كما هو معجز بآياته، وفي هذا الإعجاز تكمن الأمثلة الرائعة في الأسلوب البياني، سواء مما استوعبه النحاة أم مما لم تدركه مداركهم البشرية المعروفة بالنقص والتقصير أمام الكلام الرباني المعجز، ولكنهم أبوا إلا أن يحكموا نحوهم وقواعدهم التي وضعوها في القرآن وقراءاته، وإن صاحبهم

١ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي عمرو عثمان بن جني: ٢١/١.

في ذلك التكلف والاعتساف في كثير من الأحيان، وكأنه لا يعنيههم إلا القاعدة دون التفات إلى مطالب البلاغة وجمال التعبير وشرف الغاية روعة القصد. وإن هذا ليبدل على أن اللغة العربية مدينة في ثباتها وفي خلودها إلى القرآن وقراءاته على تنوعها واختلافها.



الفصل الثاني :
توحيد المصاحف
وتوثيق القراءات

المبحث الأول:

تعدد القراءات من تعدد التلقي

سأركز في حديثي عن هذا الباب من القسم النظري على ما يخدم الوظيفة التي تؤديها القراءات في التفسير. وقد تحدثت الكتب المؤلفة في علوم القرآن عن جمع القرآن ونزوله وتدوينه ونسخه وترتيبه، وعن قراءاته ونشأتها وتعددتها، وعن الأحرف السبعة وبيان المراد منها وعلاقتها بالقراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد في كتابه الذي سماه «السبعة»، وتحدثت هذه الكتب أيضا عن لغة القرآن وأساليبها.. إلى غير ذلك من الموضوعات التي تزخر بها كتب علوم القرآن، وكتب القراءات منها.

ويفرض علي هذا الباب في إطار المنهج الوصفي أن أبين العلاقة بين جمع القرآن ونشأة القراءات مثلا، كما يفرض علي في الفصول الأخرى استخراج المعاني المستفادة من تنوع القراءات واختلافها، وذلك كله خدمة للموضوع الذي يعتبر غاية هذا البحث وهو الوقوف على وظيفة القراءات في التفسير.

والحديث عن قراءة القرآن يستوجب الحديث عن جمع القرآن في الصدور أولا، ومن السطور ثانيا، لأنه جمع بالكيفية التي قرأها رسول الله ﷺ، ثم لقنه لأصحابه على الكيفية نفسها، وهو بذلك يبلغ ما أنزل إليه من ربه، فحفظهم منه من حفظه، وكتبه منهم من كتبه، وبذلك تم جمع القرآن من طريقي الحفظ والكتابة.

وقد كان رسول الله ﷺ، يلقن أصحابه ويعلمهم ما ينزل عليه من القرآن، ثم يملئه عليهم، فيكتبوه كما سمعوه على ما يوحى إليه من طريق جبريل عليه السلام. وأما ما جاء في الصحيح عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني غير القرآن»⁽¹⁾، فليس يناه في القول

١- الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة

العلم، حديث رقم ٣٠٠٤.

بكتابة القرآن، لأن تدوين زيد بن ثابت على عهد رسول الله ﷺ للآيات التي كانت تنزل، فيجمعونها في وسائل الكتابة المتاحة آنئذ ليست هي عملية التدوين الكبرى التي قام بها عثمان بن عفان رضي الله عنه في فترة خلافته، وذلك بكتابة المصاحف وجمعها في مصحف واحد هو المصحف العثماني، وتوحيدها وبعثها إلى الأمصار، وهو الذي يسمى بالمصحف الإمام. وفي هذا يقول السيوطي: «وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن..» الحديث، فلا ينال ذلك، لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة، وقد كان القرآن كتب كله في عهد رسول الله ﷺ، لكنه في موضع واحد، ولا مرتب السور»^(١).

ومن الأسباب التي حالت دون جمع القرآن في مصحف واحد على عهد رسول الله ﷺ هو ورود الناسخ من القرآن لبعض الأحكام ولبعض التلاوة كذلك.

وبعد انتهاء نزول القرآن، وبعد وفاة الرسول ﷺ، ألهم الله الخلفاء الراشدين جمع القرآن وتدوينه، وفاء بوعدته تعالى الصادق بضمان حفظ الكتاب المنزل، ليحفظ على هذه الأمة دينها، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٢)، فكان ابتداء ذلك على يد أبي بكر الصديق بمشورة عمر بن الخطاب، وقد ذكر السيوطي أن جمع القرآن مر بثلاثة مراحل^(٣):

المرحلة الأولى: كانت بحضرة رسول الله ﷺ، وفيها كان الصحابة يجمعون ما ينزل من الآيات المتفرقة في سورها المخصصة لها، بإشارة من النبي ﷺ، وذلك كما رواه الشيخان، البخاري ومسلم عن زيد بن ثابت قال:

١- الإقتان: ١/١٦٤.

٢- سورة الحجر: آية ٩.

٣- الإقتان: ١/١٦٤-١٧٠.

«كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع»^(١)، وكما أخرجه ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمان بن حاطب قال: «قدم عمر فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأت به، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعسب»^(٢)، وزكى المحاسبي هذا الكلام، فقال: «كتابة القرآن ليست بمحدثة، فإنه ﷺ كان يأمر بكتابتها، ولكنه كان مفرقا في الرقاع والأكتاف والعسب»^(٣).

المرحلة الثانية: وكانت بحضرة أبي بكر الصديق، فقد توفى الرسول ﷺ، والقرآن ما يزال مكتوبا في الرقاع واللخاف والعسب وجريد النخل وغيرها من وسائل الكتابة التي كانت متوفرة على عهد الصحابة، فنهض عمر بن الخطاب، وقد أفزعه مقتل أهل اليمامة وأغلبهم من القراء، فأشار على أبي بكر بجمع القرآن. ويتحدث زيد بن ثابت عن هذا الجمع بنفسه، فيقول: «أرسل إلي أبو بكر، مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: كيف نعمل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: والله إن هذا خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، وقد رأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: وقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل، لا أتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن واجمعه. قال زيد: فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان بأثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر، فتتبع القرآن

١- المرجع السابق: ١/١٦٤.

٢- المرجع السابق: ١/١٦٧.

٣- المرجع السابق نفسه.

أجمعه من العصب والرخايف وصدور الرجال...»^(١).

وبعد هذا التردد، اتفق أبو بكر مع عمر على حفظ كتاب الله في الصحف التي كلف زيد بن ثابت بنقل القرآن فيها، فكان صنع أبي بكر هذا هو جمع أي القرآن المتفرق في الصحف المتناثرة وفي صدور الرجال، بين لوحين لئلا يذهب منه شيء بموت القراء من الصحابة في الغزوات والمعارك. ولنا أن تصور القرآن الذي كانت آياته موزعة في وسائل الكتابة من الأديم والأكتاف والأضلاع والعصب والجريد والرخايف والرفاع، كم كان يكفيه من مساحة المكان الذي يحفظ فيه؟ وكيف يمكن أن يتداوله الناس بهذه الكيفية ويستمر الحفاظ عليه مع مرور الزمن؟ ولكن الله تكفل بحفظه فقيض له رجالا مثل عمر وأبي بكر اللذين بدءا العمل في هذا المشروع الحضاري الكبير، ثم لحق كل من منهما بربه ولما يكتمل أمره، ولكنهما مهذا الطريق لعثمان بن عفان ليحكمه الأحكام اللائق به من بعد.

وقد بقيت هذه الصحف التي جمعها أبو بكر عنده أيام حياته، ثم أخذها عمر بعده، فكانت عنده مرفوعة مكرمة من كثرة حرصه على صيانتها وتعظيمها، فلما مات انتقلت إلى حفصة أم المؤمنين، لأنها كانت وصيته من أولاده على أوقافه وتركته، وظلت عندها حتى جاء عثمان إلى الخلافة فسلمتها إليه.

المرحلة الثالثة: وهي في زمان عثمان بن عفان، وذلك حين اشتدت الخصومة في غزوة أرمينية سنة ثلاثين للهجرة، بين أهل العراق وأهل الشام، وقد نشب بينهم الخلاف في القراءة حتى كفر بعضهم بعضا. فأفرغ هذا الاختلاف حذيفة بن اليمان^(٢)، فقدم على عثمان وقال: «يا أمير المؤمنين أدرك الناس؟ فقال عثمان: وما ذاك؟ قال: غزوت مرج أرمينية، فحضرها أهل العراق وأهل الشام، فإذا أهل الشام يقرأون بقراءة

١- البرهان للزركشي: ٢٢٣-٢٢٤، والإقتان: ١/١٦٥، والمرشد الوجيز: ٤٨-٤٩.

٢- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب: ٦٢-٦٤، والبرهان للزركشي: ٢٣٦/١.

أبي بن كعب، فيأتون بما لم يسمع أهل العراق، فتكفرهم أهل العراق، وإذا أهل العراق يقرأون بقراءة ابن مسعود، فيأتون بما لم يسمع أهل الشام، فتكفرهم أهل الشام»^(١).

ولم يقتصر الاختلاف في القراءة على أهل العراق، وأهل الشام في أرمينية، بل صارت هذه حال الجند في الغزوات في أي مصر، كلما جمعهم الليل لقراءة القرآن بعد أن تحط الحرب أوزارها لتستأنف بالنهار، سبقتها حرب القراءات وخلفتها بالليل، فهذا يعتبر قراءته أعلى، والآخر يعتقد أن قراءته أصح، والآخر يتعصب لقراءته لأنها أرجح، وهكذا يدب الخلاف حتى يؤدي إلى القتال أحيانا.

وأمام هذا الوضع المضطرب في قراءات القرآن، بعث عثمان بن عفان إلى حفصة بنت عمر بن الخطاب، أن أرسلني إلينا الصحف، ننسخها ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة. واختار عثمان فريقا من الكتبة، وهم ثلاثة رهط من القرشيين: عبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمان بن الحارث بن هشام، ورأس عليهم زيد بن ثابت، كاتب الوحي على عهد النبي ﷺ، وأمرهم بنسخ الصحف التي كانت مع حفصة، وقبل ذلك قال لهم موجهاً لهذا العمل العظيم: «إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء، فاكتبوه بلسان قريش، فإنه إنما نزل بلسانهم»^(٢)، ففعلوا. وكان زيد بن ثابت هو الذي شهد العرضة الأخيرة للقرآن، والتي بين الله فيها ما نسخ، وكتبها زيد لرسول الله وقرأها عليه، وكان يقرئ الناس بها حتى مات. ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمع القرآن، وولاه عثمان كتب المصاحف، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل مصر من الأمصار بمصحف مما نسخه الكتبة، وأمر بما سواه من القرآن، سواء كان في صحيفة أوفى مصحف أن يحرق أو يعدم. وكانت الأمصار التي

١- المرجعان السابقان نفسيهما.

٢- الإبانة عن معاني القراءات: ٦٥.

أرسل إليها عثمان بالمصاحف هي مكة والبصرة والكوفة والشام، واحتفظ في المدينة بنسخة، ويقال إنه وجه بالمصاحف إلى سبعة أمصار، بإضافة اليمن والبحرين^(١).

ومن الملاحظ أن جمع عثمان للقرآن قد درأ الفتنة من اختلاف الناس في القراءة حتى صار منهم من يكفر صاحبه إذا خالفه في الحروف، وقد كانت الصحف التي تضم القرآن قبل عثمان متضمنة وجوه القراءات المتعددة بحسب الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، وكان كل واحد يقرأ بما تعلم من رسول الله ﷺ، دليلهم في ذلك قوله ﷺ: «إنما أنزل هذا القرآن على سبعة أحرف، فاقرؤوا كما علمتم»^(٢).

ويتضح أن الفرق بين جمع عثمان وجمع أبي بكر وعمر، هو أن جمع أبي بكر وعمر كان خوفاً من ذهاب القرآن بذهاب القراء في الغزوات عند قتال المرتدين، لأن القرآن لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه أبو بكر في صحائف مرتباً لآيات سوره على ما وقفهم عليه رسول الله ﷺ، فكان الناس يقرأون بقراءاتهم المختلفة التي تلقوها من الرسول، وهو الذي أرشدهم إلى القراءة حسب ما تعلموه لأن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف^(٣).

أما جمع عثمان، وهو الجمع النهائي، فكان خشية الاختلاف المذموم في وجوه القراءات، لأنهم قرأوه بلغاتهم المتعددة طبقاً لنزوله على سبعة أحرف، وكان ذلك رخصة لهم لدفع المشقة وجلب اليسر، إلا أن هذه الرخصة قد انقلبت إلى توسيع رقعة الخلاف، مما أدى بالناس إلى تخطئة بعضهم البعض، بل إلى التكفير، فعمد عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى تقنين هذه الرخصة بجمع الصحائف كلها في مصحف واحد مرتباً لسوره،

١- الإتيان: ١٦٩/١-١٧٠.

٢- الإبانة عن معاني القراءات: ٤٧.

٣- الإبانة عن معاني القراءات: ٤٧ وروح المعاني لشهاب الدين محمود لألوسي: ٢٠/١.

واقترصر من سائر اللغات التي نزل بها القرآن على لغة قريش، لأنها اللسان العام الذي ساد في شتى بقاع الجزيرة العربية على غيره، وذلك لاستيعابه جميع اللهجات المتواجدة، يشفع له في ذلك مكانة قريش بين القبائل، فهي محط القوافل التجارية من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الاجتماعية هي التي كانت تعقد فيها الأفراح والمناسبات، وتبرم على أرضها القضايا الاجتماعية كالزواج وغيره من الأنشطة، كالاحتفال بالخطباء والشعراء والفرسان، وكانت من الناحية السياسية تقضى في النزاعات بين القبائل والأشخاص، وتبث في الخلافات، وتصلح ذات البين، وكانت من الناحية الأدبية والثقافية تقام فيها أسواق المربد وعكاظ، وتُشهد فيها الندوات والمباريات والمبارزات الثقافية كالتقاوض والمسابقات الشعرية..

ولاشك أن القبائل التي كانت تقصد قريشا لهذه الأغراض قد تركت بصماتها في لغتها، كما تتركها في تقاليدها وأعرافها، فصارت لغة قريش بذلك لغة سائدة، وهذا ما دعا عثمان إلى توجيه الكتبة إلى الالتزام بلغة قريش، ومن قبله قال عمر لعبد الله بن مسعود حين بلغه أنه يقرئ الناس القرآن بلغة هذيل: «إن الله أنزل القرآن بلغة هذا الحي من قريش فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تترئهم بلغة هذيل»^(١).

ومع هذا فإن الواقع يثبت أن الكتبة الذين كانوا يكتبون الوحي على عهد رسول الله لا ينتمون إلى قبيلة واحدة، بل كانوا من قبائل متفرقة، وكان الناس على اختلاف قبائلهم ولهجاتهم في سعة من أمرهم في قراءة القرآن، كل يقرأه بلحن قومه، حتى إذا أنس أحدهم اختلافا في قراءة سمعها من صحابي آخر، مما أقرأه الرسول ﷺ، هرع إليه شاكيا أمر قراءته، فيستمع الرسول لكل قراءته، فيقره عليها، قائلا: «هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرأوا كما علمتم». ويتضح من الحديث أن ليس المراد من السبعة عددا معينا، وإنما المراد كثرة الحروف واللهجات التي

١- لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني: ١/٣٢

نزل بها تسهيلا وتيسيرا على العرب أن ينطقوا من كلماته بلهجاتهم من حيث لا يمكنهم أن ينطقوه بلهجة قريش ولغتها الخاصة. قال ابن الجزري: «وقول من قال إن القراءات المتواترة لا حد لها، إن أراد في زماننا فغير صحيح، لأنه لا يوجد قراءة متواترة وراء العشرة، وإن أراد في الصدر الأول فمحمتمل»^(١). وهذا القول لابن الجزري يدل على أن حديث الأحرف السبعة يعبر بلفظه عن الكثرة التي تخرج عن العدد سبعة إلى الوجوه الكثيرة في القراءة التي تراد من معنى الحديث. إلا أن هذه الكثرة كانت توسعة على الناس وترخيصا لهم في الزمن الأول من نزول القرآن، حيث كان الناس يقرأون القرآن، ويقريء بعضهم بعضا بالحروف التي تلقوها عن الرسول ﷺ، أو عن الحفظة المتلقين عنه، وكان هؤلاء الحفظة يختلفون في بعض التلقي حسب سماعهم من الرسول. أما بعد أن دونت القراءات، وتجرد لها قوم جهاذة بالضبط والعناية، فأثبتوها وأصلوها وميزوا أنواعها، فلم تعد الحاجة داعية إلى الترخيص في الكثرة والتوسعة الكبيرة المستفادة من حديث الأحرف السبعة، ولذلك وجدنا القراءات المتواترة لا تخرج عن العشرة.

وإن كان قد وسع كذلك في قراءة القرآن بلغة غير القرشيين، رفعا للحرص والمشقة عندما كان القرآن ينزل، فإن الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقصر على لغة واحدة، ذلك أن الرخصة في القراءة على سبعة أحرف كانت بدافع من التيسير على الناس، وسأعود إلى أفراد هذه النقطة المتعلقة بالتيسير في مسألة نزول القرآن على سبعة أحرف في فصل خاص ولاحق من هذا البحث.

وهذه السهولة وهذا التيسير كان السبب فيه تلقي الصحابة عن النبي ﷺ بمختلف القراءات والتي أذن لهم في الأخذ بها على اختلافها وتنوعها، إلى أن جمع عثمان الناس على مصحف واحد بحرف واحد، وهو الذي استقر عليه إجماع الأمة. ولذلك لم يكن من قصد عثمان جمع القرآن بين دفتين

١ - غيث النفع في القراءات السبع للصفاسي: ٧

فحسب، أي من أول سورة الحمد إلى آخر سورة الناس، كما فعل صاحباها أبو بكر وعمر، وإنما كان القصد عنده أكبر من ذلك، حيث ذهب إلى جمع القرآن على القراءات الثابتة عن النبي ﷺ والمجمع عليها، وإلغاء ما ليس ثابتا منها ومجمعا عليه.

وذكر محمد بن جرير الطبري أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان ذلك جائزا ومرخصا لهم فيه، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، كاختلاف أهل الشام مع أهل العراق في حروب أرمينية، اجتمعوا على ذلك اجتماعا شائعا، وهم معصومون من الضلالة، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل حرام. ولا شك أن القرآن قد نسخ منه في العرصة الأخيرة ما نسخ وثبت ذلك، فاتفق الصحابة على أن أقروا بما تحققوا من أنه قرآن مستقر في هذه العرصة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك^(١).

واختيار عثمان لحرف واحد لا يعني إلغاء الحروف الأخرى، وإنما اختار ما اتفق عليه الصحابة، ثم حمل الناس على التزامه. وبالرغم من أن المصحف الذي جمع الناس عليه اشتمل على حرف واحد، وهو مما صح سنده ووافق الرسم والعربية على ما يحتمله من الأحرف السبعة، فقد بقي الصحابة بعد صنيع عثمان يقرأون القرآن على الأحرف السبعة التي أقرهم إياها رسول الله ﷺ بإذن من الله تعالى، شريطة ألا يكون التعليم إلا من المصحف العثماني دون غيره من المصاحف، أما القراءة فلا بأس من غيره في ذلك الوقت، وقد قال عثمان وهو ينظر إلى الناس يقرأون على ما كانوا عليه قبل جمع المصحف: «أما القرآن فمن عند الله، إنما نهيتكم لأنني خفت عليكم الاختلاف، فاقرأوا على أي حرف شيءتم»^(٢).

والظاهر أن عثمان بن عفان يريد بهذا الكلام عدم إكراه الناس على التزام المصحف الإمام، وأن يترك الفسحة سانحة لكل صحابي تلقى قراءة

١- الإتيان: ١٤١/١-١٤٢.

٢- الإبانة: ٤٧.

خاصة من الرسول ﷺ، ودأب على الأخذ بها كما سمع منه، حتى ينظم عنها تدريجياً ليلتحق بقراءة المصحف الإمام، والالتزام بها، فإنه من الصعب على مثل هؤلاء أن يتخلى بسهولة وبساطة على قراءة درج عليها وارتبط بها برباط قوي، وهو يشاقق إليها ويحن إليها الفينة بعد الأخرى، ولذلك ترك لهم المجال كي يزولوا عن كل قراءة تخالف المصاحف العثمانية شيئاً فشيئاً حتى يجتمعوا على حرف واحد، وتلك سنة الله في التدرج. قال الشيخ الطاهر بن عاشور: «وإنما ترك الباب مفتوحاً لكل من كان يؤكد من الصحابة أنه سمع الرسول ﷺ يقرأ بقراءة معينة، أن يقرأ بقراءته الخاصة بحرية تامة وتحت كامل مسؤوليته الدينية، ومن غير أن يلزم جماعة المسلمين كلها بما يؤكد سماعه، ولا يكون التعليم العام للناس إلا من المصحف الذي أجمع على ما فيه الصحابة رضوان الله عليهم»^(١).

ومع أن القرآن دون في مصحف عثمان، فإنه لم يتحول الأساس في تلاوته يوماً إلى الاعتماد على المصحف المكتوب، بل ظل الاعتماد الغالب على الرواية بالسند الصحيح المتواتر عن رسول الله ﷺ.

والحق أن ما قام به عثمان بن عفان رضي الله عنه يعتبر عملاً حضارياً جباراً قام به خليفة راشد في تاريخ الأمة الإسلامية، فهو وإن كان سبقه في هذا المشروع عمر وأبو بكر رضي الله عنهما، فإنه قد حقق من ورائه جمع الأمة على قراءة واحدة بما وافق عليه جميع الصحابة، وقد ذهب الخلفاء الراشدون والأئمة من بعدهم على أن جمع القرآن وصياغته في مصحف واحد هو من مصالح الدين التي تجتمع عليها الأمة. وقد شهد الرسول ﷺ لصحابته وخاصة الخلفاء الراشدين بالفضل والإحسان، فقال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»^(٢).

١- التحرير والتوير: ٥٢/١.

٢- هذا جزء من حديث العرياض بن سارية، رواه أبو داود والترمذي في كتاب العلم، حديث رقم ٢٦٧٦، وقال: حديث حسن صحيح. والحديث موجود بكامله في رياض الصالحين: ٨٤، وقد رواه ابن ماجه أيضاً في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين، حديث رقم ٤٢.

المبحث الثاني :

نشأة القراءات المفسرة وانتشارها

تعريف القراءة المفسرة:

تعريف علم القراءة ينزع إلى التفسير، إذ تحد القراءات بأنها علم يعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والوصل، وغير ذلك من هياة النطق كالإدغام والاببدال والإقلاب، وغيره من حيث السماع. ويعرف كذلك بأنه علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، معزوا لناقله^(١).

ومثل هذا التعريف يدور حول اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف وكيفية النطق، وهو تعريف لا يكفي في الإحاطة بمفهوم علم القراءة، لأنه لا يمثل تداخل القراءات مع علوم القرآن الأخرى لتعطي وجها من أوجه التفسير لكلام الله تعالى، كما ذهب إلى ذلك الشيخ أحمد البنا، بحيث يعتبر القراءات علما يستنبط منه إدراك معاني الآيات القرآنية، وهو يتخذ له موضوعا كلمات القرآن لبحث فيها عن أحوالها، كالمد والقصر والنقل^(٢)...

وإذا نظرنا إلى الغاية من هذا العلم وجدناه يفيد التفسير بشكل دقيق، لأنه يهدف من جهة إلى صيانة الكلم القرآني من التحريف والتغيير، عن طريق محاربة اللحنين الخفي والجلي، أي لحن الأداء ولحن الإعراب، ويهدف من جهة ثانية إلى الوقوف على معاني القرآن المستفادة من اختلاف القراءة وتوجيهها، ولذلك اعتمدت كتب التفسير المسماة بكتب معاني القرآن، ككتاب الفراء مثلا وكتاب النحاس والزجاج والأخفش وغيرهم، اعتمدت

١- إتحاف فضلاء البشر: ١/٦٧.

٢- المرجع السابق نفسه.

علم القراءة مصدراً أساسياً في الكشف عن معاني الكلم القرآني، فهذه المصادر لا تعتبر القراءات مجالاً صوتياً فحسب، بل تعتبرها مجالاً يتكامل فيه الصوت مع المعنى لخدمة النص القرآني دراسة وتحليلاً، ويجمع ذلك قول الشيخ أحمد البنا الذي ربط فيه القراءات والتفسير من حيث بيان المعاني، فقال: «ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر، والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط، وحجتهم في الاهتداء مع ما فيه من التسهيل على الأمة»^(١).

والقراءات مفردتها قراءة، لها عدة معانٍ، تقتصر منها على ما يهمنا، وهو معنى قرأت القرآن: لفظت به مجموعاً، أي ألقيته، من لفظت الرحي الطحين إذا ألقته به، وقرأ قرءاً وقراءة وقرآناً، فهو مقروء، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾^(٢)، أي جمعه وقراءته، ﴿فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَنبَعُ قُرْآنَهُ﴾^(٣)، أي قراءته، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «فإذا بيناه لك، فاعمل بما بيناه»^(٤). فالقراءة في رأي ابن عباس بمثابة التفسير لأنها تشترك معه في بيان المراد من كلام الله، وقرأت الكتاب قراءة وقرآناً، ومنه سمي القرآن، وأقرأه القرآن فهو مقرئ^(٥). فالأصل في لفظ (قرأ) الجمع، والجمع يوحي بالتناسق والبيان، والمعنى يخرج من هذه الطريق لينكشف ويتضح، فهاهو التعريف اللغوي يدلنا من البداية على العلاقة الوطيدة التي تجمع بين القراءة والتفسير.

ومجئاً القراءة بمعنى القرآن، والقرآن بمعنى القراءة في هذا التعريف اللغوي سيفيدنا كذلك في حقيقة القرآن والقراءة التي تحدث عنها الزركشي من باب التلازم والتغاير، بخلاف مكي بن أبي طالب القيسي،

١- المرجع السابق نفسه.

٢- سورة القيامة: آية ١٧.

٣- السورة السابقة نفسها: آية ١٨.

٤- لسان العرب لابن منظور: مادة «قرأ».

٥- تاج العروس للزبيدي: مادة «قرأ».

الذي ذهب إلى أن القراءة هي القرآن إذا توفرت فيها الشروط التالية، وهي: صحة سندها، وشيوعها في العربية، وموافقتها لرسم المصحف. فمتى كانت القراءة على هذا المقياس، فهي قراءة يُقرأ بها ويُتعبد بتلاوتها، يعني فهي قرآن، ومتى اختلف فيها ركن من أركان هذا المقياس، فهي قراءة لا يُقرأ بها^(١). ويفهم من كلام مكي بن أبي طالب أنه إذا جازت القراءة بالشاذ، فالقراءة والقرآن حقيقة واحدة، وإذا لم يجز ذلك فهما حقيقتان متغايرتان. وهو في رأيه هذا يذهب إلى التمييز بين ماهو قرآن وما ليس بقرآن، فكل قرآن قراءة وليست كل قراءة قرآناً. أما الزركشي فقد فرق بين القراءة والقرآن واعتبرهما حقيقتين متغايرتين، وذلك عندما عرف كلا منهما تعريفاً خاصاً، فقال: «فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو کیفیتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»^(٢).

وقد وافق الزركشي في هذا التعريف أحمد بن محمد البنا، وهو الذي سبق ذكره، واختلف عنهما وعن مكي بن أبي طالب، القاضي المنفلوطي ابن دقيق العيد، فابن دقيق العيد يعتبر القرآن والقراءة حقيقة واحدة بغض النظر عن المقياس الذي يضبط القراءة الصحيحة من الشاذة، وسبب ذهابه هذا المذهب هو تجويزه القراءة بالشاذ، لأنه يرى مشروعية التعبد بها، ويعتبرها قرآناً، ومن ثم لا فرق عنده بين القراءة والقرآن مادامت كل قراءة هي قرآن سواء كانت متواترة أو شاذة، لا فرق بينهما، وهذا رأي مخالف.

وليس معنى كلام الزركشي أن التباير الحاصل بين القرآن والقراءة ينفي أن تكون القراءات كلها قرآناً، فليس هناك انفصال تام كما أنه ليس هناك تطابق تام، ومن الواضح أن اختلاف التعريف بين القرآن والقراءة يدل على أن مصطلح القراءة هنا يشمل القراءات المتواترة والشاذة، بل يتسع ليشمل

١- الإبانة عن معاني القراءات: ٥٧-٥٨.

٢- البرهان في علوم القرآن: ١/٢١٨.

حتى المدرج والموضوع. ولئن اختلف بعض العلماء في قرآنية الشاذ، فإنهم لم يختلفوا قط في نفي هذه القرآنية عن الأصناف الخارجة عن المتواتر والشاذ، كالمدرج والمردود، ومع ذلك فهي لا تخرج عن مجال القراءات كمصطلح عام.

ومن هنا نصل إلى مفهوم التغير الذي يتحدث عنه الزركشي، فهو لا يقصد به نفي الترابط الموجود بين القرآن والقراءة، بل يستعمله للتمييز بينهما من حيث التعريف مع وجود العلاقة التي قد تلتحم وقد تنفصم، إذ القراءة غير الشاذة تعتبر حيا، ولذلك لم يسع الزركشي إلا أن يقر بالتداخل بين القرآن والقراءة فقال: «ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقا، غير أن الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجودا بينهما، بمعنى أن كلا منهما شيء يختلف عن الآخر، لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئا واحدا، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونظمه، والفرق بين هذا وذاك واضح وبين»^(١).

يتضح إذن أن الزركشي لا يرمي من خلال التفرقة بين القرآن والقراءة إظهار التغير بينهما، ولكن يريد التمييز بين القراءة الصحيحة المقبولة والقراءة غير الصحيحة وغير المقبولة، أي بين مصطلحين يفيدان التفرقة بين القراءة التي ترادف القرآن، والقراءة التي تغاير القرآن. وهذا كلام يفهم منه تقسيم القراءات حسب الضوابط المتمثلة في صحة السند وموافقة العربية والرسم إلى أنواع، وهو ما سنتناوله في فصل لاحق.

ولقد تواتر نقل القراءات عن رسول الله ﷺ، ونقلها عنه أصحابه كما سمعوها منه، من غير تبديل ولا تحريف، حتى وصل الأمر من شدة الحرص على الاعتناء بما تلقوه من في رسول الله ﷺ، أن أحدهم كان إذا

١ - البرهان: ١/٢١٨، ٢٢٢. والقراءات القرآنية لإسماعيل شعبان: ٢١.

سمع قراءة لم يتلقها من الرسول ﷺ ردها على صاحبها، لأنه ﷺ كان يقرئ أحدهم الحرف من القرآن لم يقرئه الآخر، ومن ذلك ما حدث بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، فقد دخل عمر المسجد وسمع هشاماً يقرأ سورة الفرقان بحروف لم يعهدا ولم يسمع بها من رسول الله ﷺ، قال عمر: «فكدت أساوره في صلاته لولا أنني تصبرت حتى خلص قلبته بردائه وقلت: من أقرأك هذه السورة هكذا؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت، فو الله إن رسول الله ﷺ، أقرأني هذه السورة على غير ما كنت تقرأ. فانطلقت به أفوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تترئنيها، فقال رسول الله ﷺ: أرسله يا عمر، ثم قال لهشام: اقرأ يا هشام؟ فقرأ بالقراءة التي أنكر عليه عمر، فقال ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر؟ فقرأ بغير ما قرأ هشام، فقال: هكذا أنزلت، ثم قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه»^(١).

ويتضح من خلال هذه القصة أمران: أولهما يتجلى في كون الصحابة كانوا وقافين عند ما يتلقوه من عند رسول الله ﷺ، فهم من فرط ثقتهم لا يغيرون ولا يبدلون ولا يقبلون الزيادة أو النقص فيما يتلقونه عن رسول الله. وثانيهما أن القصة تدل على أن الأحرف السبعة كانت رخصة قوامها التيسير على الناس في قراءة القرآن، كل حسبما تعلم من رسول الله وحسبما تيسر، يبين ذلك بجلاء قول الرسول ﷺ في نهاية الاحتكام بين الصحابين: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه»، وفي حديث آخر: «فاقرأوا بما شئتم»^(٢)، وفي رواية أخرى: «اقرأوا كما علمتم»^(٣). وفي كل هذه الروايات إشارة إلى الحكمة من تعدد القراءات، وأنه للتيسير على

١- جامع البيان للطبري: ١٢/١-١٣.

٢- الابانة عند معاني القراءات: ٤٧.

٣- المرجع السابق نفسه.

القارئ، إلا أن الصحابة لم يكونوا على علم بهذا الترخيص في القراءة الميسرة، ولذلك أنكر بعضهم على الآخر ما كان يخالفه به من القراءة.

ولقد زالت هذه الرخصة بعد العمل الذي قام به عثمان من جمع الناس على مصحف واحد بحرف واحد، وحذف الحروف الأخرى لأنها خالفت المجمع عليه، ولأنها نسخت كلها بالعرضة الأخيرة التي عارض بها جبريل الرسول القرآن مرتين في العام الذي قبض فيه، حتى بين فيها ما بين، ونسخ فيها ما نسخ، كل ذلك ليثبت به فؤاده.

فكثير من الآيات التي أنزلت على رسول الله ﷺ قد نسخت، ومن ذلك على سبيل المثال ما يحكيه البراء بن عازب في قصة نزول آية العصر، قال: «ما نزلت هذه الآية: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْعَصْرِ﴾^(١)، فقرأناها ما شاء الله ثم نزلت: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَىٰ وَفُؤُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(٢).

ثم تفرق الصحابة في البلاد، ومعهم قراءات يقرأون بها ويكتبونها في المصاحف، وذلك قبل كتابة المصاحف العثمانية، ثم بقيت هذه القراءات تروى بعد كتابة المصاحف العثمانية لصحة سندها مع مخالفتها للمجمع عليه، وكان صاحبها يقرأ بها لأنه لا يعلم بنسخها، ومن ذلك مثلاً قراءة عبد الله بن مسعود: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالذَّكْرِ وَالْأُنثَىٰ)، والقراءة الصحيحة المجمع عليها هي: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ وَمَا خَلَقَ الذَّكْرَ وَالْأُنثَىٰ﴾^(٣)، ومما يؤكد ثبوت هذه القراءة، وأن الصحابة كانوا يقرأون بها قبل نسخها لأنهم تلقوها من رسول الله، ما جاء في سند الترمذي قال: «حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: قدمنا الشام، فأثانا أبو الدرداء فقال: أفيكم أحد يقرأ على قراءة عبد الله؟ قال: فأشاروا إلي، فقلت: نعم

١- سورة البقرة: آية: ٢٣٨

٢- فتح الباري: ٨/ ١٨٠

٣- سورة الليل: آية ٢

أنا، قال: كيف سمعت عبد الله يقرأ هذه الآية: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) ؟ قال: قلت: سمعته يقرأها: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالذِّكْرِ وَالْأَنْثَى)، فقال أبو الدرداء: وأنا والله هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقرأها، وهؤلاء يريدونني أن أقرأها: (وَمَا خَلَقَ)، فلا أتابعهم»^(١).

ولكن أبا الدرداء لم يلبث أن ترحح عن رأيه، وهكذا صنع غيره لينضموا إلى الإجماع على ما تضمنه المصحف الإمام الذي جمعه عثمان ووجد الناس عليه. وأبو الدرداء وغيره كانوا يعلمون جيدا أن النبي ﷺ كان يقرأ القرآن، فلما نسخ منه ما نسخ امتنع عن قراءة ما نسخت تلاوته، لأن الرسول ﷺ علم الناس بعد العرضة الأخيرة التي شهدها زيد بن ثابت الناسخ من المنسوخ، وما هو منسوخ مما هو غير منسوخ، ودلهم على ذلك كله ونبههم عليه.

وعلى الرغم من ذلك، فقد فات بعض الصحابة العلم ببعض ما نسخ، فظل يقرأ به من غير أن يدري، وكان هذا النوع من المقروء هو ما اصطح عليه بالشاذ، وهو الذي دفع بعلماء القرن الثالث إلى وضع ضابط للقراءة الصحيحة حتى تتميز من الشاذة المنسوخة. فمن ثم كان اختيارهم في الحروف ينبني على المقياس القرائي، وهو الضابط للقراءة حتى لا يختلط فيها المتواتر بالشاذ، فصارت القراءة لا تقبل حتى تجتمع فيها ثلاث خلال: صحة السند، وموافقة العربية ولو من وجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً^(٢).

ومنذ ذلك الحين، أي ابتداء من المائة الثالثة للهجرة، انطلقت عملية الاختيارات، فبدأت باختيار ما اتفق عليه نافع وعاصم، وهو ما اجتمع عليه أهل الحرمين، مكة والمدينة، لأنهم يعتبرون قراءة هذين الإمامين أوثق القراءات وأصحها سندا وأفصحها في العربية، ويتلوها في الفصاحة خاصة

١- سنن الترمذي: ١٩٠/٥

٢- لإبانة عن معاني القراءات: ١٥٨

قراءة أبي عمرو والكسائي^(١).

ثم اختار أحمد بن جبير المقرئ، نزيل أنطاكية، وكان قبل زمن ابن مجاهد، خمسة قراء انتقاهم، فألف كتاباً في القراءات سماه «كتاب الخمسة»، وكان إمام أصحاب الاختيارات أبو عبيد القاسم بن سلام أول من جمع القراءات في كتاب اختار فيه خمسة وعشرين قارئاً، ثم ألف الناس بعده في قليل وفي كثير، منهم من جمع الثمانية من القراء في اختيار، ومنهم من جمع العشرة، ومن جمع الستة... وكان الذي أطبق اختياره الأفاق هو أحمد بن موسى بن مجاهد الذي وقع اختياره على سبعة قراء، كلهم ممن لزم القراءة واشتهر بإقراء الناس، وتجرد للرواية، ولم يشتهر بغير ذلك، واتبع ولم يبتدع. ولهذا كان الأصل في الاختيار أن يعتمد على ما صح سنده واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف، فذلك الذي يثبت من السبعة المنصوص عليها.

نشأة القراءات المفصرة:

وأختم الحديث عن التعريف بالقراءات بالتطرق إلى نشأتها، وهي المنزلة من عند الله والموحى بها إلى نبيه عليه الصلاة والسلام، يتبين ذلك من حديث أبي بن كعب الذي ذكر فيه أن جبريل لقي النبي ﷺ عند أضاعة بني غفار فقال: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية على حرفين فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثة بثلاثة فقال مثل ذلك، ثم أتاه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأبى حرف قرأوا عليه فقد أصابوا»^(٢).

والأحاديث في نزول القرآن على سبعة أحرف كثيرة، ذكرتها كتب

١- المرشد الوجيز: ١٥٩

٢- النشر في القراءات العشر: ١٩/١-٢٠، والحديث في صحيح مسلم: ٢/٢٠٢.

القراءات عند الحديث عن نشأة هذا العلم، وكلها تحكي سبب تعدد القراءة وتووعها، ومن هذه الأحاديث أيضاً ما جاء عن ابن عباس أن النبي حدثه فقال: «أقراني جبريل عليه السلام على حرف واحد فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى أتتها إلى سبعة أحرف^(١)». وما رواه الترمذي قال: «لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل إني بعثت إلى أمة أمية فيهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، فقال لي: يا محمد، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف^(٢)».

وكثيراً ما تتناول كتب القراءات قصة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم رضي الله عنهما للحديث عن كل ما يتعلق بموضوع القراءة نشأة ودراسة لأن القصة وقعت حول كيفية تلاوة القرآن، كما سنرى من خلال وقائعها، مما يثبت أن القراءات نشأت منذ بدأ الوحي ينزل، حيث كان النزول مراعاة للغات العرب المتنوعة.

وقد سمع عمر هشاماً يقرأ سورة الفرقان على غير القراءة التي أقرأه الرسول ﷺ، قال عمر: «فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت فإن رسول الله ﷺ أقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ لعمر: أرسله، فأرسله عمر، فقال لهشام: اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقراني، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه^(٣)».

١- جامع البيان: ١٤/١، والحديث في صحيح البخاري: ١٠٠/٦.

٢- المرشد الوجيز: ٨٢، والحديث في سنن الترمذي: ٦٣/١١.

٣- سبقت الإشارة إلى هذه القصة، وهي مروية في جامع البيان: ١٢-١٣/١ والإبانة: ١٠٥-١٠٦ والمرشد الوجيز: ٧٨، وغيرها من المصادر.

وقد وقع الخلاف نفسه بين صحابة آخرين في قراءة سور أخرى من القرآن الكريم وكانوا يحتكمون إلى النبي ﷺ فيفضل بينهم بتصويب الجميع، ولم يحدث أن خطأ يوماً قراءة أحدهم أو ذكر أن فيها شيئاً من الخلل، بل الكل كان صواباً، مما يدل على أن هذه القراءة المتعددة كانت رخصة مستمدة من نزول القرآن على سبعة أحرف، وقد بقيت هذه الرخصة إلى أن كمل الوحي من حيث النزول والنسخ والتثبيت والتبيين، حتى لا تبقى هناك حجة على أحد في معرفة أحكام الله المنزلة في كتابه للناس كافة، فكان الغرض هو بلوغ المراد من كلام الله تعالى وتبيينه بالقراءة التي تيسرت للمخاطبين، لأن الله تعالى خاطب عباده بما يفهمون وبما ينطقون وبما يطبقون، وما جعل عليهم في دينهم وعباداتهم من حرج.

ويبدو من خلال الأحاديث الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف، والتي ذكرنا نماذج منها أنها هي المصدر الذي صدرت عنه القراءات، فدلّت على تعددها وتنوعها، وهدفت إلى تمكين الناس كافة من الوصول إلى مراد الله تعالى من خطابه لخلقه.

إلا أن الملاحظة التي يدل عليها تنازع الصحابة في القراءة هي أنهم لم يكونوا على علم بنزول القرآن على سبعة أحرف، وفي هذا دليل على تأخر هذه الرخصة في القراءة، لأنه من المحال أن تقع ولا يعلم بها هؤلاء الصحابة كعمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وعبد الله بن مسعود وأبي كعب، وهم الذين كانوا على بصيرة من دينهم، وكانوا منه بمقام لا تفوتهم فيه عزيمة ولا رخصة.

ولهذا يعتبر العمل بهذه الرخصة مثار خلاف بين القرأة، وجاءت هذه الأحاديث فحسمته بالإجابة على تساؤلات المتنازعين عند احتكامهم إلى رسول الله ﷺ، ومن ثم كان هذا الخلاف المشروع مصدراً قام على أساسه علم القراءة، ومن ثم قال ابن مسعود: «سمعت القرأة فوجدتهم متقاربين،

اقرأوا كما علمتم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: «هلم وتعال وأقيل»^(١).

وتجدر الإشارة - كما سبق ذكره- إلى أن الخلاف بين الصحابة يرجع إلى كيفية القراءة لا إلى تفسيرها أو بيان معانيها، بدليل ترديد لفظ القراءة في الأحاديث كلها دون الإشارة إلى لفظ التفسير أو التأويل أبداً، وبدليل آخر أقوى من هذا وهو حصول الخلاف في القراءة داخل الصلاة، حيث قال عمر: «فكدت أساوره في الصلاة»، وليست الصلاة مقام تفسير، وبهذا يتبين بأن القرآن كان يقرأ في البداية بأوجه متعددة، أنزل عليها، وهي ليست من لغة واحدة بل هي لغات متعددة لا تضاد بينها ولا تعابير.

ولم يكن للصحابة اجتهاد في القراءة بهذه الأوجه المتنوعة، بل كل ذلك كان توقيفا من الله لرسوله عليه الصلاة والسلام عن طريق جبريل أمين الوحي، ويشهد بذلك ما رواه النسائي في سننه، فقال: قال رسول الله ﷺ: «إن جبريل وميكائيل أتياني فقعده جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استرده، حتى بلغ سبعة أحرف، فكل حرف شاف كاف»^(٢).

ورأينا الصحابة كانوا حريصين كل الحرص على ضبط ما ينزل من القرآن حفظاً وتلاوة، وذلك حسبما تلقوه وسمعوه من الرسول ﷺ، بدليل قوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانَا فَرَقْتَهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَلْنَاهُ نَزِيلًا﴾^(٣)، ووجه الدلالة في هذه الآية أنها تقرر نزول القرآن من عند الله، وأنه سبحانه وتعالى فرقها على زمن النبوة ليقراء الرسول ﷺ على الناس على مكث، ومن الأدلة كذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾

١- البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١ / ٢١٨.

٢- المرشد الوجيز: ٨٢. وسنن النسائي: ١٥٤/٢.

٣- سورة الاسراء: آية ١٠٦.

فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْتَمِعْ لَهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِيُنذِرَ بِهِ، وَذَكَرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾. وفي هذه الآيات القرآنية دليل على أن القرآن هو من عند الله، وأن مهمة الرسول ﷺ فيه هي الإعلام والإبلاغ.

انتشار القراءات:

انتشرت القراءات بانتشار الصحابة الذين يحملون القرآن في صدورهم أو يحملونه في المصاحف التي وزعها عثمان بن عفان وأمرهم بإقراء الناس عليها، ولعل هذا الانتشار هو الذي يعطينا صورة عن تعدد مصادر التلقي في مجال القراءة، إذ يقرئ كل قارئ الناس بما سمع من النبي ﷺ وكما علمه. وأشار إلى أن انتشار القراءة مر على مرحلتين: مرحلة العهد المكي، وكانت القراءة فيه موحدة بسبب وحدة القبائل القرشية في خصائص اللغة، ووحدة اللسان، وبسبب قلة القراء أيضا. ومرحلة العهد المدني، وهي المرحلة التي عرفت كثرة القراء من القرشيين وغير القرشيين، وقد تعددت فيها مصادر الأخذ والتلقي عن رسول الله ﷺ.

ولهذا بدأت مصادر الخلاف في القراءات خلال المرحلة الأولى محصورة في نماذج قليلة من الصحابة على عهد رسول الله ﷺ، ثم انتشرت بعد وفاته خاصة، وبلغ الانتشار ذروته في عهد عمر وعثمان، ولا سيما في المعارك والغزوات، كما حدث في غزو أرمينية وأدربيجان. والمتبع لوقائع الخلاف بين الصحابة في القراءة يمكنه أن يخرج بحصر لمصادر القراءات من خلال النماذج التالية:

أولا: ما وقع بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وقد مضت قصتهما.

١- سورة القيامة: آيات ١٦-١٩.

٢- سورة الأعراف: آية ٢.

ثانيا: ما وقع بين أبي بن كعب وأصحابه في الحديث الذي يرويه أبو ليلى أن رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ، قرأ أحدهما آية، فأنكرها الآخر، فقال له: من أقرأكها؟ فقال: رسول الله ﷺ، فقال الآخر: النبي أقراني كذا وكذا، فقال أحدهما: اذهب بنا إلى أبي بن كعب، فذهبنا إليه فسألناه، فقرأ أبي بخلاف ما قرأ جميعا، فقال: من أقرأكما؟ فقالا: النبي ﷺ، قال أبي: فدخلني الشيطان، فقال: اذهب بنا إلى رسول الله ﷺ، فجاءوا إلى النبي عليه الصلاة والسلام فقال لأحدهما: اقرأ، فقرأ، ثم قال للآخر: اقرأ، فقرأ، فقال: أحسنتما، قال أبي: فدخلني أمر الجاهلية، حتى عرف النبي ذلك في وجهي، فضرب في صدري، وقال: اخسأ عنك الشيطان، قال أبي: ففضت عرقا، ولكأنني أنظر إلى ربي فرقا، قال النبي ﷺ: إني أتاني أت من ربي فقال: اقرأ القرآن على حرفين، فقلت يا ربي خفف عن أمتي، ثم كذلك في الثالثة والرابعة، فقال: اقرأ القرآن على سبعة أحرف، ولك بكل ردة مسألة»^(١).

ثالثا: ما وقع بين ابن مسعود وصاحبه من حديث يرويه الحاكم في مستدركه عن عبد الله ابن مسعود قال: «أقراني رسول الله ﷺ سورة من آل حم»^(٢)، فرحت إلى المسجد، فقلت لرجل: إقرأها، فإذا هو يقرأها حروفا لا أقرأها، فقال: أقرانيها رسول الله ﷺ، قال: فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ، وإذا عنده رجل، فقلت: اختلفنا في قراءتنا، وإن وجه رسول الله ﷺ قد تغير، ووجد في نفسه حين ذكرت له الاختلاف، فقال: إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف، ثم أسر إلى علي، فقال علي: إن رسول الله عليه الصلاة والسلام يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم، قال: فانطلقنا وكل رجل

١- الإبانة عن معاني القراءات: ١٠٧-١٠٩. والحديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، حديث رقم ٢٨٠، وأخرجه أبو داود، حديث رقم ١٤٧٧-١٤٧٨، والنسائي: ١٥٢/٢، ١٥٤.

٢- آل حم: يقصد بها سور القرآن التي تبدأ بهذه الحروف المتقطعة حم، مثل سورة السجدة، والزخرف، والأحقاف.

منا يقرأ حروفا لا يقرأها صاحبه^(١).

رابعا: ما وقع بين عمرو بن العاص وصاحبه الذي قرأ على مسمعه آية من القرآن، فقال له عمرو: إنما هي كذا، بغير ما قرأ الرجل، فقال الرجل: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فخرجنا إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام فذكرا ذلك له، فقال رسول الله: إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف، فأى ذلك قرأتم أصبتم، فلا تماروا في القرآن، فإن مرأء فيه كفر^(٢).

خامسا: ما وقع بين سليمان بن صرد وصاحبيه، وهما عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب، حين قرأ أبي آية وقرأ ابن مسعود خلافها، قال سليمان: فأتينا النبي ﷺ، فقلت: ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: بلى، قال ابن مسعود: ألم تقرئنيها كذا وكذا؟ قال: بلى، قال: كلا كما محسن، قلت ما كلانا أحسن ولا أجمل، قال: فضرب صدري وقال: يا أبي إني أقرئت القرآن، فقيل لي: أعلى حرف أم على حرفين؟ فقال الملك الذي معي: على حرفين، فقلت: على حرفين، فقيل لي: أعلى حرفين أم ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: على ثلاثة، فقلت: ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، قال: ليس فيها إلا شاف كاف، قلت: غفور رحيم، عليم حكيم، سميع عليم، عزيز حكيم، نحو هذا، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب^(٣). قال البيهقي: «أما الأخبار التي وردت في إجازة قراءة (غُفُورٌ رَحِيمٌ) بدل (عَلِيمٌ حَكِيمٌ)، فلأن جميع ذلك مما نزل به الوحي، فإذا قرأ ذلك في غير موضعه، فكأنه قرأ آية من سورة، وآية من سورة أخرى، فلا يَأْتُم بقراءتها كذلك، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة، ولا آية رحمة بآية عذاب»^(٤).

١- المرشد الوجيز: ٨٦-٨٧، والحديث في مستدرک الحاكم: ٢٢٣/٢.

٢- المرشد الوجيز: ٨٤، والحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان: ٢٧٢/١، وأحمد بن حنبل في مسنده: ١٦٩/٤.

٣- المرشد الوجيز: ٨٧، والحديث في سنن النسائي: ٢٨٣/٢.

٤- المرشد الوجيز: ٨٩، والحديث في شعب الإيمان للبيهقي: ٢٧٤/١.

ويدل مفهوم «الاستزادة» الذي يتردد في هذه الأحاديث المتعلقة بنزول القرآن على سبعة أحرف على أن القرآن كان ينزل منه ما يقرأ على حرف، وعلى حرفين، وعلى ثلاثة، وعلى أكثر من ذلك، توسعة على العباد، باعتبار اختلاف اللغات والألفاظ المترادفة وما يقارب معانيها، وكان هذا سائغاً قبل جمع عثمان بن عفان القرآن في المصحف ليسهل على الأمة حفظه، لأنه نزل على قوم لم يعتادوا الدرس والتكرار وحفظ الشيء بلفظه، بل هم قوم عرب فصحاء يعبرون عما يسمعون باللفظ الفصيح، ويقصدون إلى المعنى قصداً، ويعتمدون الرواية والصدور، أكثر مما يعتمدون الكتابة والسطور.

المبحث الثالث:

اختلاف القراءات واختلاف الأحكام

ظهر الاختلاف بين الصحابة في قراءة القرآن، والرسول ﷺ لا يزال بين ظهرانيهم، وقد صوب قراءاتهم على اختلافها، وأقر ذلك الاختلاف، وأمر كل واحد منهم أن يقرأ كما علم.

وقد تتبع العلماء مظاهر الاختلاف القرآني فوجدوا الصحابة إنما تنازعوا في التلاوة دون المعاني، ومنهم الطبري الذي استنتج أن تصويب النبي ﷺ لجميع المتنازعين لا يمكن أن يدل على اختلافهم فيما دلت عليه تلاوتهم من التحليل والتحریم والوعد والوعيد، وما أشبه ذلك، لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحا، لوجب أن يكون الله جل ثناؤه قد أمر بفعل شيء بعينه وفرضه في تلاوة الذي دلت تلاوته على فرضه، ونهى عن فعل ذلك الشيء بعينه في تلاوة الذي دلت تلاوته على النهي، وأباح فعل ذلك الشيء بعينه أيضا، وجعل لمن شاء من عباده أن يفعله فعله، ولمن شاء منهم أن يتركه تركه في تلاوة من دلت تلاوته على التخيير^(١).

واعتبر الطبري، قائل هذا القول، كأنه خالف ما نفى الله جل ثناؤه عن تنزيله وحكم كتابه حيث قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢)، ويقول الطبري: «وفي صحة كون ذلك كذلك ما يبطل دعوى من ادعى خلاف قولنا في تأويل قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، للذين تخاصموا إليه، عند اختلافهم في قراءتهم، لأنه ﷺ قد أمر جميعهم بالثبوت على قراءته، ورضي قراءة كل قارئ منهم، على خلافها قراءة خصومه ومنازعيه فيها وصوبها. ولو كان ذلك منه تصويبا فيما اختلفت المعاني، وكان قوله ﷺ: «أنزل القرآن على

١ - جامع البيان: ٢٠/١-٢١.

٢ - سورة النساء: آية ٨٢.

سبعة أحرف» إعلاما منه لهم أنه نزل بسبعة أوجه مختلفة، وسبعة معان متفرقة، كان ذلك إثباتا لما قد نعى الله عن كتابه من الاختلاف، ونفيا لما قد أوجب له من الائتلاف»^(١).

وواضح أن الاختلاف القرآني النابع من نزول القرآن على سبعة أحرف، هو اختلاف تنوع وتعدد، لا اختلاف تضاد وتناقض، إذ هذا محال في كتاب الله، مصداقا لقوله تعالى في الآية التي مرت معنا قبل قليل: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢). وقد جاء الترخيص في قراءة القرآن حسب الأحرف السبعة مؤسسا لمظاهر الاختلاف في القراءات، ولذلك قال الحافظ ابن الجزري في طيبة النشر^(٣):

وَأَصْلُ الْاِخْتِلَافِ أَنْ رَبَّنَا أَنْزَلَهُ بِسَبْعَةِ مَهَوِّنَا
وَقِيلَ فِي الْمُرَادِ مِنْهَا أَوْجُهُ وَكَوْنُهُ اِخْتِلَافٌ لَفِظٌ أَوْجُهُ

وإن كان هذا سببا هاما يضاف إلى أسباب أخرى في مسألة الاختلاف القرآني، منها تعدد النزول وتعدد العروض، ومنها قضية النسخ، فإن الرخصة في نزول القرآن على سبعة أحرف تبدو في التيسير والتخفيف على الأمة في تعاملها مع كتاب ربها، وذلك من طريقين: أولهما يتجلى في القراءة حسبما تقتضيه أصوات القبيلة التي ينتمي إليها القارئ، وحسب الاستعمال المعمول به عندها في التعبير، كاختلاف اللحن وطرق الأداء وصفات النطق. وثانيهما يتجلى في التعبير بالمرادفات، لأن الرسول عليه الصلاة والسلام أرسل إلى أمة أمية فيها العجوز والشيخ الفاني والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط، فنزل القرآن مراعيًا لهؤلاء جميعا وغيرهم، لأنه نظر في اختلاف اللغات عند العرب ولاحظ مشقة نطقهم بغير لغتهم،

١- جامع البيان: ٢١/١.

٢- سورة النساء: آية ٨٢.

٣- طيبة النشر في القراءات العشر، هي منظومة في القراءات للإمام الحافظ محمد بن الجزري: ٣٢.

فاقتضت الضرورة التوسعة عليهم في أول الأمر، فأذن لكل منهم أن يقرأ على حرفه، فوجد هذا يقرأ بحرف أبي بن كعب، وهذا يقرأ بحرف عبد الله بن مسعود، وهذا يقرأ بحرف زيد بن ثابت^(١). وهكذا كل يقرأ على طريقته في اللغة إلى أن انضبط الأمر في آخر العهد، وتدربت الألسن، وتمكن الناس من الاختصار على الطريقة الواحدة، فعارض جبريل النبي ﷺ القرآن مرتين في السنة الآخرة من حياته، واستقر على ما هو عليه الآن، فنسخ الله سبحانه تلك القراءة المأذون فيها بما أوجب من الاختصار على هذه القراءة التي تلقاها الناس، يشهد لهذا الحديث في مراعاة التخفيف على العجز والشيخ الكبير، ومن التصريح في بعضها، بأن ذلك مثل هلم وتعال..^(٢)، أي في التعبير بلفظ بدل آخر، كما كان يقرأ عبد الله بن مسعود وأبي كعب: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا﴾^(٣)، كانا يقرأنها: (أْمَهْلُونَا)، (أَخْرُونَا)، (ارْقُبُونَا)، ويقرآن ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأُو فِيهِ﴾^(٤): (مَرْوًا فِيهِ)، (سَعَوًْا فِيهِ).

وهذا كله آت من رخصة الأحرف السبعة التي ليس فيها إلا شاف كاف، إن قلت غفورا رحيمًا، أو قلت سميعا حكيما، أو قلت عليما حكيما، أو قلت عزيزا حكيما، أي ذلك قلت فإنه كذلك^(٥). لأن الحروف التي نزل عليها القرآن كلها معان متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافا ينفيه ويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده.

ومن القراءة بالمترادفات ما ثبت عن ابن مسعود، أنه كان ينتهج أسلوب

١- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٣٥.

٢- البرهان: ٢١٣/١.

٣- سورة الحديد: آية ١٣.

٤- سورة البقرة: آية ٢٠.

٥- البرهان: ٢٢١/١.

التيسير مع المتعلمين في التلفظ بكلمات القرآن، من ذلك أنه أقرأ رجلاً قول الله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ طَعَامٌ الْأَثِيمِ﴾^(١)، فجعل الرجل يقول: طعام اليتيم، ويردها وهو لا يحسن التلفظ بالأثيم، فلما رآه لا يقيم ذلك ولا يستطيعه، أي الهمزة على الألف، أبدل الكلمة بمرادفها، فقال له: قل طعام الفاجر. وقد سئل الإمام مالك عن هذه المسألة فأقرها وقال: نعم، أرى أن ذلك واسع^(٢).

ومعلوم أن مثل هذه القراءة يقرأ بها، ولكن في غير الصلاة، لأنها مما يخالف المصحف المجمع عليه، فهذا النوع الذي رخص فيه بإبدال كلمة مكان أخرى، مثل هذا الذي فعله ابن مسعود مع صاحبه، دفعاً للمشقة وبلوغاً للتلفظ بالمعنى الصحيح الآية، قد استمد من الحروف التي هي كلام الله تعالى، والذي نزل به الروح الأمين على رسول الله عليه الصلاة والسلام، فقد ورد أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن، فيحدث الله إليه من ذلك ما يشاء، وينسخ ما يشاء، ويبسر على عباده ما يشاء، فكان من تيسره أنه أمره أن يقرأ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، ولذلك رخص للهذلي أن يقرأ: ﴿عَتَى حِينَ﴾، يريد: ﴿حَتَّى حِينَ﴾^(٣)، ورخص للأسدي أن يقرأ: ﴿وُجُوهُ وَسَوْدٌ﴾^(٤)، بكسر حرف المضارعة، ورخص للذي لا يستطيع الهمز أن يسهل، وللذي لا يسهل أن يهمز، ورخص بالإشمام والإمالة والتفخيم والترقيق، وغير ذلك مما من شأنه أن يدفع المشقة في النطق، لأنه لم يطلب من أحد أن يزول عن لغته ليعتق لغة غيره التي لا تناسبه ولا تطاوع لسانه، قال ابن قتيبة: «ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه،

١- سورة الدخان: آية ٤٣-٤٤.

٢- البرهان: ٢٢٢/١.

٣- سورة المومنون: آية ٥٤ وسورة الصافات: آيتان ١٧٤ و ١٨٧ وسورة الذاريات: آية ٤٣.

٤- سورة آل عمران: آية ١٠٦.



ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعا في اللغات ومتصرفا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين حين أجاز لهم على لسان رسوله ﷺ أن يأخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم وأحكامهم وصلاتهم وصيامهم وزكاتهم وحجهم...»^(١).

ومن هذا المتسع في اللغات نشأ الاختلاف بين الصحابة في القراءة، وإذا علمنا - إضافة إلى هذا - أن الصحابة كان منهم من يجمع بين القراءة والتأويل، أدركنا الحجم الحقيقي لرقعة الخلاف، فقد كانوا يدخلون أحيانا التفسير في القراءة إيضاحا وبيانا، وكانوا يميزون بينهما لأنهم محققون لما تلقوه قرآنا عن النبي ﷺ، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتب التفسير مع القرآن^(٢). ومن أمثلة ذلك ما روي عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي﴾، من قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آئِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾^(٣). قال أبو حيان: «والذي غرهم منه أن في مصحف أبي: (أَكَادُ أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي)، وفي بعض المصاحف (أَكَادُ أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي فَكَيْفَ أُظْهِرُكُمْ عَلَيْهَا). ورويت هذه الزيادة أيضا عن أبي بن كعب، ذكر ذلك ابن خالويه، وفي مصحف عبد الله: (أَكَادُ أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي فَكَيْفَ يَعْلَمُهَا مَخْلُوقٌ)، وفي بعض القراءات: (وَكَيْفَ أُظْهِرُهَا لَكُمْ)^(٤).

ومن أمثلة ذلك أيضا ما روي عن أنس بن مالك أنه كان يكتب في مصحفه: (وَلَا تَقْرَبُوا النِّسَاءَ فِي مَحِيضِهِنَّ وَاعْتَرَلُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ)، من قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾^(٥).

١ - تأويل مشكل القرآن: ٢٩-٤٠.

٢ - النشر: ٢٢/١.

٣ - سورة طه: آية ١٥.

٤ - البحر المحيط: ٢١٨-٢١٩/٦.

٥ - سورة البقرة: آية ٢٢٢.

قال أبو حيان: «وينبغي أن يحمل هذا على التفسير، لا على أنه قرآن، لكثرة مخالفته السواد»^(١). ومن أمثله كذلك ما قرأ به عبد الله بن مسعود: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْخَيْرُ)، من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(٢)، قال ابن الأنباري: «ولا يخفى على ذي تمييز أن هذا كلام من النبي ﷺ على جهة التفسير، أدخله بعض من ينقل الحديث في القراءات»^(٣).

والأمثلة على تداخل القراءات بالتفسير كثيرة جداً، اقتضت منها على نماذج فقط، وكل هذه المظاهر أدت إلى التمايز بين القراء، كل حسب ما تعلم، وحسب ما تلقى من الرسول عليه الصلاة والسلام.

ويتزايد عدد القراء، ويتزايد معهم عدد المتصدرين للإقراء والتعليم من المهاجرين والأنصار، وكلهم عاش الخلاف القرائي الذي حسمه الرسول عليه الصلاة والسلام، فصار الإيمان به ثابتاً. ثم نزل هؤلاء إلى الأمصار، وهم يحملون هذا الخلاف المحمود، إلا أنه سرعان ما أصبح غريباً بين الناس، عندما تفرق في الأمصار بتفرق الصحابة، وهم يقرئون الناس كل حسب قراءته. فما لبث أن صار هذا التنوع والاختلاف مدعاة للتنازع بين أهل الأمصار في القراءة، وبدأ أهل كل مصر يعتقدون أن قراءتهم أصح القراءات وأعلها. ادعى ذلك أهل الشام ونازعهم فيه أهل العراق، وادعاه أهل حمص ونازعهم فيه أهل دمشق، وادعاه أهل الكوفة ونافسهم فيه أهل البصرة. قال ابن الأثير في ذكر غزو حذيفة «الباب»^(٤)، وفي ذكر أمر المصاحف: «وفيها صرف حذيفة عن غزو «الري» إلى غزو «الباب»، مدداً لعبد الرحمان ابن ربيعة، وخرج معه سعيد بن العاص، فبلغ معه أذربيجان،

١- البحر المحيط: ١٧٨/٢.

٢- سورة آل عمران: ١٩.

٣- البحر المحيط: ٤٢٦/٢.

٤- الباب، ويقال باب الأبواب، مدينة على بحر طبرستان، وهي ثغر من الثغور العظيمة، بها نيف وسبعون أمة، لكل أمة لغة لا يعرفها مجاورهم. معجم البلدان: ٣٠٢/١-٣٠٦.

وكانوا يجعلون الناس رداءً، فأقام حتى عاد حذيفة ثم رجعا، فلما عاد حذيفة قال لسعيد بن العاص: لقد رأيت في سفرتي هذه أمراً، لئن ترك الناس ليختلفن في القرآن ثم لا يقومون عليه أبداً. قال: وما ذاك؟ قال: رأيت أناساً من أهل حمص يزعمون أن قراءتهم خير من قراءة غيرهم، وأنهم أخذوا القراءة عن المقداد، ورأيت أهل دمشق يقولون: إن قراءتهم خير من قراءة غيرهم، ورأيت أهل الكوفة يقولون مثل ذلك وأنهم قرأوا على ابن مسعود، وأهل البصرة يقولون مثل ذلك وأنهم قرأوا على أبي موسى، ويسمون مصحفهم «لباب القلوب». فلما وصلوا إلى الكوفة أخبر حذيفة الناس بذلك، وحذرهم ما يخاف، فوافقه أصحاب رسول الله ﷺ وكثير من التابعين»^(١).

ونهض حذيفة على إثر ذلك، فأتى عثمان بن عفان، وأخبره بما وقع، فتدارك الأمر بجمع الناس على مصحف واحد بحرف واحد، كما مر بنا في الفصل السابق.

هكذا يتضح من خلال الأحاديث والأحداث التي ذكرناها آنفاً، والتي وقعت بين الصحابة في مسألة الإقراء والقراءة، أن الاختلاف يراد به ما هو موجود بين القراءات من وجوه التغاير والتنوع المختلفة، ويتضح كذلك أن مظاهر هذا الاختلاف كانت من حيث صلتها بتنوع الدلالات في الآي القرآني، مما يضيفي عليه صفة التعدد والتوسع لا صفة التضاد والتناقض، لأن هذه الأخيرة لا تجوز ولا توجد في كتاب الله تعالى. فالاختلاف القرائي يعني تعدد الوجوه التي يقرأ بها القرآن، وهو تعدد يتنوع فيه الأداء، ويتسع به مدلول الألفاظ، دون أن ينشأ عنه ما يقتضي التناقض.

وطبيعة هذا الاختلاف ترجع. كما سبق ذكره- إلى تعدد الأخذ عن الرسول ﷺ، وفائدة ذلك هي تيسير القرآن على الناس باستيعابه للغاتهم المتنوعة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ

١- الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٥٥/٣.

مُدْكِرٍ ﴿١﴾. ومن هنا كان كل وجه يقرأ به من القراءات الثابتة حقا وصوابا بالنسبة إلى غيره من الوجوه الأخرى، وكانت القراءة من أختها بمنزلة الآية من الآية، يكمل بعضها بعضا، قال الزرقاني: «والخلاصة أن تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات، وذلك ضرب من ضروب البلاغة يبتدئ من جمال الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز. أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به، وهو رسول الله ﷺ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخادل، بل القرآن كله على تنوع قراءته، يصدق بعضه بعضا، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم، وذلك - من غير شك - يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف، ومعنى هذا أن القرآن يعجز إذا قرئ بهذه القراءة، ويعجز أيضا إذا قرئ بهذه القراءة الثانية، ويعجز أيضا إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة، وهلم جرا. ومن هنا تتعدد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف»^(٢).

ولا ريب أن مثل هذا الكلام الذي يقول به الزرقاني لهو أكبر دليل على صدق رسول الله عليه الصلاة والسلام وصدق نبوته، فلا تصادف اللسان يتكلم في ثلاث وعشرين سنة، وهي مدة نزول القرآن، فيتكلم على غرض واحد، وعلى منهج واحد، ونحن نعلم من خلال السيرة النبوية أن رسول الله ﷺ كان بشرا تختلف أحواله، فلو كان هذا كلامه أو كلام غيره من البشر لوجد فيه اختلاف كثير^(٣). ولهذا السبب كان العلماء يحذرون من مغبة الجهل بمسائل الخلاف، واعتنوا بها عناية خاصة، فصنفوا في كل مسألة يعرض فيها الخلاف كتبها يرجع إليها في الفصل بين قضية وخلافها.

١ - سورة القمر: آيات ١٧، ٢٢، ٢٣، ٤٠.

٢ - مناهل العرفان في علوم القرآن لعبد العظيم الزرقاني: ١٤٩/١.

٣ - البرهان: ٤٧/٢.

ولقد قالوا: «من لم يسمع الاختلاف فلا تعده عالماً»^(١)، وقالوا أيضاً: «من لم يعرف اختلاف القراء فليس بقارئ، ومن لم يعرف اختلاف الفقهاء فليس بفقير»^(٢).

وقد فارق اختلاف القراء في القراءات اختلاف الفقهاء في الفروع والأحكام، قال الحافظ ابن الجزري: «وبهذا افترق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء، فإن اختلاف القراء كل حق وصواب، نزل من عند الله، وهو كلامه لا شك فيه، واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي، والحق في نفس الأمر فيه واحد، فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ، وكل قراءة بالنسبة للأخرى حق وصواب، وفي نفس الأمر تقطع بذلك ونؤمن به، ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث إن كان أضبط له وأكثر قراءة وإقراء به وملازمة له، وميلاً إليه، لا غير ذلك، وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراء ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به وقصد فيه، وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار وداوم ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد»^(٣).

ولا نزاع بين المسلمين في أن الحروف التي أنزل عليها القرآن لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده، بل قد يكون معناها متفقاً أو متقارباً، كما قال عبد الله ابن مسعود: «إني سمعت القراء، فرأيتهم متقاربين، فاقروا كما علمتم، وإياكم والتنطع والاختلاف، وإنما هو كقول أحدكم: هلم وأقبل وتعال»^(٤).

١- جامع بيان العلم وفضله للحافظ ابن عبد البر: ٤٦/٢.

٢- المرجع السابق نفسه.

٣- النشر: ٥٢/١.

٤- القول لعبد الله بن مسعود أخرجه ابن مجاهد في كتاب السبعة في القراءات: ٤٧، وأبو عبيد في فضائل القرآن: ٢٣٤.

وقد حكوا خلافا غريبا في الآية إذا قرأت بقراءتين، وقالوا في ذلك قولين:

أحدهما: أن يكون الله تعالى قال بهما جميعا.

والثاني: أن الله تعالى قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن تقرأ بقراءتين.

ثم اختاروا توسطا، وهو أنه إن كان تفسير يفاير الآخر، فقد قال الله بهما جميعا، وتصير القراءتان بمنزلة آيتين، مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَظْهَرَ﴾^(١)، بالتشديد والتخفيف، وإن كان تفسيرهما واحدا مثل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾^(٢)، بضم الباء من (البيوت) و كسرهما، فإنما قال بإحداهما، وأجاز القراءة لكل قبيلة بهما على ما تعود لسانهم^(٣).

وقد يظن ظان أن اختلاف القراءات وتنوعها كان نتيجة تجرد المصاحف من النقط والشكل. ولا بد من نفي هذه القضية، لأنه لو كان الأمر كذلك لوجدنا القراءة تقرأ على ما تجيزه اللغة من الحركات واختلاف الإعراب، ولكن مرد هذا التنوع والاختلاف هو الروايات الموثقة والأسانيد الصحيحة، والنقل والتوقيف والتلقي والسماع، لا الخط والرسم. ومن المعروف أن القراءات قد تليت ورويت قبل كتابة المصاحف، فجمعت في الصدور كما جمعت في السطور رواية ومشافهة، فهي أصل والرسم تابع لها، وهذا ما يؤكد فساد ما ذهب إليه بعض المستشرقين^(٤) الذين يرون أن الرسم أصل، وإليه يرجع أكثر القراءات، إذ كان غفلا من النقط ومن الحركات.

ويلاحظ أن أغلب النحاة السابقين كانوا من القراء، وكانوا ينصبون أنفسهم، بهذه الصفة، رقباء على أداء القراءة، ومن ذلك أن أبا الأسود الأولي، وهو قارئ نحوي، سمع رجلا يقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

١- سورة البقرة: آية ٢٢٢.

٢- سورة البقرة: آية ١٨٩.

٣- معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي: ١٦٧-١٦٨، والإتقان: ١/٢٢٦-٢٢٧.

٤- مثل أجنس جولدسهر في كتابه: مذاهب التفسير الإسلامي: ٨-٩.

وَرَسُولُهُ ﴿١﴾، بجر (رسوله)، فاستعظم ذلك، وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله، وكان ذلك سببا في حثه على إعجام المصحف وضبطه بالشكل حتى لا يزل بعض المتعلمين والمبتدئين في اللحن الذي يفسد المعنى.

والمدرستان، مدرسة النحاة ومدرسة القراء كانتا تسييران في اتجاه واحد، يصعب الفصل بينهما، وقد قامتا بعمل واحد في إعراب النص القرآني أيام أبي الأسود الدؤلي، ثم توجه نضر من المدرسة النحوية إلى دراسة القراءات ليجمع بين القرآن والعربية، فيتخذ منهما مصدر تقعيد ومناطق إصلاح وتصحيح. وكان رواد المدرستين معا يردون القراءات التي لم ترد عن الرسول ﷺ، وإن كانت جائزة في العربية، فهذا أبو عمرو بن العلاء، وقد كان له مذهب خاص في النحو، ومع ذلك كان في القراءة لا يتعدى ما نقله عن أئمة وتلقاه عن شيوخه، ولو خالف مذهبه في العربية، فقد أدغم أبو عمرو وحده الراء في اللام من قوله تعالى: ﴿وَيَعْفُرْ لَكُمْ﴾^(٢)، وما شاكله في القرآن، وهو ضعيف عند البصريين. وكان أبو عمرو يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قريء لقراءت كذا وكذا»^(٣). فلهذا التزم في القراءة النقل والرواية، وخالف البصريين مع أنه بصري.

ولكن هذه الحال بين النحاة والقراء لم تدم طويلا، فسرعان ما احتد الجدل بينها واشتدت الخصومة، وذلك بعد أن انفصلت مدرسة القراء عن مدرسة النحاة، وبدأ النحاة يخطئون القراء، والقراء يرمونهم بالخروج عن الصواب. من ذلك أن الأصمعي سأل المازني: «ما تقول في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾^(٤)»، فقال المازني: «يذهب سيبويه إلى أن الرفع فيه أقوى من النصب في العربية، لاشتغال الفعل بالضمير، وليس هناك شيء

١- سورة التوبة: آية ٢.

٢- سورة آل عمران: آية ٣١، وسورة الأنفال: آية ٢٩، وآية ٧٠، وسورة الأحزاب: آية ٧١.

٣- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: ١٢-١٣.

٤- سورة القمر: آية ٤٩.

هو بالفعل أولى، ولكن أبى القراء إلا النصب، والقراءة سنة متبعة، وإن كانت الجماعة على النصب، والرفع أقوى منه، لأنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته»^(١).

وتدلنا القراءات على وجوه كثيرة من وجوه الاختلاف بين اللهجات واللغات العربية القديمة، وما تركته هذه اللغات واللهجات من آثار في اللهجات العامية المتداولة في الوقت الحاضر في مختلف البلاد العربية. وأهم هذه الوجوه يتمثل في النواحي الأربع الآتية:

أولاً: اختلاف القراءات في طرق الأداء تبعاً لاختلاف اللغات كالإمالة، والتسهيل، والفتح، والهمز، والإدغام، والترقيق، والتفخيم، والنقل، وما يتعلق بمخارج الحروف والأصوات وصفاتها..

ثانياً: اختلاف القراءات في شكل الكلمات تبعاً لاختلاف اللغات واللهجات، لأن كل شكل منها يمثل لغة أو لهجة عربية قديمة.

ثالثاً: اختلاف القراءات في صيغ الأفعال والأسماء وأوزانها، وما يتصرف منها كصيغ الجمع والإفراد، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتكثير..

رابعاً: اختلاف القراءات في الإعراب.

واختلاف القراءات كذلك لا يخرج عن ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يختلف اللفظ، والمعنى واحد، مثل كلمة ﴿الصِّرَاطُ﴾^(٢)، بالسین والصاد، و﴿الْقُدْسُ﴾^(٣) بالسین والصاد كذلك، وغيرهما، وهذا مما يطلق عليه اختلاف اللغات.

الثانية: أن يختلف اللفظ والمعنى معاً، مع عدم جواز اجتماعهما في شيء واحد لعدم تضادهما.

١- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى: ٢/٣٠٠.

٢- سورة الفاتحة: آية ٦.

٣- سورة البقرة: آية ٨٧.

الثالثة: أن يختلف اللفظ والمعنى معا مع جواز اجتماعهما في شيء واحد، ولكنهما يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

وكل هذه الأشكال من الاختلاف تمكن من وظيفة القراءات في التفسير، وتدل على تعدد القراءات الذي يذهب إشكالية الترجيح بينها. وقد نبه العلماء على أن ترجيح قراءة على أخرى غير مرض إذا كانت كل منهما متواترة، بل لا ينبغي أن ترجح قراءة على قراءة ترجيحاً يكاد يسقطها ولو لم تكن متواترة. فالقراءة وإن شذت، فهي نازعة بالثقة إلى قرائها، محفوفة بالرواية من أمامها وورائها، هكذا قال ابن جني، وهو قول ينفي في حقيقته الترجيح عن مجال القراءات، لأن كل واحدة منها سواء كانت متواترة أو شاذة، قد قامت لوظيفة خاصة بها. ولذلك يعتبر ابن جني الشاذ، أو كثيراً منه، مساوياً في الفصاحة للمجتمع عليه من القراءات، يقول ابن جني: «ولسنا نقول ذلك فسحا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم، أو تسويغاً للعدول عما أقرته الثقات عنهم، لكن غرضنا منه أن نري وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، أخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يرى مرئى أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له. ومعاذ الله، وكيف يكون هذا، والرواية تتميه إلى رسول الله ﷺ، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا رِجَالًا مِّنْ نَّاسٍ فَاتَّبِعِ الْغَيْبَ حَتَّىٰ تُخْرِجَهُمْ مِنَ الْغُيُوبِ﴾^(١)، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ»^(٢).

وقد استشهد الزركشي على نفي الترجيح بين القراءات بقول ثعلب: «إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام، كلام الناس فضلت الأقوى وهو حسن»^(٣). والسلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال:

١- سورة الحشر: آية ٧.

٢- المحتسب: ١/٢٢-٢٣.

٣- البرهان: ١/٢٣٩.

إحداهما أجد، لأنهما جميعا عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك. وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا^(١).

وقد يكون معنى إحدى القراءتين ليس هو معنى الأخرى، لكن المعنيين صواب، وكلتا القراءتين حق، لأن هذا اختلاف تنوع وتفاير، لا اختلاف تضاد وتناقض. وهذا مرده إلى الحديث المتواتر عن النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقروا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب ولا ذكر عذاب برحمة»^(٢). ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقا من وجه، متباينا من وجه آخر، كقوله تعالى: ﴿يَخْدَعُونَ﴾ و﴿يُخَادِعُونَ﴾^(٣)، من خدع وخادع، وقوله تعالى: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ و﴿يُكْذِبُونَ﴾^(٤)، بالتشديد والتخفيف، وقوله تعالى: ﴿لَا مَسْئَمَ﴾ و﴿لَمَسْمُ﴾^(٥)، من لمس ولا مس، ونحو ذلك.

فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق، أي كلها قرآن نزل من عند الله، وكل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا، ولا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى، ظنا أن ذلك تعارض، بل القرآن كله صواب بقراءاته جميعا، ومن كفر بحرف منه فقد كفر به كله، وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود بقوله: «لا تختلفوا في القرآن، ولا تتنازعوا فيه، فإنه لا يختلف ولا يتساقط، ألا ترون أن شريعة الاسلام فيه واحدة، حدودها وقراءتها وأمر الله فيها واحد. ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء، وينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامع ذلك كله. ومن قرأ على قراءة فلا

١- المرجع السابق نفسه: ٢٤٠/١.

٢- جامع البيان: ٤٦/١.

٣- سورة البقرة: آية ٩.

٤- السورة نفسها: آية ١٠.

٥- سورة النساء: آية ٤٢.

يدعها رغبة عنها، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله»^(١).

وقد رأينا أن مجرد الترجيح بين قراءة وأخرى، وخاصة ما كان متواتراً، لا يرضاه العلماء، ولذلك قال أبو شامة: «أكثر المصنفون من الترجيح بين قراءة (مالك) و﴿مَلِكٍ﴾^(٢)، حتى إن بعضهم يبالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين»^(٣). والعلة التي لا يجوز معها الترجيح بين القراءتين في سورة الفاتحة مثلاً، هو أن (مَلِكٍ) و(مَالِكٍ) اختلف فيهما اللفظ والمعنى، ولكن يجوز الجمع بين معنى القراءتين معاً، أي بين معنى الصيغتين في المَلِكِ، لأن المراد بهما جميعاً هو الله سبحانه وتعالى، لأنه مالك يوم الدين ومَلِكُهُ، فقد اجتمع له الوصفان جميعاً، فأخبر الله تعالى بذلك في القراءتين.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: (كَيْفَ نُنشِرُهَا) و﴿كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾^(٤)، بالراء والزاي، فمعنى النشر، بالراء، أن الله أحى العظام، ومعنى النشر، بالزاي، أنه رفع بعضها إلى بعض حتى قامت، فضمن الله تعالى المعنيين في القراءتين^(٥). ومنها أيضاً العلاقة بين التخفيف والتشديد في قوله تعالى: (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) و﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٦). فالمراد بهاتين القراءتين جميعاً المنافقون، وذلك لأنهم كانوا يَكْذِبُونَ في أخبارهم، ويَكْذِبُونَ النبي ﷺ فيما جاء به من عند الله تعالى، فالأمران جميعاً مجتمعان لهم، فأخبر تعالى بذلك عنهم وأعلمنا أنه معذبهم بهما في آية واحدة بقراءتين. قال مكي بن أبي طالب: «والقراءتان متداخلتان ترجعان إلى معنى واحد، لأن من كذب رسالة الرسل وحجة

١- النشر: ٥١/١.

٢- سورة الفاتحة: آية ٣.

٣- الإقنان: ٢٢٩/١.

٤- سورة البقرة: آية ٢٥٩.

٥- لطائف الإشارات للقسطلاني: ٢٧-٢٨.

٦- سورة البقرة: آية ١٠.

النبوة، فهو كاذب على الله، ومن كذب على الله وحده تنزيهه فهو مكذب بما أنزل الله»^(١).

ومن النماذج التي اختلف فيها اللفظ والمعنى مع عدم جواز اجتماع القراءتين في شيء واحد، بل يتفان من وجه آخر لا يقتضي التضاد، نحو: ﴿وَطَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾^(٢)، بالتخفيف و﴿كُذِّبُوا﴾، بالتشديد، فإن ذلك ونحوه، وإن اختلف لفظاً ومعنى، وامتنع اجتماعه في شيء واحد، فإنه يجتمع من وجه آخر، ممتنع في التضاد والتناقض، فإن وجه التشديد: أي وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم. ووجه التخفيف: أي وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أمروهم به. فالظن في القراءة الأولى يقين، والضمائر الثلاثة للرسول، والظن في القراءة الثانية شك، والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم»^(٣).

ومنها أيضاً امتناع الجمع بين الإسناد من المخاطب إلى الغائب، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾^(٤)، بضم التاء في (علمت)، وذلك أنه أسند العلم إلى موسى عليه السلام، حديثاً منه لفرعون، حيث قال: ﴿إِنِّي لِأَظُنُّكَ يَمُوسَى مَسْحُورًا﴾^(٥)، فقال موسى مجيباً عن ذلك: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ... الآية﴾، فأخبر عن نفسه بالعلم بذلك، أي ليس بمسحور. وقراءة من قرأ بفتح التاء في (علمت)، وذلك أنه أسند العلم إلى فرعون مخاطبة من موسى عليه السلام، له بذلك على وجه التقريع والتوبيخ له، على شدة معاندته للحق وجحوده له بعد علمه^(٦).

١- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب: ٢٢٩/١.

٢- سورة يوسف: آية ١١٠.

٣- لطائف الإشارات: ٢٧/١-٢٨.

٤- سورة الإسراء: آية ١٠٢.

٥- السورة نفسها: آية ١٠١.

٦- الكشف: ٥٢/٢.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾^(١)، من رعى الرجل إذا تأملته وعرفت أحواله، أما من قرأها (رَاعِنًا)، بالتثوين، فأراد اسما مأخوذا من الرعن والرعونة، أي: لا تقولوا حمقا وجهلا، أو لا تقولوا خلافا^(٢).

ولا ريب أن من فوائد هذا كله ضبط مسألة الاختلاف في القراءات وتمكين الناس من استيعابه حتى تجتمع الأمة على لسان واحد وعلى حرف واحد وعلى عقيدة واحدة وموحدة.

فوائد الاختلاف في القراءات:

لاختلاف القراءات فوائد كثيرة تمكن من استنباط الأحكام والإفادة من التنوع المستخلص منها، وذلك لأن الاختلاف القرآني يقوم على تتبع المعنى واستنباطه من دلالة الألفاظ. ولهذا كان قوله تعالى - مثلا - في آية الوضوء: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(٣)، منزلاً لغسل الرجل والمسح على الخف، واللفظ واحد، لكن باختلاف إعرابه. فالاختلاف في القراءات يبين ما لعه يجهل في قراءة معينة، كقراءة: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٤)، التي بينت المراد بقراءة: (فَاسْعَوْا)، أي الذهاب لا المشي السريع، لأن ذلك يتنافى مع آداب الخروج إلى صلاة الجمعة.

ومن فوائد الاختلاف كذلك بيان حكم من الأحكام، كما جاء في القراءات الشاذة التي صارت مفسرة للقراءات المتواترة والمشهورة، من ذلك مثلا قراءة: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَوَلَّهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾^(٥)، بزيادة (مِنْ أُمَّ)، (وَلَّهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ

١ - سورة البقرة: آية ١٠٤.

٢ - تفسير سفيان الثوري: ٤٨، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة: ٦٠.

٣ - سورة المائدة: آية ٦.

٤ - سورة الجمعة: آية ٩.

٥ - سورة النساء: آية ١٢.

أمّ)، فتبين بهذه الزيادة أن المراد بالإخوة في هذا الحكم هم الإخوة للأمّ دون الأشقاء ومن كانوا لأب، وهذا أمر مجمع عليه عند الفقهاء.

ومنها أيضا بيان لفظ مبهم، كقراءة ﴿تَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾^(١)، وهي قراءة شاذة بينت أن (الْعِهْنِ) في القراءة المشهورة هو الصوف، ولم يكن ذلك معروفا عند الناس لولا ورود هذه القراءات الشاذة.

ومنها كذلك تجلية عقيدة ضل فيها بعض الناس، نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأحوالها وأهلها: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾^(٢)، فقد جاءت القراءة الشاذة بفتح الميم وكسر اللام في (مَلِكًا)، ورفضت بذلك الالتباس عن وجه الحق في عقيدة المؤمنين المتعلقة برؤية الله تعالى يوم القيامة، يعزز ذلك ويفسره قوله تعالى في سورة أخرى: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾^(٣)، والفوائد كثيرة^(٤).

والخلاصة أنه مهما قال العلماء في اختلاف القراءات، واجتهدوا في تسويغ القصد منه، فإنه يبقى الغرض الرئيسي الذي من أجله تعددت القراءات وتنوعت هو الإحاطة بمعاني كلام الله تعالى، والوصول إلى مراده، وذلك يتأتى من طريق التفسير، فكانت القراءة للقراءة مفسرة من خلال اختلاف الأحكام. من هنا نخلص إلى أن القراءات يمكن تقسيمها من حيث هي مفسرة إلى قسمين: قسم له تعلق بالتفسير، وقسم لا تعلق له به، وهو الذي يتمثل - كما ذكرنا- في اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات، فهذا الاختلاف هو ما كان له أثر في عملية اليسر والاقتصاد في التعبير، وله أيضا أثر مهم جدا في بيان سعة اللغة في مدارجها وتنوع

١- سورة القارعة: آية ٥.

٢- سورة الإنسان: آية ٢٠.

٣- سورة غافر: آية ١٦.

٤- مناهل العرفان: ١/١٤٦-١٤٩.

أساليبها في التعبير عن المعاني، ولهذا النوع من الاختلاف كذلك مزية تاريخية كبيرة في حفظ طريقة الأداء وضبطها، وفي هذا حفاظ على أصوات العربية وخصائصها اللهجية.

إلا أننا عندما ندعي بأن هذا النوع من القراءات لا تعلق له بالتفسير، فإن ذلك لا يكون مطلقاً، بل تجوزاً فقط، إذ من المعلوم أن اختلاف المبنى يقود غالباً إلى اختلاف المعنى، ولهذا كان تنوع الأشكال الصوتية يؤدي في كثير من الأحيان إلى تنوع المعاني، ومن ثم يصعب الجزم بأن هناك قراءات لاتعلق لها بالتفسير، بل الصواب هو أن كل اختلاف - مهما كان بسيطاً - له دور في توجيه المعنى، وسنرى من ذلك النماذج التي تشهد له عند تناولنا للقراءات المفسرة في القسم التطبيقي من هذا البحث، وأكتفي في هذا المقام بذكر نموذج منها، وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾^(١). فاللتغيير من الفتح إلى الإمالة يندرج تحته تغيير بين كلمتي (أعمى) الأولى والثانية من حيث المعنى، فالأولى صفة، والثانية اسم تفضيل، أي أن من كان في هذه الدنيا ضالاً وأعمى عن النظر في آيات الله والإيمان بأنبيائه، فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً، لأنه في الدنيا تقبل توبته، وفي الآخرة لا تقبل^(٢). قال أبو زرعة في الحجة: «وكان أبو عمرو وأحدقهم، ففرق بين اللفظين لاختلاف المعنيين، فقرأ: (ومن كان في هذه أعمى)، بالإمالة، (فهو في الآخرة أعمى)، بالفتح، فجعل الأولى صفة بمنزلة (أصفر وأحمر)، والثانية بمنزلة (أفعل منك)، أي أعمى قلباً. قال ابن كثير: من عمي في الدنيا مع ما يرى من آيات الله وغيره، فهو عما لم ير من الآخرة أعمى وأضل سبيلاً»^(٣).

هكذا يتضح من خلال هذا النموذج وغيره أن تنوع الأداء واختلاف

١- سورة الإسراء: آية ٧٢.

٢- البحر المحيط: ٦٠/٦.

٣- حجة القراءات لأبي زرعة: ٤٠٧.

الأصوات يساعد على التمييز بين المعاني وتوضيح الدلالات.

أما النوع الذي أجمع كل العلماء على تعلقه بالتفسير، فهو الاختلاف الذي يقع في فرش الحروف، أي في الكلمات التي تختلف من رواية لأخرى، وهذا الاختلاف يكون في بنية الكلمة، وفي تعدد وضعها من حيث التركيب، كالانتقال بين الإفراد والجمع والتثنية، أو بين التذكير والتأنيث، وكالاختلاف في الإسناد والصيغة والزمن، أو كالاختلاف في ترتيب الحروف من تقديم وتأخير، أو زيادة ونقصان، أو ما يعرض للكلمة من إبدال وإعلال، أو استبدالها بكلمة أخرى مرادفة لها...

واختلاف القراءات له فوائد أخرى جليلة، دلت على أنه وجد لغاية نبيلة، فضلا عن تعدد الأحكام بتعدد وجوه القراءة، فضلا عن الفوائد الأخرى المتعلقة بالتسهيل والتخفيف على الأمة، فهناك من فوائد الاختلاف القرآني أيضا ما يتعلق بإظهار فضل الأمة المحمدية وشرفها، إذ لم ينزل كتاب غيرهم إلا على وجه واحد.

ومنها إظهار أجر هذه الأمة من حيث إنهم يفرغون جهدهم في تحقيق القرآن وضبطه لفظة لفظة، حتى مقادير المدات والغنات وتفاوت الإمالات، ثم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحكم أو الأحكام من دلالة كل لفظ، وإمعانهم في الكشف عن التوجيه والتعليل.

ومنها إظهار سر الله في كتابه وصيانيته له عند التبديل والتغيير مع وروده على أوجه متعددة، ورغم ذلك فهو محكم التنزيل.

ومع ذلك ففوائد الاختلاف تتبع من تنوع القراءات الذي يقوم مقام تنوع الآيات، لأن القراءة بمنزلة الآية، ولو جعلنا دلالة كل لفظ آية على حدة، لم يخف ما يكون فيه من التطويل. ولهذا السبب كان قوله تعالى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ - مثلا - منزلا لغسل الرجل وللمسح على الخف، واللفظ واحد، لكن باختلاف إعرابه، وهذا من سر إعجاز القرآن بإيجازه في قراءاته.



الفصل الثالث:
قانون السهولة
في لغة القراءات

المبحث الأول:

منطق التيسير في اختلاف القراءات

اللغة العربية تميل نحو السهولة والتيسير، لأنها تحاول أن تتخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتا أخرى لا تتطلب مجهودا عضليا كبيرا، كما أنها تحاول أن تتفادى التفرعات المعقدة والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة. وليس معنى هذا أن قانون السهولة والتيسير ينطبق على كل الحالات، وإنما يمكن تطبيقه على كثير من التطورات الصوتية في اللغة.

من ذلك مثلا ظاهرة الهمز التي تحاول بعض القبائل العربية التخلص منها، وعلى الأخص قبائل الحجاز، كما تخلصت منها معظم اللهجات العربية الحديثة، فصوت الهمزة صوت عسير النطق، لأنه لا يتم إلا بانحباس الهواء في الجهاز النطقي خلف الأوتار الصوتية، ثم ينفجر بانفتاح مفاجئ لجهاز النطق من خلال انفراج هذه الأوتار، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير، ولكن العادة والإلف جعلتا الناطق لا ينتبه إلى ما تمر به عملية النطق من مراحل، انطلاقا من اندفاع الهواء من الرئتين إلى أن يتشكل حرفا في حيز من أحياز النطق.

ومن ذلك أيضا انكماش الأصوات المركبة، المسماة باللاتينية Diphthong (Diptongues)، وهي ظاهرة من ظواهر السهولة والتيسير في اللغة، فتحول الصوت: (aw)، وهو صوت مركب، إلى ضمة طويلة ممالاة، في مثل نطقنا لكلمات: (يَوْمٌ وَنَوْمٌ)، بدلا من: (يَوْمٌ وَصَوْمٌ وَنَوْمٌ)، وكذلك تحول الصوت المركب: (ay)، إلى كسرة طويلة ممالاة في مثل نطقنا لكلمات: (بَيْتٌ وَلَيْلٌ وَعَيْدٌ)، بدلا من: (بَيْتٌ وَلَيْلٌ وَعَيْدٌ)، كل ذلك سببه إثارة اللغة الانتقال من العسير إلى اليسير من الأصوات، وقد حدث هذا التطور في الأصوات المركبة في عصور العربية الأولى.

وقد تتطور هذه الحركة الممالئة الناتجة من الصوت المركب، فتصير فتحة طويلة، فمثلا كلمة: (فَأَيْنَ) تطورت بعد سقوط الهمز منها إلى: (فَأَيْنَ) ثم إلى: (فَيْنَ)، وفي بعض اللهجات: (وَيْنَ) المتطورة عن: (وَيْنَ)، بعد سقوط الهمز من (وَأَيْنَ)، غير أن من العرب، وخاصة السكان المougلين في البداوة من ينطق الكلمة الأولى بالفتح الخالص، فيقول: (فَأَنَّ) بدلا من: (فَيْنَ) الشائعة، أي أن التطور في هذا الصوت المركب كان على النحو التالي: / à (èçay).

ونلاحظ مثل هذا التطور في العربية القديمة في قول بعض العرب: «إن الرجزَ لَعَابٌ»، أي لَعَيْبٌ، يعني ارتعاد مؤخر البعير. وقولهم: «ما كنت أزعم في خصمي من العاب»، يريد العيب، ويقال: بَوَّعَ وبَاعَ، وَصَّوَعَ وصَاعَ، كما جاء في قولهم: «تبت إليك فتقبل تابتي، وصمت إليك فتقبل صامتِي»، أي: تَوَبَّتِي وَصَوَّمَتِي.

وكذلك اندثار الأصوات الأسنانية في اللهجات العربية الحديثة، يعد مظهرا من مظاهر السهولة والتيسير في اللغة، والأصوات الأسنانية هي التي تتطلب إخراج طرف اللسان عند النطق ووضعه بين الأسنان، وهي التاء والذال والطاء. ولا شك أن النطق بهذه الأصوات على هذه الكيفية يتطلب جهدا عضليا، سعت اللغة إلى التخلص منه تخفيفا بنقل المخرج الذي تنطلق منه إلى ما وراء الأسنان. أما الذال فقد حل محلها الدال في مثل (ذهب) فصارت (دهب)، أو الزاي في مثل (ذكر) التي صارت (زكر) و(زل) بدلا من (ذل). وأما التاء فقد حل محلها التاء في مثل (توب) بدلا من (تُوب)، أو السين في مثل (سابت) بدلا من (ثابت). أما الطاء، فقد حل محلها الضاد مثل (ضِل) بدلا من (ظِل)، أو الزاي المفخمة مثل (زهر) بدلا من (ظهر)^(١). وقد روي لنا عن العرب القدماء بدايات لهذا النوع من التطور، فقد ذكر أبو الطيب اللغوي أنهم قالوا: (الحسالة) في (الحثالة)،

١- مجلة مجمع اللغة العربية: ١٩٦/٣٦ وما بعدها، عدد ذي القعدة ١٣٩٥ / نونبر ١٩٧٥.

و(القنفذ) في (القنفذ)، و(البزور) في (البذور)، وغير ذلك^(١).

ومن مظاهر قانون السهولة والتيسير كذلك، القضاء على التفرعات الكثيرة والأنواع المختلفة للظاهرة الواحدة في داخل اللغة، وقد حدث ذلك في اللهجات العربية، ونجده في علامات التأنيث، فنحن نعرف أن اللغة العربية الفصحى تتوفر على ثلاث علامات للتأنيث هي: التاء المربوطة والألف الممدودة والألف المقصورة، كما نلاحظ أن العلامتين الثانية والثالثة قد ضاعتا في اللهجات العربية الحديثة الخارجة عن اللسان الفصيح، وحلت محلها العلامة الأولى، فيقال في (حمراء وصحراء وعرجاء): (حمرة وصحرة وعرجة)، كما يقال في (حبلى وسلمى وعدوى وفتوى): (حبله وسلمة وعدوة وفتوة)، والسري في زوال هاتين العلامتين وحلول العلامة الأولى محلها، هو ميل اللغة إلى التيسير والسهولة، فبدلاً من أن يكون في اللغة ثلاث علامات للتأنيث تصبح فيها علامة واحدة لكل أنواع المؤنث^(٢).

ولا شك أن مثل هذه القضايا في التعبير والتواصل تدعونا إلى التفكير في البحث عن إمكانية تطوير اللغة دون المساس بخصائصها ومقومات كيانها، فإن لغة العربية من المرونة، ومن الثبات أيضاً، ما يجعلها تسير المعاصرة وتحفظ أصالتها.

ومن مظاهر السهولة أيضاً شيوع ظاهرة القلب المكاني، وهو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض لصعوبة تتابعها على اللسان، فبدلاً من تكرار الحركة النطقية مرتين يقتصر على تغيير مكان حركتين. ولهذه الظاهرة أمثلة كثيرة في اللغة العربية، وقد جمعها السيوطي في الباب الثالث والثلاثين من كتابه المزهر في علوم اللغة وأنواعها^(٣)، ومن ذلك مثلاً: (جذب وجذب)، و (سحاب مُكْفَهَرٍ ومُكْرَهَفٍ)، و (أَضْمَلَّ وأَمْضَحَلَّ)،

١- كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي: ١٧٢/١، ٣٥٧، ٦/٢.

٢- مجلة مجمع اللغة العربية: ٢٠١/٣٦.

٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: ٤٧٦-٤٨١.

وغير ذلك، كما ذكر السيوطي شيئاً مما يخص بعض القبائل العربية من هذه المقلوبات كقول بني تميم مثلاً: (رَعَمَلِي) بدلا من (لعمري)، و (رجل حُناْفِرٍ وقُناْحِرٍ)، أي عظيم الأنف، وكاستعمالهم «المغممة» و«المغمغة»، وهي الكلام الذي لا يفهم.

ومن أمثلة القلب المكاني في اللهجات العربية المعاصرة نجد مثلاً: (معلأة) في مكان (ملعقة) ونجد مكانها أيضا (معلقة)، و(أنارب) في (أرانب)، و(جَنْزَبِيل) في (زَنْجَبِيل).

ومن الملاحظ أن بعض الكلمات المقلوّبة شاعت على الألسنة، فأدى بها هذا الشيوع إلى أن تأخذ مجراها الطبيعي في اللغة باستعمال باقي المشتقات منها. ولما لم يدرك اللغويون ذلك حكموا بأصالة بعض المقلوبات، ولذلك رأينا أبا جعفر النحاس يقول: «القلب الصحيح عند البصريين مثل ﴿شَاكِي السِّلَاحِ وَشَاثِكِ﴾، و﴿جَرْفِ هَارٍ وَهَائِرِ﴾. أما ما يسميه الكوفيون القلب نحو ﴿جَبَدٌ وَجَذَبٌ﴾، فليس هذا بقلب عند البصريين، وإنما هما لغتان^(١).

أما التسهيل والتخفيف على الأمة في أمر القراءة فهو مستمد من القرآن الذي بينه الله تعالى في قوله: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾^(٢)، وهو مبدأ مستمد من نزول القرآن على سبعة أحرف، لأنه خاطب أميين، فيهم الرجل والمرأة والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتابا قط، ولوكلف هؤلاء بلغة واحدة لشق عليهم ذلك، فاقترضى الشرع الحنيف أن تتنوع القراءات وتتعدد. وإلى ذلك أشار النبي ﷺ، حيث قال لواحد من المختلفين في القراءة: «أحسنت»، وقال للأخر: «أصبت»، وقال لثالث: «هكذا أنزلت»، فكان يصوب قراءة كل قارئ، ويقطع بأنها كذلك أنزلت من عند الله، وكل قراءة بالنسبة للأخرى حق وصواب. وروي عن عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر

١- المزهري: ٤٨١/١.

٢- سورة القمر: آيات ١٧، ٢٢، ٢٣، ٤٠.

منه»^(١)، فذكر لفظ التيسير، وهو المستخلص من تعدد الأوجه التي نزل بها القرآن، أي من تعدد اللغات واللهجات حتى يجد الناس سعة في القراءة.

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه أو أكثر أو أقل، وإنما المراد أنه نزل بلغات العرب، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وغيرهم، ولا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أحرف إلا الشيء القليل، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمْ أُفٍ﴾^(٢)، و﴿وَحَرِيْلٍ﴾^(٣)، و﴿أَرْجَمَةٍ﴾^(٤).

ورغم ذلك فإن اختلاف القراءات لا يرجع كله إلى اختلاف اللغات واللهجات العربية، وإنما يرجع إلى أمور أخرى، منها الاختلاف في إثبات حرف أو كلمة أو حذفها، ومنها الاختلاف في توجيه المعنى وجهة خاصة من خلال بناء الفعل للمعلوم أو بنائه للمجهول، ومنها التنوع في استعمال الأساليب البلاغية واللغوية كالاختلاف بين التشديد والتخفيف أو بين الفتح والإمالة أو بين التعميم والتخصيص أو بين التكرير والتقليل...

ويعد هذا التنوع من تمام إعجاز القرآن، فإنه، وإن نزل بلغة أدبية نموذجية، فقد أتيح في قراءاته أن يخرج عن تلك اللغة النموذجية، إلى لغة سهلة، ولكنها من السهل الممتنع، لأن الإعجاز ظل ملازماً لها، ولهذا كان التيسير المنصوص عليه جامعا لكلمة العرب، وموحدا لهم، ومسعفا لكل قبيلة في أن تقرأ القرآن بلهجتها التي جرت عاداتها باستعمالها. وقد دل حديث رسول الله ﷺ في نزول القرآن على سبعة أحرف على أن هذا التيسير إنما جاء لحكمة، وهي اجتماع اللغات المنقرقة، وتوحيد الأصوات المختلفة،

١- حديث صحيح، سبق تخريجه، رواه البخاري، رقم ٤٩٩٢ ومسلم، رقم ٨١٨، وأخرجه مالك وأبو داود والنسائي والترمذي.

٢- سورة الإسراء: آية ٢٣.

٣- سورة البقرة: آية ٩٨، وسورة التحريم: آية ٤.

٤- سورة الأعراف: آية ١١١، وسورة الشعراء: آية ٣٦. والمرجع إلى لطائف الإشارات: ٢٤/١.

لأنها كانت كلها من فصيح الكلام رغم تفاوتها في المقامات البيانية، ولذلك وجدنا لغات العرب تختلف أحيانا في اللفظ وتتفق في المعنى، وأحيانا تتفق في اللفظ وتختلف في المعنى، وأحيانا أخرى تجمع في الاتفاق بين المعنى واللفظ، ولكن المراد من الخطاب يؤول دائما إلى معنى موحد أو معنى مشترك، يحقق الغاية المرجوة من مدلوله، ولعل هذا ما يفسر تنوع أسنة العرب من صرف عنايتها إلى المعاني ونظرها إلى الألفاظ على أنها وسائل، فلا ترى بأسا في إيراد اللفظ على وجهين أو وجوه، مادام المعنى الذي يقصد بالكلام مستقيما.

ومما يدل على ذلك أيضا أن ورود التخفيف والتهيسير في قراءة القرآن كان بعد الهجرة، وبعد أن دخلت القبائل المختلفة الدين الجديد، يشهد لذلك حديث أبي بن كعب، حينما لقي جبريل النبي ﷺ وهو عند أضاة بني غفار فقال له: «إن الله يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، فإن أمتي لا تطيق ذلك...» الحديث^(١). وحاصل الحديث أن القرآن أنزله الله سبحانه وتعالى على سبعة أحرف توسعا على القارئ، أي أن يقرأ بأي حرف أراد منها لتسهيل قراءته. ويبقى اللفظ القرآني مهما يتعدد أداؤه وتنوع قراءته لا يخرج التباير فيه عن الوجوه السبعة الآتية وهي:

أولا: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(٢)، و﴿أَطْهَرَ لَكُمْ﴾، بنصب (أطهر) ورفعها، وقوله تعالى: ﴿فَنَظَرَهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٣)، و﴿مَيْسَرَةٍ﴾، بنصب السين ورفعها.

ثانيا: الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها،

١- الحديث سبق تخريجه، رواه مسلم، رقم ٢٨٠.

٢- سورة هود: آية ٧٨.

٣- سورة البقرة: آية ٢٨٠.

ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾^(١)، و﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾^(٢)، و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾.

ثالثا: الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغير معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾^(٣)، و﴿إِذَا فُزِعَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾^(٤)، و﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾، مرة بالزاي، ومرة بالراء المهملة في الآيتين.

رابعا: الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾^(٥)، و﴿زَقِيَّةً﴾، وقوله تعالى: ﴿كَالْصُّوفِ الْمَنْفُوشِ﴾، و﴿كَالْعَيْنِ الْمَنْفُوشِ﴾^(٦).

خامسا: الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، نحو قوله تعالى: ﴿وَطَلَعَ مَنْضُودٍ﴾ في موضع ﴿وَطَلَحَ مَنْضُودٍ﴾^(٧).

سادسا: الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةٌ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾^(٨)، و﴿جَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾.

سابعا: الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتُهُ أَيْدِيهِمْ﴾^(٩)، و﴿مَا عَمِلْتُهُ أَيْدِيهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾

١- سورة سبأ: آية ١٩.

٢- سورة النور: آية ١٥.

٣- سورة سبأ: آية ٢٣.

٤- سورة البقرة: آية ٢٥٩.

٥- سورة يس: آية ٢٩.

٦- سورة الفارعة: آية ٥.

٧- سورة الواقعة: آية ٢٩.

٨- سورة ق: آية ١٩.

٩- سورة يس: آية ٣٥.

الْحَمِيدُ ﴿١﴾، وَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ).

ويضاف إلى هذه الأوجه اختلاف اللهجات في الفتح والإمالة، كإمالة (أتى) و(موسى) في قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾^(٢)، وفي الترقيق والتفخيم، مثل ترقيق الراء في: ﴿خَبيراً بَصيراً﴾، وتفخيم اللام في: (الصلاة) و(الطلاق)^(٣)، وفي الهمز والتسهيل، مثل همز (أفلق) من قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، أو تركه مع نقل حركة الهمزة في (أفلق) إلى الدال في (قد)، وفي كسر حروف المضارعة، كقراءة قوله تعالى: ﴿وَسَوْدٌ وُجُوهُ﴾^(٥)، بكسر تاء الفعل، أو كسر همزة (أعهد) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهِدْ إِلَيْكُمْ﴾^(٦)، وفي قلب بعض الحروف وإبدالها، كقراءة الهذليين قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٧)، وفي إشباع ميم الجمع، نحو قراءة قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةٌ السُّوءِ﴾^(٨)، وفي إشمام بعض الحركات، نحو: ﴿وَعِصَ الْمَاءِ﴾^(٩)، بإشمام الكسر رائحة الضم^(١٠).

ومهما اختلف العلماء في تفسير لفظ (سبعة أحرف)، فإن مدلولها يبقى مرتبطاً وشاهداً على التيسير والتسهيل على كل قبيلة من قبائل العرب أن تقرأ منها وفق الحرف الذي اعتادته في لهجتها. وما اختلاف الصحابة في أمر القراءة والرسول ﷺ بين ظهرا نبيهم إلا دليل قاطع على هذه الفسحة

١- سورة لقمان: آية ٢٦.

٢- سورة طه: آية ٩.

٣- في آيات متعددة من القرآن.

٤- سورة المؤمنون: آية ١.

٥- سورة يس: آية ٦٠.

٦- سورة آل عمران: آية ١٠٦.

٧- سورة يوسف: آية ٣٥، وسورة المؤمنون: آية ٢٥، وآية ٥٤، وسورة الصافات: آية ١٧٤، وآية

١٧٨، وسورة الذاريات: آية ٤٢.

٨- سورة الفتح: آية ٦.

٩- سورة هود: آية ٤٤.

١٠- تأويل مشكل القرآن: ٣٦-٣٨.

التي راعت تنوع اللغات واللهجات بين العرب، لأن المبدأ العام في شريعة الإسلام اليسر ودفع المشقة حيثما وجدت، فلا تخلو فريضة من فرائضها من رخصة أو أكثر. ومن الحكمة الإلهية أن يطرد هذا المبدأ في كل أمر تكليفي فيه مشقة متيقنة أو محتملة. وتكليف المسلمين -من العرب وغير العرب- بقراءة القرآن، على نحو لا تختلف فيه الكلمات من حيث أصواتها وحركاتها وسكناتها فيه من المشقة والعسر ما فيه. ومن هنا جاءت كثرة وجوه الاختلاف التي رواها العلماء، بين القراءات متواترها وشاذها، لتدل على أن صور الاختلاف كانت كثيرة جدا. وحين انتشرت الكتابة، وخيف خطر الاختلاف في القراءات الذي ظهرت بوادره في نزاع بسيط حول فضل قراءة صحابي على قراءة صحابي آخر، بل وتخطئة الذين يقرأون بها، مع أن كلا القراءتين مرتبطتان بسندهما المتواتر، حينذاك، جاءت فكرة توحيد رسم المصاحف. وما لا يحتمله الرسم من الزيادة أو النقص وزع على المصاحف العثمانية كلها، بحيث صارت بمجموعها تحتوي على القرآن وفق العرضة الأخيرة التي راجع فيها جبريل عليه السلام الرسول ﷺ مرتين.

ومن يومئذ أجمع الصحابة والتابعون والمتبعون من بعدهم على أن القرآن هو ما بين دفتي المصحف دون سواه، وأن المعول عليه في القراءة هو التلقى من أفواه القرأة الظابطين له، ابتداء من عهد الصحابة إلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولذلك يصح أن يقال إن الرخصة في قراءة القرآن بأكثر من وجه واحد في بعض كلمات القرآن وبعض حروفه كانت دائرتها واسعة جدا في حياة الرسول ﷺ وفي عهد الخليفين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

وفي خلافة عثمان رضي الله عنه ظهرت بوادر الاختلاف المذموم، الذي خيف منه على وحدة الأمة، فدعت الضرورة إلى تضييق دائرة تلك الرخصة تدريجيا إلى أن زالت بتوحيد رسم المصاحف، وإجماع الصحابة على ما في

المصحف الإمام الذي نسخت منه المصاحف كلها. ومن يومئذ بدأت صور الاختلاف تتلاشى، فلم تعد تظهر إلا عند المختصين من العلماء والقراء، يتدارسونها من أجل النظر والتحليل، وبذلك عصمت الأمة من شرور الاختلاف حول القرآن، وكان صنيع الخليفة عثمان في توحيد المصاحف والرسم من أعماله الخالدة التي خلفت له الذكر الحسن طوال الزمن.

الغاية من نزول القرآن على سبعة أحرف

غاية نزول القرآن على سبعة أحرف هي التيسير والتسهيل على الناس في التعامل مع الخطاب القرآني دون مشقة أو عنت، والمرجع في ذلك هو القصة المشهورة التي حدثت بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم في أمر القراءة، قال عمر: «سمعت هشام ابن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها، وكان النبي ﷺ أقرأنيها، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته، فقال له: اقرأ، فقرأ تلك القراءة، فقال: هكذا أنزلت، ثم قال لي: اقرأ، فقرأت، فقال: هكذا أنزلت، ثم قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا منه ما تيسر». فمن قرأه قراءة عبد الله فقد قرأ بحرفه، ومن قرأه قراءة أبي فقد قرأ بحرفه، ومن قرأه قراءة زيد فقد قرأ بحرفه^(١).

ويدل هذا الحديث على أن الخلاف بين الصحابيين، المنتمين إلى قبيلة واحدة هي قريش، والمعاصرين لبعضهما البعض، حيث عابشا نزول الوحي في فترة واحدة، راجع إلى كيفية القراءة لا إلى موضوع القراءة، لا إلى تفسير القرآن وبيان معانيه، فهشام بن حكيم كان في صلاة، والصلاة ليست محل تفسير للقرآن، إذ لا تصح الصلاة بشيء من ذلك، وهو لم يكن في تلاوة القرآن يجتهد، وإنما كان يتبع، لأن القراءة سنة متبعة، وهي

١- تأويل مشكل القرآن: ٣٤-٣٥.

توقيف من الرسول ﷺ، كما أن التفاوت في التلاوة لم يكن من عمل الرسول ﷺ، إنما نزل به الوحي، ومن ثم فكل ما نزل من الوجوه له حكم التنزيل في جميع أحكام القرآن، فكل منها قرآن له أحكام التنزيل، وهذه الوجوه ليست من لغة واحدة، بل هي من لغات عربية متنوعة: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فافقرأوا ما تيسر منه»، والحرف في اللغة يعني اللهجة، والحروف السبعة تعني لهجات سبعا كانت لقبائل فصيحة كل الفصاحة، ولغاتها سليمة كل السلامة، وهي: قريش وكنانة وأسد وهذيل وتميم وضبة وقيس. وقد سمي علماء آخرون قبائل أخرى كالأزد وتيم وربيعة وهوازن وسعد بن بكر، وكلها قبائل تجمع بينها قواسم مشتركة في اللسان والعادات.

وليس المراد بلفظ السبعة العدد، وإنما المقصود هو التوسعة والتيسير، لأن الله تعالى قال في محكم تنزيله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾^(١)، وقال أيضا: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾^(٢)، وقال رسول الله ﷺ: «افقرأوا ما تيسر منه»^(٣)، ولا يلزم من هذه النصوص القطعية أن يكون النبي ﷺ أرسل بلسان واحد فقط، كلسان القرشيين لكونهم قومه، بل أرسل بلسان جميع العرب، لأنه أرسل إليهم جميعا. ولا يرد على هذا أيضا كونه ﷺ بعث إلى الناس كافة عربا وعجما وغيرهم، لأن اللسان الذي نزل به الوحي عربي، وقد بلغه إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغير العرب بألسنتهم.

ولذلك يعتبر نزول القرآن على سبع لغات دليلا على نزوله موسعا وفق أسنة الناطقين بهذه اللغات السبع، حتى غدا ميسور القراءة والأداء. أما الناطقون بهذه اللغات، الفاهمون لكلماتها أو المعتادون لألفاظها، فهم ليسوا أبناء هذه القبائل الناطقة بها فحسب، فإن اللغات العربية متداخلة،

١- سورة إبراهيم: آية ٤.

٢- سورة القمرة: آيات ١٧، ٢٢، ٢٢، ٤٠.

٣- حديث سبق تخريجه.

وبينها قدر كبير من الكلمات والألفاظ المشتركة، فما تشمله هذه اللغات السبع إنما يعم معظم القبائل العربية، لذلك كان إنزال القرآن على سبع لغات كفيلاً بنشر القرآن لما في ذلك من تيسير قراءته وفهمه لجميع العرب إلا ما ندر، والنادر لا حكم له.

ولا يمكن أن تؤدي الأحرف السبعة إلى تسهيل قراءة القرآن وتيسير تعلمه للعرب ما لم تعم معظم ألسنتهم، ولا يتحقق هذا إلا أن تكون هذه الأحرف السبعة سبع لغات من أشهر وأفصح لغات العرب في آن واحد، وهذا مقتضى نصوص الأحاديث الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف، وهو مقتضى المقارنة بين فوارق القراءات وبين فوارق اللغات العربية ولهجاتها، وهذا ما احتج له ابن جني في اختلاف اللغات مدللاً على سعتها، حيث قال: «اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويؤخذ إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتهما، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنسا بها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا، ألا ترى إلى قول النبي ﷺ: «نزل القرآن بسبع لغات، كلها شاف كاف»^(١).

ويذهب جلال الدين السيوطي معززا سعة اللغات ببيان سببها وهو الاختلاف، حيث احتج في ذلك بقول الأخصش: «اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد أخذاً من صحة القياس حظاً»^(٢). ويورد في موضع آخر قول ابن فارس في سبب اختلاف

١- الخصائص لابن جني: ١٠/٢.

٢- المزهري: ٥٥/١-٥٦.

اللغات: «يقع في الكلمة الواحدة لغتان كقولهم: الصَّرام والصَّرام، الحِصاد والحِصاد. ويقع في الكلمات ثلاث لغات نحو: الزُّجاج والزُّجاج والزُّجاج.. ويقع في الكلمة أربع لغات نحو: الصِّداق والصِّداق والصِّداق والصِّداق. ويكون فيها خمس لغات نحو: الشَّمال والشَّمَل والشَّمَال والشَّمَل والشَّمَل. ويكون فيها ست لغات نحو: قُسْطاط وقِسْطاط وقِسْطاس وقِسْطاط وقِسْطاط وقِسْطاط. ولا يكون أكثر من هذا»^(١).

وتعرض ابن قتيبة والرازي وابن الجزري والسجستاني إلى تفسير حديث نزول القرآن على سبعة أحرف لغات، فذهبوا في آرائهم إلى تصنيف الفوارق بين لغات القبائل إلى سبعة أصناف وسموها وجوها، واعتبروها هي الأحرف السبعة التي نصت عليها الأحاديث، لأن الحرف يطلق في اللغة على الوجه. ومن ثم كانت هذه الأوجه السبعة كما حددها هؤلاء العلماء تمثل الفوارق الممكنة بين اللغات السبع التي نزل القرآن عليها، ولا ينبغي عندئذ الاعتداد بهذه الفوارق سواء أزدت عن السبعة أم نقصت^(٢)، لأن ذلك لا يخرج عن الفوارق القائمة بين اللغات العربية قاطبة.

ولا أظن، في نهاية الحديث عن العلاقة التي تربط نزول القرآن على سبعة أحرف بالسهولة، أن أي تفسير لهذه الأحرف خارج الأوجه اللغوية يمكنه أن يخدم معنى النص الذي يفيد التيسير بوضوح وجلاء، وهو: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما (تيسر) منه»، فمن أين يأتي التيسير إن لم يأت من الوسيلة أو الآلة، وهي اللغة التي يدل عليها لفظ الحرف المنصوص عليه في الحديث بلفظ الجمع، وهذا ما يبرز أيضا إمكان قراءة الكلمة الواحدة من القرآن بعدة قراءات، مما يحصل به تيسير القرآن للذكر حقا، لأن هذه القراءات جميعا لا تخرج عن اللغات السبع التي نزل بها القرآن. وكل ما يشق على العربي مما ليس من لغته يجد له قراءة مُنزلة

١- المزمهر: ١/ ٢٦٠.

٢- الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها لضياء الدين عتر: ١٨٠-١٨١.

من الله موافقة للغته، بإمكانه أن يقرأ بها.

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى نقطة هامة، وهي أن التوسعة والتيسير هما أمران كانا في حدود القراءة والمشاهدة، ولم يتجاوز ذلك إلى الكتابة، وبقي رسم المصحف هو الفيصل الذي حفظ على القرآن وحدة الصورة، ونفى عنه تسرب الوجوه المفسدة للنص، يضاف إلى ذلك مراجعة جبريل عليه السلام لرسول الله ﷺ كل عام لما ينزل عليه من الوحي، فكان ذلك مجتمعا ضامنا لوحدية النص القرآني وضابطا له، وعاصما له من كل زيادة أو نقص أو تبديل أو تحريف أو تصحيف.

المبحث الثاني:

وظيفة القراءات المفسرة

نادرا ما نجد في القراءات القرآنية اختلافا يخلو من تغير دلالي، بل إن الاختلاف بين قراءتين، ولو من الناحية الصوتية، يؤدي غالبا إلى تعدد المعنى وتنوعه، أي إلى خدمة المنطوق من القراءتين، فالزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى. ولهذا يرى الشيخ الطاهر بن عاشور أن على المفسر أن يكون ملما بالقراءات، وأن يبين اختلافها، لأن في ذلك توفيرا لمعاني الآيات، فيقوم تعدد القراءات مقام تعداد كلمات القرآن^(١). فبالقراءات تتكشف معاني الآيات، وبها يترجح بعض الوجوه على بعض، عندما تتفاوت من حيث السند، كما أن بها تعرف وجوه النطق بالحروف والحركات في مخارجها وصفاتها، وتعرف كفايات الأداء، وما يترتب على ذلك من إعجاز ليس فقط في نظم القرآن ومعانيه، بل في تركيب الألفاظ وحروف الكلمة.

أضف إلى ذلك مزية حفظ اللغة من خلال اختلاف وجوه الأداء، وذلك بالتلقي عن القراء من الصحابة بالأسانيد الصحيحة، وهذا ما يدل على أن للقراءات أهمية كبرى في التفسير، لأنها تمثل سعة وجوها، كما يدل على أن للقراءات أهمية كبرى في التفسير لأنها تفيد الفقيه في فقه النصوص واستنباط الأحكام. ولهذا رأينا أبا الحجاج مجاهد بن جبر، وهو من الأئمة المفسرين، يهتم كثيرا ببيان أثر القراءات في التفسير، وهو الذي ورد عنه قوله: «عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات، أوقفه عند كل آية، أسأله فيم نزلت وكيف كانت»^(٢). وقال: «لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير مما سألت»^(٣).

١- التحرير والتنوير: ٥١/١-٥٦.

٢- تفسير الطبري: ١ / ٦٥ و ٢ / ٤٠٤، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأحمد بن عبد الله الأصفهاني: ٣/٢٧٩-٢٨٠.

٣- سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي: ٤/٤٥٤.

ومعنى كلام مجاهد بن جبر هذا أن التفسير يفيد من اختلاف القراءات، وكل قراءة اختلفت مع أختها، ولو في حركة فقط، لا يخلو الاختلاف بينهما من زيادة في الإيضاح واتساع في المعنى، والأمثلة على هذا كثيرة، منها قراءة الحسن البصري: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾^(١)، بواو ساكنة بعد الهمزة، على ما يقتضيه رسم المصحف، وقد نسب أبو حيان قراءة (سأوريكم)، بإشباع المد بعد الهمز إلى قبائل الحجاز، بل قال: «وهي أيضا في لغة أهل الأندلس، كأنهم تلقنوها من لغة الحجاز، وبقيت في لسانهم إلى الآن»^(٢)، ولهذا الرسم الإملائي وجه يحيل على معنى زائد، إذ هو موضع وعيد وإغلاظ، فمكن الصوت فيه.

واختلاف الأصوات هو فرع من اختلاف القراءات، وهو يخدم المعنى، كما يتضح من قراءة الآية السابقة بإسكان الواو بعد الهمز أو بمدّه. وواضح كذلك أن الاختلاف بين القراءتين، ولو كان صوتيا محضاً، له مزيد تعلق بالتفسير، لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد بين المراد من نظيره في قراءة أخرى، أو قد يثير معنى جديداً، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة، ومن ذلك مثلاً قراءة الإمام علي وأبي رجاء وابن يعمر وغيرهم: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾^(٣)، بالعين المهملة، وقراءة الجماعة: (قَدْ شَغَفَهَا)، بالعين المعجمة. ويرى ابن جني في القراءة بالعين المهملة أن حبه وصل إلى قلبها فكاد يحرقه لحدته، وفي القراءة بالعين المعجمة أنه فرق شغاف قلبها حتى وصل إليه، فالفرق كما ترى دقيق رقيق بينهما، وإن كان المأل واحد^(٤).

ومن ذلك مثلاً ما يؤديه صوت المد من وظيفة بلاغية، كالتعظيم في نحو قوله تعالى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ)، ويسمى مد

١- سورة الأعراف: آية ١٤٥.

٢- البحر المحيط: ٤/٣٨٩.

٣- سورة يوسف: آية ٣٠.

٤- المحتسب: ١/٣٣٩.

المبالغة، قال ابن مهران في كتاب المدات: «إنما سمي مد المبالغة لأنه زيد للمبالغة في نفي الإلهية سوى لله تعالى. قال: وهذا مذهب معروف عند العرب، لأنها تمد عند الدعاء، وعند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة»^(١).

ولا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه - من مثل ما رأينا - مرادا في خطاب الله تعالى إلى خلقه، وذلك حتى يقرأ القراء بوجوه، فتكثر من جراء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر من مختلف القراءات مجزءا عن آيتين فأكثر، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن. ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى.

وهكذا أيضا بدا من تغيير المبنى تغيير المعنى، وهو ما ينتج من الاختلاف على المستوى الصوتي للقراءة في بلورة المعنى وإيضاحه وتقويته، ولذلك لم تزل العلماء تستبطن من كل حرف يقرأ به القارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر، والقراءات حجة الفقهاء في الاستنباط وحجتهم في الاهتداء إلى سواء الصراط^(٢).

ومن القراءات ما كانت إحداها حاملة لمعنى مغايرا تماما لصاحبيتها، وذلك من قبيل التعدد في المعنى أيضا، ولهذا أخطأ من قال في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾^(٣)، إنه قصص القرآن، واستدل بقراءة أبي الجوزاء: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ)، وهو بعيد، بل هذه القراءة أفادت معنى غير معنى القراءة المشهورة.

وهذا ضرب من وجوه الإعجاز الذي حدا ببعض العلماء إلى التساؤل عما

١- الإتيان: ٢٧٤/١.

٢- إتحاف فضلاء البشر: ٥/١. ولطائف الإشارات: ١٧١/١.

٣- سورة البقرة: آية ١٧٩.

إذا قرئت الآية بقراءتين، هل معنى هذا أن الله قال بهما جميعاً؟، ثم أورد السيوطي قول أحد هؤلاء العلماء، وهو أبو الليث السمرقندي الذي يحكي رأيين، أحدهما أن الله قال بهما جميعاً، والثاني أن الله قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن تقرأ بقراءتين، ثم اختار توسطاً، وهو أنه إن كان لكل قراءة تفسير يغير الأخرى، فقد قال بهما جميعاً، وتصير القراءتان بمنزلة آيتين، وإن كان تفسيرهما واحداً، فإنما قال بإحدهما، وأجاز القراءة بهما لكل قبيلة، على ما تعود لسانهم، فإن قيل: «إذا قلتم إنه قال بإحدهما، فأبي القراءة تين هي؟ قلنا: التي بلغة قريش»^(١). وهذا ما يدل دلالة واضحة على أن معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة بحسب قراءة مخصوصة، ضرورة ملحّة، وذلك أنه قد يرد عنهم تفسيران في الآية الواحدة مختلفان، فيظن ظان بأنه اختلاف وليس باختلاف، وإنما كل تفسير على حسب القراءة التي ورد بها.

وقد تعرض السلف من العلماء لذلك، فأخرج ابن جرير في قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكَّرَتْ أَبْصَرُنَا﴾^(٢)، من طرق عن ابن عباس وغيره، أن (سكّرت) بمعنى (سدت)، ومن طرق أنها بمعنى (أخذت). ثم أخرج عن قتادة قال: من قرأ (سكّرت) مشددة، فإنما يعني (سدت)، ومن قرأ (سكّرت) مخففة، فإنه يعني (سحرت)، وهذا الجمع من قتادة نفيس بديع.

ومثله قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطَرَانٍ﴾^(٣)، أخرج ابن جرير عن الحسن أن القطران هو الذي تهنأ به الإبل، وأخرج من طرق عنه وعن غيره أنه النحاس المذاب، وليس بقولين، وإنما الثاني تفسير لقراءة من قرأ (قَطَرَانٍ)، بتنوين (قطر)، وهو النحاس، و(آن) شديد الحر، كما

١- الإتيان: ٢٢٦/٢-٢٢٧.

٢- سورة الحجر: آية ١٥.

٣- سورة إبراهيم: آية ٥٠.

أخرجه ابن أبي حاتم هكذا عن سعيد بن جبير.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، قال السيوطي: «والكافل ببيانها كتابنا» أسرار التنزيل^(١).

اعتماد التفسير القرآني على المعرفة بلغات العرب:

التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ^(٢). والتفسير مأخوذ من الفسر، وهو الكشف والإظهار. ويقال هو مقلوب السُفر، تقول: أسفر الصبح، إذا أضاء، وقيل مأخوذ من التفسيرة وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض.

وأما في الاصطلاح فلهم فيه عبارات أحسنها قول أبي حيان: «هو علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بالألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمل عليها حال التركيب وتتمت ذلك». وقال: «هو علم يبحث فيه عن أحوال القرآن العزيز من حيث دلالاته على مراده بحسب الطاقة البشرية». ويدل ذلك على أن التفسير يتناول ما يتعلق بالرواية والتأويل، أي الدراية، قال أبو حيان: «فقولنا علم: جنس، وقولنا: يبحث فيه عن كيفية النطق بالألفاظ القرآن: هو علم القراءة، وقولنا: مدلولاتها: أي مدلولات تلك الألفاظ، وهذا علم متن اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم، وقولنا: وأحكامها الإفرادية والتركيبية، هذا يشمل علم الصرف والبيان والبدیع، وقولنا: ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، يشمل ما دلالاته بالحقيقة، وما دلالاته بالمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً، ويصد عن الحمل عليه صاد، فيحمل على غيره، وهو المجاز، وقولنا: وتتمت ذلك،

١- الإقتان: ٤/١٩٣-١٩٤.

٢- البرهان: ١٣/١.

هو مثل معرفة النسخ وسبب النزول، وقصة توضيح بعض ما أبهم من القرآن ونحو ذلك»^(١).

وكان التفسير في بداية نشأته يدور على ألسنة رجال اللغة، وكانت القراءات الحقل الذي برز فيه العديد من اللغويين، لأنهم هم الذين اشتغلوا بتوجيهها وتوظيفها في مجال التفسير، كما أن الدراسات البلاغية والبيانية والنقدية كانت كلها بين أيدي اللغويين والأدباء من أصحاب البيان، كابن سلام الجمحي وابن قتيبة والجاحظ وغيرهم. ومعلوم أن اللغة أو علم العربية هو العمود الفقري الذي يقوم عليه علم التفسير، وذلك لأن الله تعالى أنزل كتابه بالعربية، فقال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٣).

ولهذا بذل العلماء القدامى جهودهم في معرفة معاني كلام العرب، وأساليب مخاطباتهم، وطرق محاوراتهم، وحفظ أشعارهم وخطبهم، وقد حث الصحابة على فعل هذا واستحسنوه. روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قام يوماً على المنبر فقال: «يا أيها الناس ما تقولون في قول الله عز وجل: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾^(٤)، فسكت الناس، فقام شيخ من بني هذيل، فقال: هي لغتنا يا أمير المؤمنين، التخوف: التنقص. فقال عمر: أتعرف العرب ذلك في أشعارهم؟ قال: نعم، قال شاعرنا أبو كبير الهذلي: تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرْدًا كَمَا تَخَوَّفَ عُوْدَ النَّبْعَةِ السَّفِينُ^(٥)

فقال عمر: يا أيها الناس عليكم بديوانكم، شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير

١- التعبير في علم التفسير للسيوطي: ٢٦-٢٨.

٢- سورة الشعراء: آية ١٩٢.

٣- سورة الزخرف: آية ٢.

٤- سورة النحل: آية ٤٧.

٥- البيت في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٠١/٣-٢٠٢، والرواية فيه: تخوف السير... والبيت

أيضاً في الموضع في التفسير للسمرقندي: ١٤ والإيتقان: ١٥٧/٢.

كتابكم ومعاني كلامكم»^(١).

وقال عبد الله بن عباس: «الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه. وعنه أيضا قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب»^(٢). ويبين ذلك مسائل نافع بن الأزرق الخارجي - إذا صحت - لابن عباس عن حروف من القرآن ومعانيه، وطلبه بيان ذلك من كلام العرب وأشعارها، فكان ابن عباس يجيبه عن مسأله ويأتي على كل حرف غريب بيتا من أشعار العرب يوضحه، مما يدل على سعة معرفة ابن عباس وحفظه لأشعار الجاهلية. وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحفظ كثيرا من أشعار الجاهلية، وأنها روت اثني عشر ألف بيت للبيد بن ربيعة^(٣).

ولغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق، لأن كتاب الله جل ثناؤه نزل بأفصح لغات العرب، وغير جائز توجيه شيء منه إلى الشاذ من لغاتها، وله في الأفصح الأشهر معنى مفهوم ووجه معروف^(٤)، ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية. ولا يلزم من وجود وجه في اللغة وجود قراءة به، لأن القراءة توقيفية، وينبغي أن تصح قواعد العربية بالقراءة لا أن تصح القراءة بقواعد العربية، فالقراءة تقوم على الأصح في الأثر والأصبط في الرواية، وإذا ثبتت لم يردها قياس نحو ولا فشو لغة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلِّمْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾^(٥)، حيث رفع (سلام) بضمير من مثل (عليكم) وما أشبهه،

١- جامع البيان: ١٠/١١٠.

٢- الإتيان: ٢/١٥٧.

٣- الموضح في التفسير لأبي النصر أحمد السمرقندي: ١٢-١٥.

٤- جامع البيان: ١٢/٢٢٢.

٥- سورة الزخرف: آية ٨٩.

ولو كان: (وقلّ سلاماً) ، كان صواباً، كما قال تعالى في سورة أخرى: ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ﴾^(١)، ولم يقرأ أحد من القراء في الآية السابقة بالنصب أبداً^(٢)، وذلك لأن القراءة جرت على الأثر والرواية، ولم تجر على ما يجيزه القياس ومذاهب العربية.

وقد أحصى السيوطي في كتابه «الإتقان» مجموعة من الأخطاء وقع فيها بعض المفسرين، فاشتراط عليهم، إلى جانب إمامهم بالعربية، الإمام بالقراءات وبالرسم كذلك، فعقد في كتابه المذكور فصلاً خصصه للشروط التي يجب على الناظر في كتاب الله أن يعلمها، وجمع في هذا الفصل نكتاً طريفة، وهو يتحدث عن هذه الشروط التي نذكر منها هاهنا أهمها:

الأول: على الناظر في كتاب الله أن يكون ملماً بالعربية، لئلا يخرج على ما لم يثبت، كقول أبي عبيدة في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾^(٣)، إن الكاف قسم، حكاها مكي وسكت عليه، فشنع ابن الشجري عليه في سكوته. ويبطله أن الكاف لم تجئ بمعنى القسم، وإطلاق (ما) الموصولة على لفظ الجلالة (الله)، وربط الموصول بالظاهر، وهو (الله)، وهو فاعل (أخرجك)، وباب ذلك الشعر. وأقرب ما قيل في الآية: إنها مع مجرورها خبر محذوف، أي هذه الحال من تفيلك الغزاة على ما رأيت في كراهيتهم لها، كحال إخراجك للحرب في كراهيتهم لها. وكقول ابن مهران في قراءة: ﴿إِنَّ الْبَقْرَةَ تَشَبَهَتْ﴾^(٤) بتشديد التاء: إنه من زيادة التاء في أول الماضي، ولا حقيقة لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة: (إِنَّ الْبَقْرَةَ تَشَابَهَتْ)، بتاء الوحدة، ثم أدغمت في تاء (تشابهت)، فهو إدغام من كلمتين.

الثاني: أن يتجنب الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة واللغات الشاذة...

١- سورة هود: آية ٦٩.

٢- معاني القرآن للفراء: ٣٨/٣.

٣- سورة الأنفال: آية ٥.

٤- سورة البقرة: آية ٦٩.

ولا يجوز له أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء، فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف، ومن ثم خطئ من قال في قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِ﴾^(١)، بالجر أو النصب، إنه عطف على لفظ (الساعة) من قوله تعالى: (وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ)^(٢)، في الآية قبلها، أو عطف على محلها لما بينهما من التباع، والصواب أنه قسم أو مصدر (قال) مقدرًا. ومن قال في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٣)، إن أصله (أحسنوا)، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضم، لأن باب ذلك الشعر، والصواب تقدير مبتدأ: أي هو أحسن. ومن قال في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَصَبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرِبْكُمْ كَيْدُهُمْ﴾^(٤)، بضم الراء المشددة، إنه من باب:

يَا أَقْرُعُ بَنِّ حَابِسٍ يَا أَقْرُعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ^(٥)

لأن ذلك خاص بالشعر، والصواب أنها ضمة اتباع، وهو مجزوم.

ومن قال في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(٦)، إنه مجرور على الجوار، لأن الجر على الجوار في نفسه ضعيف شاذ، لم يرد منه إلا أحرف يسيرة، والصواب أنه معطوف على قوله تعالى: (برؤوسكم)، على أن المراد به مسح الخف.

قال ابن هشام: «وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح،

١- سورة الزخرف: آية ٨٨.

٢- السورة نفسها: آية ٨٥.

٣- سورة الأنعام: آية ١٥٤.

٤- سورة آل عمران: آية ١٢٠.

٥- الرجز لجرير بن عبد الله البجلي، وكان جرير البجلي تافه هو وخالد بن رطأة الكلبى إلى الأقرع بن حابس التميمي، وكان عالم العرب في زمانه، فقال جرير هذا الرجز عند المنافرة، وهو الكتاب لسبويه: ٦٧/٢ والمفصل لابن يعيش: ١٥٨/٨، والخزانة للبيدادي: ٢٩٦/٣، ٦٤٣، والهمع للسيوطي: ٧٢/١، و٦١/٢، وأمالى ابن السجري: ٨٤/١.

٦- سورة المائدة: آية ٦.

فلا حرج على مخرجه، كقراءة: ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، قيل: الفعل ماضٍ، ويضعفه إسكان آخره، وإنابة ضمير المصدر على الفاعل، مع وجود المفعول به، وقيل: مضارع، أصله (نُجِّي)، بسكون ثانيه، ويضعفه أن النون لا تدغم في الجيم، وقيل: أصله (نُجِّي)، بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، فحذفت النون، ويضعفه أن ذلك لا يجوز إلا في التاء»^(٢).

الثالث: أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، ومتى لم يتأملها اختلطت عليه الأبواب والشرائط، ومن ثم خطئ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ﴾^(٣)، إنهما عطف بيان، والصواب أنهما نعتان لاشتراط الاشتقاق في النعت، والجمود في عطف البيان.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمِ أَهْلِ النَّارِ﴾^(٤)، بنصب (تخاصم) على إنه صفة للإشارة، لأن اسم الإشارة إنما ينعت بذي اللام الجنسية، والصواب كونه بدلا.

الرابع: أن يراعي في كل تركيب ما يشاكله، فربما خرج كلاما على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، ومن ثم خطئ من قال في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٥)، إن الإسم الكريم مبتدأ، والصواب أنه فاعل، بدليل قوله تعالى: (لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)^(٦).

وكذا إذا جاءت قراءة أخرى في ذلك الموضع بعينه تساعد أحد الإعرابين،

١- سورة الأنبياء: آية ٨٨.

٢- الإيقان: ٢٦٢/١.

٣- سورة الناس: آيتان ٢-٣.

٤- سورة ص: آية ٦٤.

٥- سورة الزخرف: آية ٨٧.

٦- السورة السابقة نفسها: آية ٩.

فينبغي أن يترجح، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾^(١)، قيل: التقدير: (ولكن ذا البر)، وقيل: (ولكن البرُّ برُّ مَنْ ءَامَنَ)، ويؤيد الأول أنه قرئ: (وَلَكِنَّ الْبَارَ).

وقد يوجد ما يرجح كلا من الاحتمالات، فينظر في أولها، نحو: ﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾^(٢)، فموعدا محتمل المصدر، ويشهد له: (لا نُخَلِّفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ)، وللزمان، ويشهد له قوله تعالى: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾^(٣)، وللمكان، ويشهد له (مَكَانًا سِوَى). وإذا أعرب (مكانا) بدلا منه لا ظرفا لـ(نخلفه) تعين ذلك.

الخامس: أن يراعي الرسم، ومن ثم خطيء من قال في ﴿سَلَسِيْلًا﴾^(٤): إنها جملة أمرية، أي (سَلَّ سَبِيْلًا)، أي طريقا موصلة إليها، لأنها لو كانت كذلك لكتبت مفصولة^(٥).

ويظهر من هذا أن التفسير بالقراءات أو القراءات المفسرة هو نوع من أنواع التفاسير التي وردت عن العلماء بلغة التزليل، وقد قسم الإمام ولي الله الدهلوي المفسرين إلى أصناف، وذكر منهم تفسير القراء الماهرين، وهم الذين اهتموا برواية القراءات المأثورة عن شيوخهم في القرآن الكريم، ولم يدعوا دقيقا ولا جليلا في هذا الباب إلا جاءوا به. ثم ذكر إلى جانبهم تفسير المحدثين، وهم الذين قصدوا إلى رواية الآثار المتعلقة بالآيات القرآنية، سواء كان ذلك حديثا مرفوعا أو موقوفا أو مقطوعا أو خبرا اسرائيليا. وتفسير المتكلمين، وهم طائفة تناولوا آيات الصفات وأسماء الله تعالى بالتأويل، فما لم يوافق منها في ظاهرها مذهب التأويل صرفوها

١- سورة البقرة: آية ١٧٧.

٢- سورة طه: آية ٥٧.

٣- سورة طه: آية ٥٨.

٤- سورة الإنسان: آية ١٨.

٥- الإتيان للسبوطي: ٢٦٢/١-٢٦٧.

عن ظاهرها. وتفسير الفقهاء الأصوليين، وهم الذين صرفوا عنايتهم إلى استنباط الأحكام الفقهية وترجيح بعض الاجتهادات على بعض، وتفسير النحاة واللغويين، وهم الذين اشتغلوا ببيان لغة القرآن وإعرابه، وأوردوا الشواهد الكثيرة من كلام العرب في كل باب من الأبواب. وتفسير الأدباء، وهم الذين توجهوا إلى إشباع الكلام في اللطائف والنكات، وإبراز المعاني والبيان للكلم القرآني، وأوفوا الكلام حقه، فجاؤوا بآيات البلاغة وروائع البيان. وتفسير الصوفية المتسكين، وهم الذين اعتنوا ببيان لطائف السلوك وعلم الحقائق بأدنى مناسبة لغوية للآيات الكريمة^(١).

ويدل هذا التصنيف على أن التفسير مجال واسع، وهو مقصد كل من ينشد الإمام بمراد خطاب الله تعالى إلى خلقه، ولذلك توجهت كل طائفة من المفسرين إلى استخراج المقاصد الكامنة في النص القرآني، كل حسب اجتهاده، وحسب اعتماده على ما أثر من أخبار في مجال تخصصه.

ولم يظهر هذا التصنيف إلا بعد أن صارت المعارف علوماً، ودونت الكتب وصار للتفسير مناهج، محصته في صنفين أساسين: تفسير نقلي مسند إلى الآثار المنقولة عن السلف، وهي معرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، ومقاصد الآي، وقراءات الصحابة والذين نقلوا عنهم، وكل ذلك لا يعرف إلا بالنقل عن الصحابة والتابعين. والتفسير الثاني هو الذي يرجع إلى اللسان من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب^(٢).

وقبل أن يصبح للتفسير مناهج كانت العرب في غنى عنه، لأن القرآن نزل بلغتها وعلى أساليب بلاغتها، فكانوا كلهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه، وكان ينزل جملاً جملاً، وآيات آيات لبيان التوحيد

١- الفوز الكبير في أصول التفسير للإمام ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي: ١٠٤-١٠٥.

٢- مقدمة ابن خلدون: ٥٥٢-٥٥٤.

والفروض الدينية بحسب الوقائع، وكان النبي ﷺ يبين المفضل، ويميز الناسخ من المنسوخ، ويعرفه أصحابه فيعرفونه، وعرفوا سبب نزول الآيات ومقتضى الحال منها منقولاً عنه، وكان الصحابة يربطون بين تلاوة القرآن وفهمه، فعاشوا مع الخطاب القرآني بكل وجدانهم، ووعوه بكل عقولهم، وترجموا تعاليمه سلوكاً عملياً في حياتهم.

المبحث الثالث:

الغاية من القراءات المفسرة

يمكن لقارئ القرآن أن يدرك معانيه من خلال كيفية القراءة التي يقرأ بها، أي بنهج الطريقة الصوتية المعتبرة التي تراعي مخارج الحروف وصفاتها ومقادير الغنات والمدات والإمالات والتسهيل والهمز والتحقيق وغيره من كفيات النطق مما يجعله علماء التجويد في مكافحة للحنين الخفي والجلي، والجلي هو لحن الإعراب والخفي هو لحن الأداء.

ويمكن لقارئ القرآن أن يصل من خلال القراءة المعتبرة إلى تفسير كلام الله تعالى، لأنها تمكنه من التأمل والتدبر، والوقوف عند معاني الآي بتمعن. والقراءة المفسرة لا تقتصر على مجرد التخفيف والتسهيل على السنة الناطقين العرب إبان تنزيل القرآن مراعاة للهجاتهم المختلفة وقواعد أسنتهم، وإنما تعني كذلك البحث عن المعاني وعن الصور البيانية الموصولة بإعجاز القرآن، التي تدل عليها وجوه القراءات المختلفة، وبذلك تتعدى غرض التسهيل إلى أغراض أخرى يمكن إجمالها فيما يلي:

الغرض الأول: تكامل المعاني، أي التكامل الفكري، لأن اختلاف القراءات في الآية الواحدة قد يؤدي إلى تعدد المعنى واختلافه، وقد تتكامل القراءة مع الأخرى لتأدية معنى أشمل مما تؤديه كل واحدة منهما، فتقوم القراءتان أو أكثر مقام تعدد الآيات.

الغرض الثاني: التكامل في الأداء البياني لما يراعى في النص من توجيهه، مرة بأسلوب الحديث عن الغائب، وتوجيهه أخرى بأسلوب الخطاب المباشر، وفي ثالثة في توجيهه بالبناء للمعلوم، وفي رابعة في توجيهه بالبناء لما لم يذكر فاعله...

الغرض الثالث: التنوع في الأداء الفني الجمالي مع ما قد يتضمنه من دلالات فكرية وبيانية، مثل جعل فعل الشرط بصيغة الفعل الماضي في قراءة، وجعله بصيغة الفعل المضارع في قراءة أخرى^(١).

وقد ينصرف الذهن مباشرة عند ذكر القراءة المفسرة إلى قراءة الرسول ﷺ التي وصفتها أم سلمة رضي الله عنها، وهي تتعتها «قراءة مفسرة حرفاً حرفاً»، ثم شرح أنس رضي الله عنه هذا القول بالقيضية التي تمكن من التدبر والتأمل، فقال بعد ما سئل عن قراءة الرسول ﷺ: «كانت مدياً ثم قرأ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) يمد (الله) ويمد (الرحمن) ويمد (الرحيم)^(٢). ويؤيد هذا أيضاً ما وصفته عائشة رضي الله عنها بقولها: «كان ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها» وقال البراء: «كان ﷺ يقرأ في العشاء: ﴿وَاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ﴾^(٣)، فما سمعت أحداً أحسن صوتاً أو قراءة منه»^(٤).

ومعنى هذا أن قراءة الرسول ﷺ كانت ترتيلاً مترسلاً، لا هذاً ولا عجلة، بل قراءة مفسرة حرفاً حرفاً، وكان يقطع قراءته آية آية، ويمد عند حروف المد، وكان يتغنى بقراءته، ويرجع صوته بها أحياناً^(٥). وفي الصحيحين عن ابن مسعود، أن رجلاً قال له: «إني أقرأ المفصل في ركعة واحدة»، فقال: «هذا كهذا الشعر، إن قوماً يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ولكن إذا وقع في القلب، فرسخ فيه نفع». وأخرج الأجرى عن ابن مسعود قال: «لا تنثروه نثر الدقل، ولا تهذوه هذا الشعر، قفوا عند عجائبه، وحركوا به القلوب، ولا يكون هم أحدهم آخر السورة»^(٦)، ويستفاد من كلام الرسول ﷺ ومن

١- قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل لعبد الرحمان حينكة الميداني: ٧٢٢-٧٢٣.

٢- سنن الترمذي: ١٥٨/٥، ١٩٨، كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، حيث رقم ٢٩٢٧.

٣- سورة التين: آية ١.

٤- لطائف الإشارات: ٢١٠/١.

٥- المرجع السابق نفسه: ٢١٠/١-٢١١.

٦- لطائف الإشارات: ٢١٠/١.

تعامله وتعامل صحابته مع القرآن أنه لا خير في قراءة لا تدبر فيها، وقد سأل رجل ابن عباس، فقال: إني سريع القراءة، وإني أقرأ القرآن في ثلاث، فقال: لأن أقرأ البقرة في ليلة وأدبرها وأرتلها أحب إلي من أن أقرأ كما تقول^(١).

يدل هذا على أن المقصود بالقراءة: التدبر والتأمل، والوقوف عند المعنى للتعلم، فهو المقصود الأعظم والمطلوب الأهم، وبه تشرح الصدور، وتستنير القلوب، قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكًا لِكَيْتَرُوا آيَاتِهِ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾^(٣)، وصفة ذلك أن يشتغل القلب بالتفكير في معنى ما يلفظ به صاحبه، فيعرف معنى كل آية، ويتأمل الأوامر والنواهي، ويعتقد قبول ذلك، فإن كان مما قصر فيه، اعتذر واستغفر، وإذا مر بآية رحمة سأل واستبشر، أو مر بآية عذاب أشفق وتعوذ، وإذا مر بآية تنزيه نزه وعظم، أو آية دعاء تضرع وطلب. أخرج مسلم عن حذيفة قال: «صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة، فافتتح البقرة ثم النساء ثم آل عمران، فقرأها، يقرأ مترسلا، إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، وإذا مر بسؤال سأل، وإذا مر بتعوذ تعوذ»^(٤).

ومن صفات القراءة المفسرة كذلك: التنوع الصوتي في أسلوب القراءة، فالصوت لا يتغير أثناء الأداء من مقام إلى آخر، إلا إذا انتقل السياق من معنى إلى آخر، ولذلك ورد في الآثار أن المجال الصوتي المحض للقراءات يؤثر في الدلالة. وكانت القراء ترى أن من الآداب إذا قرأ قارئ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِيرُ بْنُ اللَّهِ﴾^(٥)، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ

١ - فضائل القرآن لأبي عبيد: ٢٢٦/١.

٢ - سورة ص: آية ٢٩.

٣ - سورة النساء: آية ٨٢.

٤ - الإتيان: ٢٩٩/١-٣٠٠.

٥ - سورة التوبة: آية ٣٠.

مَعْلُومَةٌ ﴿١﴾، أن يخفض بها صوته، كذلك كان النخعي يفعل. وهذا من توظيف نبرات الصوت في تلوين المعنى وحسن تأديته (٢).

ولذلك يسن تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها، وتغييره حسب مقامات الآي المختلفة، لحديث ابن حبان وغيره: «زينوا القرآن بأصواتكم» (٣)، وقد كان القراء وعلماء القرآن يحثون على تحسين الصوت بالقرآن، فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا.

وتحسين القراءة يهدف إلى صيانة حروف القرآن من التبديل والتحريف، فيصبح من هذا المنطلق واجبا، لأنه لا توجد رخصة في تغيير أو تبديل لفظ من القرآن، وقد قال الله تعالى معززا هذا الوجوب ومخاطبا لرسول الله ﷺ خصوصا ولأمته عموما: ﴿وَرَوَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ (٤)، فلم يقتصر سبحانه وتعالى على الأمر بالفعل، حتى أكده بالمصدر، اهتماما به، وتعظيما له، ليكون عوننا على تدبر القرآن وتفهمه، وكذلك كان رسول الله ﷺ يفعل. ومن ثم رأى كثير من العلماء أن التجويد واجب في حق كل مكلف، ويشهد لهذا الرأي قوله تعالى، وهو يخبر عن نزول القرآن مرتلا: ﴿وَوَكَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ (٥)، ثم أمر بعد ذلك عباده بترتيله. ووردت في حق ذلك نصوص كثيرة من السنة النبوية تؤيد ما جاء في الحث على تحسين الصوت بالقرآن وترتيله، وقد كان عبد الله بن مسعود ممن أعطي في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله حظا عظيما، والشاهد لذلك قوله ﷺ: «من أحب أن يسمع القرآن غضا كما أنزل، فليسمع قراءة ابن أم عبد» (٦)، يعني عبد الله بن مسعود. وأورد القسطلاني في لطائفه قول أبي عثمان النهدي الذي يقول فيه: «صلى بنا

١- سورة المائدة: آية ٦٤.

٢- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ١/٢٩-٣٠.

٣- المستدرک للحاکم: ١/٥٧١.

٤- سورة المزمل: آية ٣.

٥- سورة الفرقان: آية ٣٢.

٦- حديث رواه البخاري، ذكره القسطلاني في لطائف الإشارات: ٢١٠.

ابن مسعود المغرب فقراً ب (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، ولوددت أنه قرأ بسورة البقرة، من حسن صوته وترتيله»، وذكر أيضاً أنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته، ويقول القسطلاني كذلك: «ولله در قاضي طيبة، وإمام مسجدها، صلاح الدين بن صالح بن علام، أقر بحسن أدائه كل خطيب وإمام، إذا غرد طائر فصاحته في روضة القدس، على فنن محراب الأنس، دمعت لقراءته العيون الجوامد، وخشعت لها القلوب التي تحكى الجلامد، فسبحان من جاد على من شاء بنعمة النعمة»^(١).

فإذا انضاف إلى إتقان معرفة المخارج وصفاتها حسن الصوت وجوده الفك وذراية اللسان، وصحة الأسنان، كان غاية في الإحسان، ولا يخفى أن النفوس لها حظ من الأصوات الحسنة، فإذا جليت ألفاظ القرآن بالأصوات الطيبة مع مراعاة قوانين الترتيل على الأسماع، تلقتها القلوب، وأقبلت عليها النفوس، وربما أثمر ذلك تدبر آياته، والتفكير في غوامضه، والتبحر في مقاصده.

ويستفاد مما سبق أن قراءة القرآن هي قراءة نموذجية، وكذلك ينبغي أن تكون، لأنها تتصل بكلام الله المتعبد بتلاوته، ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه، على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية، وقد عد بعض العلماء - كما رأينا - القراءة بغير تجويد لحنًا، أي خطأ^(٢).

وقد كان النبي ﷺ يعلم أصحابه القرآن، كما تلقاه من جبريل عليه السلام، ويلقنهم إياه بنفس الطريقة التي علمه إياها جبريل، ويحضهم على القراءة بها كما أمرهم وأمره الله عز وجل في قوله: (وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ

١- لطائف الإشارات: ٢١٠-٢١١.

٢- الإتيان: ١٠٢/١ والنشر: ٢١٠-٢١١.

ترتيلاً)، وقد عني جماعة من الصحابة على عهد رسول الله ﷺ بإتقان القراءة، وصاروا أعلاماً فيها، كعلي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، رضي الله عنهم جميعاً، وغيرهم ممن كان النبي ﷺ يتعاهدهم بالاستماع إليهم حيناً، وبإسماعهم حيناً آخر، وصفة تلك القراءة هي التجويد الذي بني على اللهجات العربية الفصيحة.

ولا يفوتني في أثناء الحديث عن التجويد أن أشير إلى توضيح يتعلق بالترجيع الذي وصفت به قراءة النبي ﷺ أحياناً، فقد ورد في الآثار أنه كان يرجع صوته بالقراءة أحياناً، من ذلك ما حكاه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن، قال: «وحدثنا أبو النضر عن شعبة قال: حدثني معاوية بن قرة قال: سمعت عبد الله بن مفضل يقول: رأيت رسول الله ﷺ يوم الفتح على ناقته أو جملة، يسير وهو يقرأ سورة الفتح أو من سورة الفتح، قال: ثم قرأ معاوية قراءة لينة ورجع، ثم قال: لولا أنني أخشى أن يجتمع الناس علينا لقرأت ذلك للحن»^(١).

فهذا من التجويد، وهو مما يستحب من تحسين الصوت وتزيين القرآن به، لأن في ذلك عوناً على فهم معانيه وجمع القلب والعقل عليها. وهذا الترجيع الذي تذكره الأخبار لا يراد به الغناء، لأن الرسول نهى عن التغني بالقرآن، الذي يقصد منه الطرب واللهو دون التدبر، فقد روى أحمد في مسنده أن «قوما يتخذون القرآن مزامير، يقدمون أحدهم ليس

١- فضائل القرآن لأبي عبيد: ١/٢٢٨.

بأفقههم ولا أفضلهم، إلا ليفنيهم به غناء»^(١).

وإنما المقصود بالترجيع تجميل الصوت وتكراره حتى تعم الفائدة من الآي أكثر، فهو طريقة في القراءة تمتع وتخضع في الآن نفسه، ولذلك سئل رسول الله ﷺ أي الناس أحسن صوتا بالقرآن؟ فقال: «الذي إذا سمعته رأيتَه يخشى الله»^(٢). وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إذا رأى أبا موسى الأشعري قال: «ذكرنا ربنا يا أبا موسى»، فيقرأ عنده^(٣). وقال أبو عثمان النهدي: «كان أبو موسى يصلى بنا، فلو قلت: إنني لم أسمع صوت صنع ولا صوت بربط، أحسن من صوته»^(٤). قال أبو عبيد: «وعلى هذا المعنى تحمل هذه الأحاديث التي ذكرناها في حسن الصوت، إنما هو طريق الحزن والخوف والتشويق، يبين ذلك حديث أبي موسى أن أزواج النبي ﷺ، استمعن قراءته، فأخبر بذلك، فقال: «لو علمت لشوقت تشويقا، أو حبرت تحبيرا، فهذا وجهه، لا الألحان المطربة الملهية»^(٥).

وتزيين الصوت أو ترتيل القراءة هو التجويد الذي يأتي من جود تجويدا،

١- الحديث رواه أبو عبيد في فضائل القرآن: ١/٢٢٤، قال: «حدثنا يزيد عن شريك عن أبي اليقظان عثمان بن عمير عن زاذان أبي عمر عن عليم قال: كنا على سطح، ومعنا رجل من أصحاب النبي ﷺ، قال يزيد: لا أعلمه، إلا أنه قال: عبس الغفاري، فرأى الناس يخرجون في الطاعون، فقال: ما لهؤلاء، فقالوا: الفرار من الطاعون، فقال: يا طاعون خذني، فقالوا: أئتمنى الموت، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يتمنين أحدكم الموت، فقال: إنني أبادر خصالا سمعت رسول الله ﷺ يتخوفهن على أمته: بيع الحكم، والاستخفاف بالدم، وقطيعة الرحم، وقوما يتخذون القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليس بأفقههم ولا بأفضلهم إلا ليفنيهم به غناء»، وذكر خلتين أخريين: «مسند أحمد بن حنبل: ٢٢/٦».

وفي مجمع الزوائد للهيتمي: ٥/٢٤٥ والمستدرک للحاكم: ٢/٤٤٣ أن الخلتين الباقيتين هما: إمارة السفهاء وكثرة الشرط. وفي رواية أخرى في مجمع الزوائد: إمرة الصبيان والرشوة في الحكم.

٢- الحديث رواه أبو عبيد في فضائل القرآن: ١/٢٢٣، ولفظه: «الذي إذا سمعته نبئتَه يخشى الله عز وجل».

٣- فضائل القرآن: ١/٣٢٢.

٤- جمال القراءة وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي: ١/٩٧، والبريط: آلة تشبه العود.

٥- فضائل القرآن: ١/٣٢٣.

فهو مصدره، والإسم منه الجودة ضد الرداءة، يقال جود فلان في كذا، إذا حسّنه وأتى به جيدا، أو فعل ذلك جيدا. هذا في اللغة، أما في الاصطلاح، فالتجويد عبارة عن الإتيان بالقراءة مجودة الألفاظ، بريئة من الرداءة والجور في النطق، لم تهجنها الزيادة، ولم يشنها النقصان.

ومنه التحقيق الذي توصف به القراءة كذلك، وهو مصدر من حقق تحقيقا، إذا أتى بالشيء على حقه، وجانب الباطل فيه.

ومنه الترتيل، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَوَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾^(١)، أي بينه، ورتبه، وتأن فيه، قال الحسن وقتادة: «اقرأ قراءة بينة»، زاد قتادة: «وترسل به، يقال: تُعَرِّرُ رَتْلًا: إذا لم يركب بعضه بعضا»^(١)، أي مصففة أسنانه مرتلة، لم يركب بعضها بعضا، ولم يبيغ بعضها على بعض.

والتجويد يعرف بالعلم الذي يبحث في الحروف التي تتكون منها الكلمات من الناحية الصوتية، وذلك بإحكام التلفظ بها، إذ لكل حرف حالتان: حالة الانفراد التي تحدد مخرج الحرف منفردا، وحالة التركيب التي تحدد مخرج الحرف مركبا مع غيره، ومن هنا تنشأ أحكام علم التجويد، الذي يعتبر أحد أقسام فقه اللغة، وهو علم هندسة الصوت، أو كما يسميه علماء اللغة بالصوتيات أو علم الأصوات، وقد وضع أساسا لضبط قراءة القرآن وصيانة الخطاب القرآني من التبديل والتحريف، ومن الزيادة والنقصان.

وقد ألف الخليل بن أحمد الفراهيدي في ذلك كتابه «العين»، وألف أبو الفتح عثمان بن جني كتابا في الموضوع أسماه «سر صناعة الإعراب»، كما ألف السيوطي كتاب «المزهر في علوم العربية»، ولابن سينا أيضا رسالة سماها «أسباب حدوث الحروف»، وألف علماء آخرون كتبا نفيسة في هذا الموضوع.

وتعرض علماء البلاغة كذلك لبعض المباحث الصوتية في فصاحة الكلمة،

١- جمال القراءة: ٢/٥٢٥.

فأفادوا من علم التجويد في كثير من هذه المباحث.

ويمكن القول أن علم التجويد يجمع بين النحو والصرف والبلاغة، وهذا ما يفسر تعريف العلماء له بقولهم: «فمن اجتنب اللحن الجلي واللحن الخفي فقد جود القراءة...». فأما اللحن الجلي فهو تغيير الإعراب، والخفي هو أن لا يوفى الحرف حقه وأن يقتصر في صفته التي هي له، أو أن يزيد على ذلك كالأفراط في التمطيط، والتعسف في التفكيك، والإسراف في إشباع الحركات وفي التشديد^(١).

ويتضح من خلال ما ذكر أن اللحن في اللغة لا يقتصر على مخالفة قواعد الإعراب، بل يشمل أيضا كل مخالفة لقواعد التجويد، وقد فسر ذلك الشيخ محمد بن يالوشه بالوحشة في بيانه للقراءة الصحيحة حين قال: «والقراءة المطلوبة الموافقة السهلة العذبة اللطيفة هي التي لا مضغ فيها، ولا لوك، ولا تعسف، ولا تصنع، ولا تكلف، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه»^(٢).

ولتجويد القرآن دور كبير في تقريب المعنى وتحبيبه إلى النفس، لأنه حلية التلاوة وزينة القراءة، قال الحافظ ابن الجزري^(٣):

مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ أَثِمَّ	وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمٌ
وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا	لَأَنَّهُ بِهِ إِلَهُ أَنْزَلَا
وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ	وَهُوَ أَيْضًا حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ
مَنْ صَفَتْ لَهَا وَمُسْتَحَقَّتْهَا	وَهُوَ إعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا
وَاللَّفْظُ فِي نَظْمٍ،،،، كَمَثَلِهِ	وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ
فِي اللَّفْظِ بِالنُّطْقِ بِلَا تَعْسُفٍ	مُكْمَلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكْلُفٍ
إِلَّا رِيَاضَةً أَمْرِي بِفَكَه	وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ

١- المرجع السابق نفسه: ٥٢٩/٢.

٢- الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة للعلامة الشيخ محمد بن علي بن يالوشه الشريف: ٢١.

٣- المرجع السابق نفسه: ١٩-٢١.

وتحسين الصوت بالقراءة من غير إخراج هذه القراءة عن وجهها المنقول فيها، أمر مطلوب مستحسن مندووب، لا سيما إن كان من صوت حسن، فإنه يزيد غبطة بالقرآن وإيمانا، ويكسب القلب خشية، يشهد لذلك قول الرسول ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»^(١)، وقوله ﷺ كذلك لما سمع قراءة أبي موسى الأشعري: «لقد أوتي هذا من مزامير آل داود»^(٢). وقد ذكر ابن الجزري أن من شيوخه من كان إذا قرأ أطرب السامع وأخذ من القلوب بالمجامع^(٣)، ومعنى هذا أنه يشد السامع إليه ليتدبر معاني كتاب الله تعالى، ويتفكر في غوامضه فيكون ذلك عوناً على تفسير آيات القرآن وإدراكها، قال تعالى: ﴿يَذَكِّرُوا بِآيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٤).

-
- ١- الحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٧٠/٧، ورواه أبو عبيد قال: حدثنا يحيى بن بكير عن يعقوب بن عبد الرحمن الناري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: فضائل القرآن: ٢٢٩/١.
- ٢- الحديث رواه البخاري في فتح الباري، كتاب فضائل القرآن: ٢٢٥/٢، وفي صحيح مسلم: ١٩٢/٢ و ١٧١/٧.
- ٣- النشر: ٢١٢/١-٢١٣.
- ٤- سورة ص: آية ٢٩.



الفصل الرابع: خصائص القراءات المحفّسة

المبحث الأول:

تنوع القراءات المفسرة

القراءات المفسرة حصرت أنواع القراءات في نوعين أساسين هما: المتواتر والشاذ، وهذا الحصر المنهجي هو الذي دل على تصنيف القراءات إلى قراءات سبعية وقراءات عشرية وقراءات الأربعة عشر، واتفق العلماء على تواتر القراءات السبع والقراءات العشر، أما القراءات الزائدة على العشر فقد أجمع العلماء على شذوذها.

ومن أجل إفاضة القراءات في التفسير، قسمها مكي بن أبي طالب إلى ثلاثة أقسام: قراءات يقرأ بها لأنها مقبولة بسبب تواترها وشهرتها، وقراءات مقبولة ولا يقرأ بها، وذلك لصحة نقلها في الأحاد وصحة وجهها في العربية، ولكن لفظها خالف خط المصحف، وقراءات غير مقبولة ولا يقرأ بها، وهي القراءات المردودة.^(١)

وتتضح منزلة القراءات من التفسير عبر ثلاثة مستويات:

المستوى الأول ناتج عن اختلاف القراءات المقبولة وما يترتب عليه من اختلاف في الأحكام التي تفيد في تفسير معاني الآيات، وهو من باب تفسير القرآن بالقرآن.

المستوى الثاني منبثق من القراءات الشاذة التي وظفت أساساً لتفسير المشكل من القرآن، ولا يمكن أن تكون من باب تفسير القرآن بالقرآن، لأنه لا يجزم بقرآنيتهما ولا بعدمها، فهي من باب تفسير القرآن بالسنة.

أما المستوى الثالث، فلا محل له في التفسير أصلاً، لأن القراءات المردودة لا يعتمد عليها، لأنها مردودة لفقدانها الثقة والصحة، وهما شرطان

١- تقدم ذكر هذا التقسيم في الفصل الخاص بأنواع القراءات. ويراجع في هذا الإبانة لمكي بن أبي طالب: ٥١-٥٢

أساسيان في الشرع والعلم معا.

ولذلك نعود من حيث بدأنا إلى اعتبار القراءات نوعين، كما حددتها القراءات المفسرة، وهذا هو الراجح عند المفسرين والعلماء، ولذلك ذهب ابن جني في كلامه عن القراءات إلى أنها ضربان: «ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد في كتابه الموسوم بقراءات«السبعة»، وهو بشهرته غان عن تحديده. وضرب تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثير منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه»^(١).

ومن هنا بنيت الأسس التي تقوم عليها القراءات المفسرة، أي انطلاقاً من هذا التصنيف الثنائي القاضي بالصحة والشذوذ، وذلك حسبما يلي:
أولاً: اعتبار اختلاف القراءات اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وهو من الأسس الهامة في تعدد القراءات المحتمل في التفسير.

ثانياً: انتساب القراءة إلى قارئ من القراء المشتهرين بالقراءة يعني اختياراً قرائياً لا ابتداءً منه.

ثالثاً: لا ترجيح بين القراءات الصحيحة المقبولة، لأنها كلها كلام الله، وكلها قرآن، والقرآن لا تفاضل بين أحكامه ولا بين معانيه، قال أبو حيان: «وقد تقدم لنا غير مرة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين.. وقال ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، و كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع: «إذا اختلف الإعرابان في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام - كلام البشر - فضلت الأقوى». ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى كان عالماً بالنحو واللغة، متديناً ثقة»^(٢).

١ - المحتسب لابن جني: ٢٢/١

٢ - البحر المحيط: ١٧/٤.

رابعاً: اعتبار القراءات تفسيراً للقرآن، وفي ذلك يقول ابن جني: «إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به، أي بالشاذ، مخافة الانتشار فيه، ونتابع من يتبع في القراءة كل جائز، رواية ودراية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضي من القول لديه»^(١).

والمفسرون والفقهاء ينظرون دائماً إلى القراءات الشاذة على أنها قرآن نسخت تلاوته، أو أخبار تفسيرية، فيستدلون بها في إثبات الأحكام، وهم حينما يحتجون بها، إنما يستندون إلى أن كلا من القرآن والخبر يوجب العمل، وإن كانت القراءة منسوخة، فإنه يجب العمل بالناسخ، ولا يعمل بالمنسوخ، وهذا ما يراه الفقهاء والمفسرون، وقد أفادوا من القراءات، شاذها وصحيحها في تفسير كلام الله تعالى. فهذا ابن جزي الكلبي قد اعتمد في منهجه لتفسير القرآن على كثير من أئمة القراءة، كابن عامر، وعاصم الكوفي، وأبي عمرو بن العلاء، والحسن البصري، وغيرهم، ومن الأمثلة على ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَبْنُكَ سُرَّقٌ﴾^(٢)، قال: «قرأ الجمهور بفتح الراء والسين، وروى عن الكسائي (سُرَّق)، بضم السين وكسر الراء وتشديدها، أي نسبت له السرقة، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾^(٣)، أي قولنا لك: (إِنَّ أَبْنُكَ): إنما هو شهادة بما علمنا من ظاهر ما جرى، ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾^(٤)، أي: لا نعلم الغيب، هل ذلك حق في نفس الأمر، أم لا، إذ يمكن أن يدرس الصواع في رحله من غير علمه، وقال الزمخشري: المعنى: ما شهدنا إلا بما علمنا من سرقة وتيقناه، لأن الصواع استخرج من وعائه، ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾، أي: ما علمنا أنه سيسرق حين أعطيناك الميثاق،

١- المحتسب: ٢٢/١.

٢- سورة يوسف: آية ٨١.

٣- المرجع السابق نفسه.

٤- المرجع السابق نفسه.

وقراءة ﴿سَرَقٌ﴾، بالفتح تعضد قول الزمخشري، والقراءة بالضم تعضد القول الأول^(١).

ومعظم المفسرين، وخاصة أصحاب التفسير بالمأثور، نهجوا نهج ابن جزى في اعتماده القراءات في التفسير، فعنوا عناية بالغة بها، وبينوا فروق ما بينها، فضلا عن توجيههم لها، واحتجاجهم بها في مجالات كثيرة من تفاسيرهم. ومن النصوص التي تظهر اهتمام هؤلاء المفسرين بالقراءات وبيان أثرها في التفسير، ما رواه ابن عباس من أن نافع بن الأزرق قال له: أخبرني عن قوله عز وجل: (وفومها)، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِيهَا وَبَصِلَهَا...﴾^(٢)، قال: الفوم: الحنطة، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول أبي محجن الثقفي:

قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي أَغْنَىٰ وَاحِدٍ قَدِمَ الْمَدِينَةَ عَنْ زِرَاعَةِ فُومٍ

قال: يا ابن الأزرق، ومن قرأها على قراءة ابن مسعود، يعني: (وثومها) فهو هذا المنتن، قال أمية بن أبي الصلت:

كَانَتْ مَنَازِلَهُمْ إِذْكَ ظَاهِرَةً فِيهَا الْفَرَادِيسُ وَالْفُومَاتُ وَالْبَصَلُ

وهذا النص في مسائل نافع بن الأزرق فسر فيه ابن عباس الآية على القراءتين (فومها) و(ثومها)^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَىٰ مُصَدِّقًا لِّكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٤).
عن معاذ الكوفي قال: «من قرأ: (يُبَشِّرُكَ) مثقلة، فإنه من البشارة، ومن

١- تفسير ابن جزى: ٢٢١.

٢- سورة البقرة: آية ٦١.

٣- الإقتضاء: ٦١/٤.

٤- سورة آل عمران: آية ٣٩.

قرأ: (يَبْشُرُكَ) مخففة بنصب الياء، فإنه من السرور، يسره وينضره، إذ ليس فيه نكد، أي يحسن وجهه، مُعَدَّى لواحد^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ﴾^(٢).
عن قتادة قال: من قرأ (سُكِّرَتْ) مشددة، يعني: سدت، ومن قرأ: (سُكِّرَتْ) مخففة، فإنه يعني سحرت^(٣).

ومن قوله تعالى: ﴿أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرِفٍ﴾^(٤)، عن مجاهد قال: «كنا لا ندري ما الزخرف حتى رأيناه في قراءة ابن مسعود: (أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ ذَهَبٍ)^(٥)».

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَعَزَّزْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوَّا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرُ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِّنْ رَّحْمَتِهِ وَيَهَيِّئُ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا﴾^(٦). عن قتادة قال: هي في مصحف ابن مسعود: (وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ)، فهذا تفسيرها^(٧)، وهذا نص صريح في أن قتادة فسر القراءة بقراءة أخرى.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾^(٨)، عن أبي الأشهب قال: كان الحسن يقرأها: (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً)، بالصاد، يعني بأطراف أصابعه. وكان أبو رجاء يقرأها: (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً) بالضاد، هكذا يجمع كفيه^(٩).

١- إتحاف فضلاء البشر: ٤٧٧/١-٤٧٨.

٢- سورة الحجر: آية ١٥.

٣- جامع البيان: ١٢/١٤.

٤- سورة الإسراء: آية ٩٣.

٥- الدر المنثور للسيوطي: ٢٤٠/٥.

٦- سورة الكهف: آية ١٦.

٧- الدر المنثور: ٣٧١/٥.

٨- سورة طه: آية ٩٦.

٩- الدر المنثور: ٥٩٦/٥.

هذه النماذج من النصوص القرائية تدل على أن علماء التفسير كانوا يستعينون بالقراءات في الآية من أجل تفسيرها وبيان المراد منها، ولم يقتصر هذا الأمر على تفسير الصحابة الذين عايشوا نزول الوحي، من أمثال عبد الله بن عباس وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم وغيرهم، بل تعدى ذلك إلى التابعين ومن جاء بعدهم، كما رأينا في الأمثلة السابقة. ويبدو أثر القراءات في التفسير واضحا كما سنرى عند سفيان الثوري والفراء والأخفش وابن قتيبة والطبري والسيوطي والزجاج والنحاس وأبي حيان الأندلسي، وغيرهم ممن اعتنوا عناية بالغة بتوظيف القراءات في تفاسيرهم.

ثم يضاف إلى هذه الجمهرة من المفسرين أصحاب توجيه القراءات، كابن مجاهد ومكي ابن أبي طالب وابن الجزري وابن جني، ومصادر التوجيه من أهم المصادر التي اهتمت ببيان معاني الآي القرآني، باعتبار هذه المصادر هي قراءات القرآن.

ولعل هذا كله يدل على أن أهل التفسير لا بد لهم من تناول القراءات عند تفسير القرآن، ولكن تتفاوت طرق تناولهم في عملية التوظيف لنصوص القراءات، مما يجعل كل مفسر ينهج نهجا خاصا في تفسيره، إلا أن الاعتماد في التفسير على القراءات يبين تفسير قراءة بقراءة، مما يوسع مجال تفسير القرآن بالقرآن إلى تفسير القرآن بالسنة وبقول الصحابي، وهذا يؤدي إلى الإحاطة الشاملة بمعاني الآيات القرآنية.

وأخلص في النهاية إلى أن منهج التفسير بالقراءات أو منهج القراءات المفسرة يؤصل للقواعد التالية، وهي مسطرة ضمن الأسس التي ينبني عليها هذا المنهج:

أما القاعدة الأولى، فتوضح الخلاف الواقع بين القراءات الصحيحة، وهو خلاف التنوع لا خلاف التضاد أو التناقض.

وأما القاعدة الثانية، فتبين أن إضافة القراءة إلى المقرئ هي إضافة اختيار واتباع وليست إضافة رأي وابتداع.

وأما القاعدة الثالثة، فتبين أن القراءات الصحيحة المقبولة كلها كلام الله تعالى، وبالتالي فالمعاني التي تدل عليها كلها معان قرآنية لا تتضيل بينها.

والترجيح بين القراءات الصحيحة غير مقبول، ولذلك ذهب العلماء من القراء والمفسرين إلى أن هذه القراءات إذا اختلفت معانيها لم يجز أن يقال إحداها أجدود من الأخرى، كما لا يقال ذلك في أخبار الأحاد إذا اختلفت معانيها^(١).

وقد تصدى أبو شامة الدمشقي إلى دفع الترجيح بين القراءات، وخاصة حينما بالغ بعضهم في التفضيل بين قراءة الكسائي وعاصم في قوله تعالى: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٢)، بمد الألف، وقراءة باقي القراء السبعة: (مَلِكٍ)، بحذف الألف، فقال قولاً بليغاً في نفي مسألة الترجيح: «وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الرب سبحانه وتعالى بهما، فهما صفتان لله تعالى يتبين وجه الكمال له فيهما فقط، ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك»^(٣).

ووقف أبو حيان الأندلسي من مسألة الترجيح موقف أبي شامة فقال: «هذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي، لأن هذه القراءات كلها صحيحة، ومروية، ثابتة عن رسول الله ﷺ، ولكل منها

١- إعراب القرآن للنحاس، ٢٤٣/٣، جامع البيان: ٢٩١/١٤.

٢- سورة الفاتحة: آية ٤.

٣- إبراز المعاني في حرز الأمانى: ٧٠.

وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة»^(١).

وقد رأينا فيما سبق ان ثعلبا أحمد بن يحيى كان لا يرى هو الآخر الترجيح بين القراءات السبع، وكان لا يفضل إعرابا على إعراب في القرآن. والحق أن مسألة الترجيح بين القراءات لا تخدم التفسير، لأنها تحد من تنوع المعاني القرآنية وتعددتها.

١- البحر المحيط: ٢/٢٦٥.

المبحث الثاني:

خصائص القراءات الشاذة في التفسير

القراءة المفسرة قد تكون صحيحة ومشهورة، وقد تكون شاذة، فما هي القراءة الشاذة؟ ومتى ظهر تشذيب القراءات؟

كان للقراءة الصحيحة، قبل جمع عثمان بن عفان للمصاحف في مصحف واحد وتوحيد الرسم القرآني، شرطان، أحدهما: أن تكون القراءة وفق إحدى اللهجات العربية الشائعة بين العرب. والثاني: أن يتلقاها الجمع الغفير عن النبي ﷺ مباشرة أو عن صحابي تلقاها منه. فلما توحد رسم المصحف في صدر خلافة عثمان جد شرط ثالث هو: أن تكون القراءة موافقة في الرسم لأحد المصاحف العثمانية المستسخة من المصحف الإمام، فإن لم توافق واحدا منها عدت قراءة شاذة. ومن هذا المنطلق تعرف القراءة الشاذة بأنها القراءة التي صح سندها ووافقت العربية ولو من وجه، ولكنها خالفت رسم المصحف. ومن هذا المنطلق أيضا وضع المقياس القرآني الذي يميز القراءة الصحيحة من الشاذة، ومن غيرهما كالمردودة والموضوعة والمدرجة.

وهذا التعريف للقراءة الشاذة هو الذي اعتمده ابن تيمية وابن الجزري، ومن قبلهما مكي بن أبي طالب وأبو القاسم الهذلي وأبو شامة الدمشقي وغيرهم. أما ابن مجاهد وابن جني فيعتبران القراءة الشاذة هي كل قراءة خرجت عن القراءات السبع. ثم استقر الأمر بعد ظهور التشذيب في القراءات في القرون الأولى، على اعتبار ما وراء القراءات العشر من الشواذ التي لا يتلى القرآن بها في الصلاة أو في خارجها.

ورغم هذا التحديد للقراءة الشاذة، فإنها في اصطلاح علماء القراءات من المتقدمين والمتأخرين هي القراءة التي لم تبلغ في علو السند، وتواتر

الرواية، وسعة الانتشار، مبلغ قراءات القراء العشرة، ومن المحتمل أن توافق خط المصحف العثماني، ومن المحتمل أن تخالفه، ومن الممكن أن تكون صحيحة العربية، ومن الممكن أن تكون مفضولة مرجوحة.

أما فيما يخص ظهور التشديد في القراءات، فإنه من المعلوم أن القراءة المخالفة لقراءة الجماعة لم تكن توصف بالشذوذ، ولا بالإفراد إلى حدود القرن الأول، بل كانت تنقل على أنها من وجوه القراءة المروية عن النبي ﷺ، ولكنها كانت تميز تمييزاً خاصاً عن غيرها مما لا يخالف قراءة الجماعة. وعلى الرغم من أن عثمان بن عفان جمع المسلمين على مصحف واحد، وأمر بإحراق المصاحف الأخرى، فإن هذا النوع من القراءات المخالفة قد ظل يروى ويحفظ، ولذلك حقق لذاته البقاء ولم يندثر، فسمي شاذاً. وقد أشار ابن جرير الطبري في تفسيره إلى كثير من قرأة القراءات المخالفة لقراءة الجماعة وحملتها، وساق أسنادها، وطرق رواياتها من القرن الأول.

وليس من السهل تحديد أول من اصطلح على تسمية القراءة المخالفة لقراءة الجماعة بالقراءة الشاذة، ولا يهمننا ذلك كثيراً، ولكن النصوص المتيسرة تدل على أن علماء القرن الثاني هم الذين أطلقوا عليها هذا الإسم، وهم الذين تتبعوها بالجمع والتصنيف. فقد ذكر ابن الجزري في كتابه «غاية النهاية في طبقات القراء» أن أبا حاتم السجستاني روى أن هارون بن موسى العتكي البصري، المتوفى حوالي سنة سبعين ومائة، هو أول من تتبع الشاذ من القراءات، وبحث عن أسنادها⁽¹⁾، ثم تعاقب العلماء على وصفها بالشذوذ بعد ذلك، وصنفوا فيها مصنفات كثيرة.

وقد كان الصحابة يتعاملون مع القراءة الشاذة كما يتعاملون مع الصحيحة، كان ذلك قبل جمع عثمان المصحف، حيث كانوا يقرأون بقراءات لم يثبتها بعد ذلك في المصحف، وكانوا يصلون بها، لا يرى أحد

١ - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ٢/٢٤٨.

منهم تحريم ذلك، ولا بطلان صلاتهم بها. فكان مما ترتب على جمع عثمان ترك القراءة المخالفة لقراءة الجماعة، وتركها هو الذي شدَّها.

القراءات المفردة أو الشاذة من جهة الأحاد:

ويجرنا الحديث عن القراءات الشاذة إلى الحديث عن قراءات الأحاد، أو القراءات المفردة، وهي التي قد يصح سندها، ولكنها إما أن تفارق خط المصحف العثماني، وإما أن تباين وجهها من أوجه العربية، وقد حرم العلماء القراءة بهذا النوع من القراءات لعدم تواتره وقبوله. ورواية الأحاد لا تفيد عند غير راويها خلاف الظن، والظن لا يثبت به قرآن لا في أصله ولا في أدائه، أما عند راويها فتفيد القطع، ويجوز له أن يقرأ بها بما ثبت لديه من اليقين^(١). وهذا ما كان يصنعه الصحابة قبل صنيع عثمان في المصحف، وهذا أيضا هو ما دفع العلماء فيما بعد إلى اشتراط الأركان الثلاثة المذكورة في المقياس القرآني، وهي: صحة السند وموافقة العربية وموافقة المصحف، وكل قراءة اختل فيها ركن من هذه الأركان الثلاثة اعتبرت غير صحيحة.

وقد يطلق مصطلح قراءة الأحاد على قراءة النبي ﷺ، وهي نسبة اصطلاح عليها علماء التفسير، وهم الذين سمو القراءات المسندة في كتب الحديث، ولم تنتسب إلى أحد من أئمة الرواية بقراءة النبي ﷺ، ووجدنا الطاهر بن عاشور يصنفها ضمن القراءات الشاذة، باعتبارها قراءة مفردة أو قراءة آحاد، لأنها لا تعد ضمن القراءات العشر المجمع عليها. يقول الطاهر بن عاشور في ذلك: «والذي قاله مالك والشافعي، أن ما دون العشر لا تجوز القراءة به ولا أخذ حكم منه، لمخالفته المصحف الذي كتب فيه ما تواتر، فكان ما خالفه غير متواتر، فلا يكون قرآنا، وقد تروى قراءات عن النبي ﷺ بأسانيد صحيحة في كتب الصحيح مثل صحيح البخاري ومسلم وأضربهما، إلا أنها لا يجوز لغير من سمعها من النبي ﷺ»

١- أثر القراءات في الفقه الإسلامي لصبري عبد الرؤوف: ٧٢.

القراءة بها، لأنها غير متواترة النقل، فلا يترك المتواتر للأحاد. وإذا كان راويها قد بلغته قراءة أخرى متواترة تخالف ما رواه وتحقق لديه التواتر وجب عليه أن يقرأ بالمروية تواتراً، ويترك ما لديه من القراءة دونها، وقد اصطلح المفسرون على أن يطلقوا عليها قراءة النبي ﷺ، لأنها غير منتسبة إلى أحد من أئمة الرواية في القراءات»^(١).

ويكثر ذكر هذا العنوان في تفسير محمد بن جرير الطبري وفي الكشاف للزمخشري، وفي المحرر الوجيز لعبد الحق بن عطية، وسبقهم إليه أبو الفتح عثمان بن جني، قال الطاهر بن عاشور: «فلا تحسبوا أنهم أرادوا بنسبتها إلى النبي ﷺ، أنها وحدها المأثورة عنه، ولا ترجيحها على القراءات المشهورة، لأن القراءات المشهورة قد رويت عن النبي ﷺ بأسانيد أقوى، وهي متواترة على الجملة، وما كان ينبغي إطلاق وصف قراءة النبي ﷺ عليها، لأنه يوهم من ليسوا من أهل الفهم الصحيح أن غيرها لم يقرأ به النبي ﷺ»^(٢).

ويدل هذا النص على أن القراءة الشاذة تنزل منزلة خبر الأحاد^(٣)، فيعمل بها في التفسير، والعلماء مجمعون على أن المقصد من القراءة الشاذة هو تفسير القراءة الصحيحة وتبيين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾^(٤) صلاة العَصْرِ، وقراءة ابن مسعود: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٥)، وقراءة جابر: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِنَ عَفْوَ رَحِيمٍ﴾^(٦)، وذلك بزيادة (صلاة العَصْرِ) في قراءة عائشة وحفصة لتحديد الصلاة الوسطى، وبذكر (أَيْمَانُهُمَا) في قراءة ابن مسعود للدلالة

١- التحرير والتنوير: ٥٤.

٢- التحرير والتنوير: ٥٤-٥٥.

٣- معترك الأقران للسيوطي: ١/١٧٠.

٤- سورة البقرة: آية ٢٣٨.

٥- سورة المائدة: آية ٢٨.

٦- سورة النور: آية ٢٢.

على أن حد السارق يقع في قطع اليد اليمنى، وبزيادة (لَهْن) في قراءة جابر للتوضيح.

فهذه الحروف وماشاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى عن التابعين مثل هذه القراءات في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة من أمثال عائشة وابن مسعود، ثم صار في نفس القراءة، فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل^(١).

دور القراءات الشاذة في المعرفة بلغة القرآن و اللهجات:

لا سبيل إلى فهم القرآن إلا بامتلاك لغته، وهي لغة انحدرت من لهجات اختلطت ثم توحدت في لغة القرشيين الذين كانوا يحتلون الصدارة عند العرب في كل شيء، فاحتلوا الصدارة في اللغة، فموقعهم الجغرافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي أيضا، جعل لغتهم تهيمن على جميع اللهجات التي كانت ترد على أسواقهم ومحافلهم، ثم تمخض عن ذلك اللسان العربي المبين، الذي نزل به القرآن الكريم. ولذلك قال عثمان بن عفان للرهط الذين كلهم بنسخ المصاحف: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم»^(٢).

ونزول القرآن بهذا اللسان العربي المبين منحه حياة أبدية وخالدة، ولا يعرف تاريخ البشرية لغة اتصلت حياتها بكتاب مقدس كما تتصل حياة العربية بالقرآن الكريم، وقد اكتسبت قدسيته من قدسيته. ومن هذا المنطلق ارتأيت أن أعرج على اللهجات العربية لعلاقتها المتينة بالقراءات القرآنية التي تمثل الواقع اللغوي للعربية بلهجاته المختلفة، وليس من شك في أن هذا الاختلاف اللهجي قد ترك بصماته الواضحة في اختلاف معاني

١- معترك الأقران: ١٦٩/١ - ١٧٠.

٢- المرشد الوجيز: ٥٠.

القراءات، مما أغنى التعبير اللفوي، فساعد ذلك على فهم النص فهما شاملا وجيدا.

والقراءة الشاذة التي سنرى دورها في معرفة اللهجات العربية وانعكاس ذلك على التفسير، هي مما يحتج به في اللغة والنحو، إذ هي أقوى سندا، وأصح من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن. قال عبده الراجحي: «لا نستطيع أن نعول على القراءات الصحيحة وحدها في معرفة اللهجات العربية، لأن العبرة في اختلاف القراءات كانت لاختلاف اللهجات. وهذه القراءات الصحيحة ليست كل القراءات التي كان يقرأ بها المسلمون الأولون، لكنها اشتهرت على رأس الثلاثمائة، حين سبغ ابن مجاهد القراءات السبع، وشذذ ما عداها. والقراءات الشاذة جاءت منقولة مروية، والرواية تبلغ بها عصر الرسول ﷺ، وهذا الأمر الذي يهمننا هنا، إذ تعتبر بذلك صورة لاختلاف اللهجات»^(١).

ويعتبر السيوطي أن كل ما وردت القراءة به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم أحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه^(٢).

وقد وظف الاحتجاج بالقراءات الشاذة لبيان الوجوه المتعددة للنصوص القرآنية، وهو ما اعتمده المفسرون في الكشف عن معاني القراءات وبيان عللها. وفي تنوع أساليب التعبير عند العرب، الخاضع للهجاتهم المتنوعة ما يفني في فهم النص والإحاطة به من جميع القرائن، فقد يجد المفسرون في مآثور الكلام من المترادف والمشارك والمتضاد والمبدل والمقلوب وغيره ما يمكنهم من الجولان في المعنى لاستنباط الحكم والعبر المستفادة.

١- اللهجات العربية في القراءات القرآنية لعبده الراجحي: ٨٩-٩٠.

٢- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: ١٧.

ولعل أول من ذهب إلى توظيف القراءات الشاذة في تبيين وجوه المعاني هو أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»، ولقد ساعد ابن جني على توظيفه للقراءات الشاذة في التفسير معرفته الواسعة باللهاجات العربية، واستباطه لأسرار اللغة، وتذوقه لطعوم الأساليب البلاغية، كأنه نفع في ينابيع العربية نعما، فانجذب طبعه لها، ودق حسه، ولطف تناوله لها.

ومن فرط اهتمام ابن جني بالقراءات الشاذة أنه كان يعتبرها ذات منزلة لا تقل عن منزلة القراءات المجمع عليها، بل لعل ما جاء من هذه الشواذ أو كثير منه، مساو في الفصاحة للمجمع عليه، وربما كان مما تطف صنعته، فكان ينتصر للقراءة الشاذة حتى لا يظن ظان أن العدول عنها هو غض منها أو تهمة لها، فكان يقول: «ولسنا نقول ذلك فسحا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم، أو تسويغا للعدول عما أقرته الثقاة عنهم، لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، أخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يرى مُرئ أن العدول عنه إنما هو غض منه، أو تهمة له»^(١).

وقد اتخذ ابن جني القراءات الشاذة سبيلاً إلى بيان فلسفة اللغة العربية، ومن خلال هذه الفلسفة ذهب إلى توجيهها وبيان خدمتها في تفسير القراءات الصحيحة. فمن ذلك مثلاً قراءة الجماعة: (فَرَقْنَا) مخففة، والقراءة الشاذة: (فَرَقْنَا) مشددة، وهي قراءة الزهري، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾^(٢)، قال ابن جني: «معنى (فَرَقْنَا)، مشددة، أي: جعلنا فرقا، ومعنى (فَرَقْنَا)، مخففة: شققنا البحر، و(فَرَقْنَا)، بالتشديد، أشد تبغيضا من (فَرَقْنَا) بالتخفيف... ومن ذلك فَرَقَّتْ شعره أي جعلته فرقين، وفرقت شعره، أي جعلته فرقا، وجاز هنا لفظ الجمع، لأن كل رجل

١- المحتسب: ٢٢-٢٣.

٢- سورة البقرة: آية ٥٠.

منهم قد خرق من البحر وفرق خرقاً وفرقاً. وقد يكون أيضاً في ﴿فَرَقْنَا﴾، مخففة معنى المشددة^(١).

وابن جني يجيز هنا القراءة بالتشديد، ويستعين بتوضيح التعليل في الآية من سورة البقرة بنظير لها من سورة الشعراء، فيقول: «وقوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾^(٢)، يحتمل أن يكون فرقين، ويحتمل أن يكون أفراقاً، ألا ترى أنك تقول: قسمت الثوب قسمين، فكان كل قسم واحد منهما عشرين ذراعاً، كما تقول ذلك وهو جماعة أقسام. وعلى هذا التخريج يوجه قراءة التشديد بأنها أكثر تبغيضاً، ويجيز قراءة الجماعة بالتخفيف على أنه للتكثير، لدلالة الفعل على مصدره. وعلى هذا خرج قراءة ابن محيص: ﴿يُدِّمُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾^(٣) من سورة البقرة، بفتح الياء، وسكون الذال، وفتح الباء، وقال: والمصدر إسم الجنس، وحسبك بالجنس سعة وعموماً^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(٥)، وهي قراءة شاذة، قال أبو الفتح: «الفرق بين (تَسْأُوا وَتَسَاؤُوا) أن (تَسْأُوا) نهي عن النسيان على الإطلاق: أنسوه أو تناسوه، فأما (تَسَاؤُوا)، فإنه نهي عن فعلهم الذي اختاروه، كقولك: قد تغافل وتصام وتناسى: إذا أظهره من فعله وتغاطاه وتظاهر به.. فإن قيل: ومن ذا الذي يتظاهر بنسيان الفضل؟ قيل: معناه - والله أعلم - أنكم إذا استكثرتم من هجر الفضل وتناقلتم عنه صرتم كأنكم متعاطون لتركه، متظاهرون بنسيانه»^(٦).

١- المحتسب: ٨٢/١.

٢- سورة الشعراء: آية ٦٣.

٣- سورة البقرة: آية ٤٩.

٤- المحتسب: ٨٢/١.

٥- سورة البقرة: آية ٢٣٧، والقراءة المتواترة: (ولا تسأوا).

٦- المحتسب: ٨١/١.

وينتصر ابن جني لهذه القراءة، وهو يستحسنها لأمرين، أولهما: أنك إنما تنهى الإنسان عن فعله هو، والتناسي من فعله، فأما النسيان فظاهره أنه من فعل غيره، فكأنه أنسى نفسي، قال الله سبحانه: ﴿وَمَا أُنسِنِيهِ إِلَّا السَّيْطَانُ﴾^(١). وثانيهما: أن المأمور هنا جماعة، وتفاعل لائق بالجماعة، كتقاطعوا وتواصلوا وتقاربوا وتباعدوا. فأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَفْسِيكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾^(٢)، فلا تترك فعل (نسي)، لأن المأمور هنا واحد.. أي: لك فيها حظ وحلال فتناوله، فلا بأس بتناول الحلال. ولو قيل: ولا تناس نصيبك، لكان فائدته: لا تظهر سهوك عنه، وتظاهر بنسيانك إياه، وذلك إذا ترك الحلال وهو في صورة الساهي عنه، لم تكن له في النفوس منزلة الذي يتركه وهو عالم بحله وإباحته إياه، هذا هو العرف والعادة فيما يتعاطاه أهل الدنيا بينهم^(٣).

ومن القراءات الشاذة التي عرض لها ابن جني أيضا ما كشف عن طريقة العرب في حمل ظاهر اللفظ على معناه. ففي قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(٤)، قرئ في الشاذ: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ بياء مضمومة، وعللها ابن جني بترك الخطاب إلى لفظ الغيبة، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَبَئَةٍ﴾^(٥)، غير أنه تصور فيه معنى مطروقا هنا فحمل الكلام عليه، وذلك كأنه قال: واتقوا يوما يرجع فيه البشر إلى الله للحساب أعظم ما يخوفه ويتوعد به العباد، فإذا قرئ: (تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)، فقد خوطبوا بأمر عظيم يكاد يستهلك ذكره المطيعين العابدين، فكأنه تعالى انصرف عنهم بذكر الرجعة، فقال: ﴿يُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾. ومعلوم أن كل وارد هناك على أهول أمر وأشنع خطر، فقال: يرجعون فيه،

١- سورة الكهف: آية ٦٣.

٢- سورة القصص: آية ٧٧.

٣- المحتسب: ١٢٨/١.

٤- سورة البقرة: آية ٢٨١.

٥- سورة يونس: آية ٢٢.

فصار كأنه قال: يجازون أو يعاقبون أو يطالبون بجرائرهم فيه، فيصير محصوله من بعد، أي: فاتقوا أنتم يا مطيعون يوما يعذب فيه العاصون. ومن قرأ بالتاء ﴿تَرْجَعُونَ﴾، فإنه فضل تحذير للمؤمنين نظرا لهم واهتماما بما يعقب السلامة بحذرهم، وليس ينبغي أن يقتصر في ذكر علة الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى الخطاب بما عادةً توسط أهل النظر أن يفعلوه، وهو قولهم: إن فيه ضربا من الاتساع في اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ، هذا ينبغي أن يقال إذا عري الموضوع من غرض معتمد، وسر على مثله تتعقد اليد»^(١).

وقد تناول ابن جني هذه الظاهرة، ظاهرة حمل اللفظ على معناه، في كتابه الخصائص، وضرب لها الأمثال من القرآن الكريم، ومن فصيح الكلام، منظوما ومثورا، كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وإفراد الجماعة وجمع المفرد، وهو ما أفرد له بابا في كتاب الخصائص سماه بشجاعة العربية^(٢)، ومعناه اتساع العربية في أساليب الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى، وغيره..

وفي قوله تعالى: ﴿أُصِيبُ بِهِ مِنْ أَسَاءٍ﴾^(٣)، حيث قرأ الحسن وأبو عمرو الأسواري في الشواذ: (أُصِيبُ بِهِ مِنْ أَسَاءٍ)، بالسين، قال أبو الفتح: «هذه القراءة أشد إفصاحا بالعدل من القراءة الفاشية التي هي: ﴿مَنْ أَسَاءُ﴾، لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكورٌ علة الاستحقاق له، وهو الإساءة، والقراءة الفاشية لا يتناول من ظاهرها علة إصابة العذاب له، وأن ذلك نشيء يرجع إلى الإنسان، وإن كنا قد أحطنا علما بأن الله تعالى لا يظلم عباده، وأنه لا يعذب أحدا منهم إلا بما جناه واجترمه على نفسه، إلا أنا لم نعلم ذلك من هذه الآية، بل من أماكن غيرها. وظاهر قوله تعالى: ﴿مَنْ

١- المحتسب: ١/١٤٥.

٢- الخصائص: ٢/٢٦٠.

٣- سورة الأعراف: آية ١٥٦.

أشياءٌ ﴿﴾، بالشين المعجمة ربما أوهم من يضعف نظره من المخالفين أنه يعذب من يشاء من عباده، أساء أو لم يسيئ^(١).

ومن هنا تبدو الأهمية الكبيرة للقراءة الشاذة في تفسير القراءة الصحيحة، ولولاها لاختلط الأمر على كثير من الناس، ومن هنا نرى أيضا ما يتمتع به ابن جني من حس ديني إلى جانب حسه اللغوي، من كونه رجلا يحس بالمسؤولية الدينية، فيقيم حاجزا منيعا أمام الذين يقرأون القرآن ابتغاء تحريف الكلم عن مواضعه أو إساءة التأويل^(٢).

وقد استطاع المفسرون، منذ ابن عباس، أن يجدوا في الآثار الأدبية، وفي اللهجات العربية، وفي طرق التعبير عند العرب، ما يعينهم على تفسير القرآن الكريم، وكانت الأخبار التي رويت عن ابن عباس تشير إلى انتهاجه للون من التفسير، هو التفسير اللغوي، وهو الذي كان يقول: «الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا ذلك منه»^(٣). وقد كان يستشهد بالشعر على التفسير ويعزز ذلك بالنظر في لهجات العرب، وقد روي عنه كثير من ذلك في مسائل نافع بن الأزرق، وهي عبارة عن حلقات لتفسير القرآن بالشعر وكلام العرب المأثور، كان يقيمها بفناء الكعبة، ويكتنفه الناس، يسألونه المسائل^(٤).

ومن الثابت أن علوم العربية نشأت بسبب العناية بلغة القرآن، وإذا كان النحاة المتقدمون قد فكروا في وضع شيء يقيم العربية، ويعصمها من اللحن، ولاسيما بعد أن عرض هذا اللحن للغة القرآن، فهم لم ينظروا إلى هذه اللغة النموذجية نظرة تاريخية، فقيموا عليها ضوابطهم وحدودهم،

١- المحتسب: ١/٢٦١.

٢- مصادر اللغة لعبد الحميد الشلقاني: ١٢٨.

٣- الإقتان: ٥٥/٢.

٤- مسائل نافع بن الأزرق في الإقتان: ٥٥-٨٨.

ومن هنا جاء إهمالهم لكثير من القراءات التي حملت لهجات غريبة بالنسبة إليهم، سواء كانت هذه القراءات متواترة أم شاذة، وهم لم يكونوا كذلك مدركين للحقائق التاريخية التي أنجزها عثمان بن عفان في جمعه للقرآن وتوحيده للمصاحف، وهم لم يدركوا مع ذلك أن العربية كانت لا تزال في عهد نزول القرآن تفتقر إلى التوحيد، وأن عليهم أن يسعوا في هذا المسعى الحميد للقضاء على اللهجات الخاصة وتوحيد اللسان العربي الذي نزل به القرآن، ابتغاء توحيد الأمة لغويا وعقديا واجتماعيا، فإن التوحيد الذي أخذ يتقرر شيئا فشيئا، ابتداء من زمن جمع القرآن على يد عثمان بن عفان، قد أخذ يزيل الفوارق التي تنطلق من موضوع اللهجات، ولم يدرك النحاة بعد الإدراك الكافي لهذه الحقائق التاريخية، على الرغم من كونهم فرعوا إلى النحو حفاظا على لغة القرآن من الضياع والتغيير، غير أنهم سرعان ما ابتعدوا عن غايتهم هذه، وعقدوا نحوهم بكثير من التعليقات والاحتمالات، مبتعدين كل البعد عن الهدف التعليمي، وإدراك الظروف التاريخية للعربية، فصار بذلك النحو علما قائما بذاته، أقبل عليه الدارسون استجابة لهوى في نفوسهم، كما يحدث لكثير من أصحاب الاختصاصات الأخرى، ونسوا أن النحو هو وسيلة وغاية معا، فهو غاية ممثلة في هذه اللغة الجديدة التي نزل بها كلام الله عز وجل والتي يستعملها نبيه ﷺ، وهو وسيلة لفهم ما وراء هذه الألفاظ القرآنية واستعمالها كما وردت في القرآن الكريم.

ومن هنا قل اهتمام النحاة بالقرآن والاعتماد عليه في التماس الشواهد، وانصرف اهتمامهم في ذلك إلى الشعر أكثر مما انصرف إلى القراءات، فبلغ بهم الأمر إلى أن حملوا على الخطأ شيئا ورد في قراءة القراء الثقات، مثل نافع قارئ أهل المدينة، وابن عامر قارئ أهل الشام، في حين كان عليهم أن يفيدوا من هذه الوجوه في القراءات ليشاركوا في وضع شيء من تاريخ

العربية في هذه الفترة التي تدعى بعصر القرآن^(١).

وابتعد النحاة عن هذا المنهج وتكبوا السبيل، وامتلات مصنفاتهم بالضعيف والمصنوع من الشواهد الشعرية والنثرية، وربما وجدت في كل باب من أبواب النحو شيئاً مما لم يجر على لسان فصيح، وأن وجه التصنع والتمحل ظاهر فيه، فأنت تجد مثل قولهم: «زيد هند ضاربها هو» و«زيد أنا ضارب غلام أبيه». أما الشواهد الشعرية، فكثيراً ما تجد اختلاف التعليل فيها راجع إلى التصحيف أو السهو، وقلما يعزى إلى الضرورة الشعرية.

١ - التطور اللغوي لإبراهيم السامرائي: ٨١-٨٤.

المبحث الثالث:

الخصائص اللهجية للقراءات

والصراع بين النحاة والقراء

من المعروف أن كثيرا من القراءات الشاذة كانت منجذبة إلى لهجات مختلفة، ومن ذلك أن أبا عمرو سئل عن (الشَّجْرَةَ)، بكسر الشين، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجْرَةَ﴾^(١)، فكرهها، وقال: يقرأ بها برابر مكة وسودانها. وقال هارون الأعمور عن بعض العرب: تقول الشَّجْرَةَ. وقال ابن أبي اسحق: لغة بني سليم: الشَّجْرَةَ. قال أبو الفتح: حكى أبو الفضل الرياشي قال: كنا عند أبي زيد وعندنا أعرابي، فقلت له: إنه يقول الشَّيْرَةَ، فسأله فقالها، فقلت له: سله عن تصغيرها، فسأله فقال: شُيَيْرَةَ. وأنشد الأصمعي لبعض الرجاز في أرجوزة طويلة:

تَحَسَّبُهُ بَيْنَ الْإِكَامِ شَيْرَهُ^(٢)

وإذا كانت الياء فاشية في هذا الحرف كما ترى، فيجب أن تجعل أصلا يساوق الجيم، ولا تجعل بدلا من الجيم، كما تجعل الجيم بدلا من الياء في قولهم: رجل فُقِيمِجٍ أي فُقِيمِي، وعَرَبَانِجٍ أي عَرَبَانِي، أي فصيح، وقوله:

حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا^(٣)

يريد: أُمست وأمسى. قال أبو علي: هذا يدل على أن ما حذف لالتقاء الساكنين في حكم الحاضر الملفوظ به، قال: ألا ترى أنه أبدل من لام «أُمست»

١ - سورة البقرة: آية ٢٥.

٢ - الرجز في المحتسب غير منسوب: ٧٤/١، وهو في اللسان كذلك: مادة «شجر»، وفي البحر المحيط: ٣١٠/١ والرواية فيه: تحسبه بين الأنام..

٣ - الرجز في المحتسب غير منسوب: ٧٤/١، وينسب للعجاج وليس في ديوانه، وهو في سر صناعة الإعراب: ١٩٤/١، وشرح شواهد الشافية: ٤٨٦.

بعد أن قدرها ملفوظا بها، ولو كان الحذف ثابتا هنا لما جاز أن يبدل من اللام شيء، لأن البديل هو ملفوظ به كما أن المبدل ملفوظ به»^(١).

فهذه نماذج من القراءات الشاذة تقر بوجود اللهجات في القرآن الكريم قبل جمعه على عهد عثمان، ولقد نزل بلغة قريش في مجموعته، لأن قريشا قد استصفت - كما ذكرنا سابقا - لهجات العرب حين كانوا يأتونها حاجين أو متاجررين، وأذن لهم أن يقرأوه بلهجاتهم كما تطوع به ألسنتهم، بل كان القرآن يتناول أحيانا بعض الألفاظ تأتي على لهجة الحجازيين مرة، وعلى لهجة التميميين مرة، حين يتطلب النظم ذلك. فأهل الحجاز يقولون: «أنا منك براء»، وتميم وسائر العرب يقولون: «أنا منك برئ»، واللغتان في القرآن أيضا، لكنه ضيق الفوارق اللهجية، وجمع المسلمين على سطره وآياته، يقيمون به صلاتهم، ويجدون فيه أصول معاملاتهم^(٢).

وقد رأينا من خلال تفسير نزول القرآن على سبعة أحرف أن العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، كانت لهجاتهم مختلفة وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والمعالجة، لاسيما الشيخ الفاني ومن لم يقرأ كتابا قط، فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يطاق. وإذا تقرر أن القراءات القرآنية جميعها، جاءت وفقا للهجات العربية المختلفة والمتعددة، وكانت القبائل العربية متساوية في صحة القول وسلامة اللفظ، وإن تفاوتت في درجات الفصاحة، كنا نتوقع من النحاة أن يتقبلوا كل ما سجله القراء من القراءات، وألا يحكموا على أي منها بالخطأ أو مخالفة العربية، ولكنهم في الواقع وقضوا منها موقفا يتسم بالتناقض ويشير العجب، فهم قد صرحوا من ناحية بأن «القراءة سنة»، وأن الرواية تصلها بالرسول ﷺ، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ

١- المحاسب: ١/٧٤.

٢- مصادر اللغة للشلقاني: ١٤٢.

فَحُدُّوهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْهَوْهُ ﴿١﴾، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، ويصرحون بأنه لا يجوز تفضيل قراءة على قراءة، وأن من أعظم القول أن يقال فيما قرأت به الجماعة ووقع في السواد المنقول عن الصحابة الذين أخذوا عن النبي ﷺ: هذه قراءة أجود من تلك أو أخير منها. والقراءات جميعا نقلتها الجماعة عن الجماعة، والقراء لم يطالبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز من كلام العرب، بل قراءاتهم مردودة إلى الرواية نامية إليها. ولكنهم حينما جاءوا إلى مجال التطبيق، تركوا كل هذا وراء ظهورهم، وأخلوا بعلاقتهم بالقراء، وأخذوا ينتقدون القراءات، وقيسونها بمقاييس النحو الضيقة، ولا يتخرجون من تخطئتها وتلحينها، ولا سيما إذا عجزوا على أن يجدوا لها وجها في العربية تُخَرَّجُ عليه. يقول أحمد مختار: «ولم أر أحدا من علماء اللغة كان مذهبه دائما الانتصار للقراءة والاحتجاج بها والاعتماد عليها في الاستشهاد، حتى ابن جني الذي اشتهر بتقديسه للقراءات والاحتجاج لها حتى ألف كتابه «المحتسب»، أقول: حتى ابن جني لم يتورع عن تخطئة بعض القراءات في كتابه هذا وفي غيره، وهو ما عجز عن تخريجه والتماس وجه له في العربية»^(٢).

ومن الأمثلة على تخطئة النحاة للقراء ما ذكره أئمة اللغة والتفسير من أمثال أبي زكرياء يحيى الفراء في كتابه «معاني القرآن»، وأبي حيان الأندلسي في كتابه «البحر المحيط»، وأكتفي هنا بذكر مثالين من بين أمثلتهم الكثيرة:

يسوق الفراء قصة وقعت للأعمش مع إبراهيم النخعي، يحكيها عنه بنفسه فيقول، أي الأعمش: «كنت عند إبراهيم النخعي، وطلحة بن مصرف يقرأ: ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ ﴾^(٣)، بنصب اللام من (حَوْلَهُ)، فقال إبراهيم: ما تزال تأتينا بحرف أشنع، إنما هي (لِمَنْ حَوْلَهُ)، بالكسر، فقال

١- سورة الحشر: آية ٧.

٢- البحث اللغوي لأحمد مختار: ٢٢.

٣- سورة الشعراء: آية ٢٥.

إبراهيم: يا طلحة كيف تقول؟ قال: كما قلت: (لن حوله)، قال الأعمش: قلت: لحنتما، لا أجالسكما اليوم»^(١).

وذكر أبو حيان قراءة يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة: (بِمُصْرِحِي) في قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحِي﴾^(٢)، حيث قراءة هؤلاء الثلاثة بكسر الباء، وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة. قال الفراء: «لعلها من وهم القراء، فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في (بِمُصْرِحِي) خافضة للفظ كله، والباء للمتكلم خارجة من ذلك». وقال أبو عبيد: «نراهم غلطوا، ظنوا أن الباء تكسر لما بعدها». وقال الأَخْضَش: «ما سمعت هذا من العرب ولا من النحويين». وقال الزجاج: «هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف»^(٣)...

ثم يستمر أبو حيان في ذكر أقوال النحاة في هذه القراءة، وكلها طعن ووصف لها بالوهم الذي يقع فيه القراء، وكأن القراء في نظر هؤلاء مبتدعون، يجتهدون في قراءتهم من عند أنفسهم، ونسي هؤلاء أن القراءة سنة متبعة، لا دخل فيها للقراء، أصحاب النقل.

ومن المعروف أن أصحاب القراءات كانوا - إلى جانب شهرتهم بالظبط والدقة والإتقان - على معرفة واسعة بالعربية ووجوها، فقد كان ابن كثير إمام أهل مكة في القراءة بدون منازع، وكان أعلم بالعربية من مجاهد^(٤)، وعرف عن عاصم أنه جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد^(٥)، كما عرف عن حمزة أنه كان ثقة كبيراً، حجة رصياً، قيماً بكتاب الله،

١- معاني القرآن للفراء: ٧٦/٢.

٢- سورة إبراهيم: آية ٢٢.

٣- البحر المحيط: ٤٠٨/٥.

٤- النشر: ١٢٠/١-١٢١.

٥- النشر: ١٥٥/١.

مجدودا، عارفا بالفرائض والعربية^(١)، وأما الكسائي فقال فيه أبو بكر بن الأنباري: «اجتمعت فيه أمور: كان أعلم الناس بالنحو، وأوحدهم في الغريب، وكان أوجد الناس في القرآن^(٢)، وأما أبو عمرو بن العلاء فكان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والأمانة والدين^(٣)، وكان نافع إمام الناس في القراءة بالمدينة^(٤)، وجمع لابن عامر بين الإمامة والقضاء ومشيخة القراء في دمشق^(٥)، أما الثلاثة المتممون للعشرة، فقد كان أبو جعفر القارئ إمام أهل المدينة في القراءة في عصره، وكان ثقة^(٦)، وكان يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة في القراءة، قال فيه أبو حاتم السجستاني: «هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القراءات وعلمه ومذاهبه ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء»^(٧)، وكان خلف بن هشام إماما كبيرا، عالما ثقة، زاهدا، روى عنه ابن الجزري أنه قال: «أشكل علي باب من النحو، فأنفقت ثمانين ألفا حتى عرفته»^(٨)، فكيف يدعي أحد أن مثل هؤلاء يتصرفون في القراءات بجهل العربية ؟.

وبالرغم من هذه الشهادات التي أوردها ابن الجزري في حق هؤلاء القراء العشرة، فإن هناك من الباحثين من لازال يتساءل: هل كان القراء على درجة من الطبطب والدقة في النقل، بحيث لا يلتبس عليهم شيء، وبحيث تقبل عنهم قراءاتهم، على أنها مصدر لدراسة اللهجات، قبولا مطلقا ؟ وقد أورد عبده الراجحي بعض النماذج من اختلاف القراء لتبرير هذا

١- النشر: ١/١٦٦.

٢- النشر: ١/١٧٢.

٣- النشر: ١/١٣٤.

٤- النشر: ١/١١٢.

٥- النشر: ١/١٤٤.

٦- النشر: ١/١٧٨.

٧- النشر: ١/١٨٦.

٨- النشر: ١/١٩١.

التساؤل. وقبل استعراض هذه النماذج لا بد من لفت النظر إلى أمر هام وهو أن قراءات القرآن على اختلافها لم يرد فيها ما يتصل بالظواهر اللهجية المتروكة كعججة قضاة، وعننة تميم، وكشكشة ربيعة أو بني سعد^(١)، فهذا ومثله لا وجود له في القراءات الصحيحة، بل في القراءات على اختلاف أنواعها، فهي معصومة من هذا كله، لأنه لا يتناسب وفصاحة اللسان العربي الذي نزل به القرآن، والذي يتصف بالبيان.

وأذكر في هذا المجال بعض النماذج مما أورده عبده الراجحي، وهي نصوص قرائية تعارض القواعد النحوية: أما الأول فضى قراءة قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٢)، قرأ أبو جعفر وأبو عمرو بكسر النون وإسكان العين في ﴿فَنِعِمَّا﴾، ويعلق أبو علي الفارسي على هذه القراءة فيقول: «ولعل أبا عمرو أخضى ذلك، أي حركة العين، كأخذه بالاخفاء في ﴿بَارِيكُمْ﴾^(٣)، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٤)، فظن السامع الاخفاء إسكاناً للطف ذلك في السمع وخفاءه»^(٥).

وأما الثاني فضى قراءة قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ أَنفًا﴾^(٦)، حيث قرأ ابن كثير وحده: ﴿مَاذَا قَالَ أَنفًا﴾، ويعلق أبو علي: «فأما ما روي عن ابن كثير من قوله (أنفًا)، فيجوز أن يكون توهمه مثل: حاذر وحذر وفاكهه وفكه، والوجه الرواية الأخرى: (أنفًا)، بالمد، كما قرأه عامتهم»^(٧).

١- جمع هذه اللغات المتروكة العلامة أحمد تيمور في كتيب له سماه: «لهجات العرب».

٢- سورة البقرة: آية ٢٧١

٣- في قوله تعالى في سورة البقرة: آية ٥٤: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ فَتُورُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾.

٤- سورة البقرة: آية ٦٧: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبُحُوا بقرًا﴾، وكذلك في الآيات ١٦٩ و١٧٠ و٢٦٨ من سورة البقرة، والآية ٨٠ من سورة آل عمران، والآية ٥٨ من سورة النساء.

٥- الحجة لأبي علي الفارسي: ٢٩٧/٢.

٦- سورة محمد: آية ١٦.

٧- الحجة لأبي علي: ١٦٧/٧ ولللهجات العربية: ٨٦-٨٧.

والحقيقة أن تعارض النحاة مع القراء ينبغي أن يفهم في إطار اختصاص كل من الفريقين حتى لا نوافق طرفاً ونجرح الآخر، فالنحاة أصحاب تعقيد وتظهير، وكل القراءات التي كانت تخرج على قواعدهم كانت تفجأهم، فلا يكون منهم إلا تجريحها وإخراجها على التوهم. والقراء أصحاب أداء، وهم أهل تلق وعرض، فهم من هذه الناحية أدق من النحاة في نقلهم للغة، وهي وسيلة التفسير.

ويبدو أن الحق في جانب القراء، حيث إن البحث في اللهجات يثبت أنه كانت هناك لهجات مستعملة، تؤيد هذه القراءات، ولو كان النحاة مهتمين بدراسة اللهجات العربية القديمة لما ردوا هذه القراءات التي رأوها غريبة بالنسبة إليهم، ولما جرحوا أصحابها.

ومعنى ذلك أن النحو ليس هو المستوى الوحيد للعربية، بل إنه لا يرقى إلى مستوى القراءات كمصدر لدراسة العربية، ميدان النحو، و باعتبارها كذلك الوثيقة التاريخية التي نطمئن إليها في فقه اللغة الفصحى من جميع نواحيها، فهي الوثيقة التي انتقلت إلينا من طريق الصوت والصورة معا، يتوارثها القراء جيلا بعد جيل.

والقراءات تعتبر أيضا سجلا دقيقا لما كان يجري من كلام العرب من تصرفات صوتية ولغوية، وذلك حسب اختلاف رواياتها، ولا فرق في ذلك بين قراءة سبعية أو عشرية أو غيرها مما عرف بالشواذ^(١).

ومع ذلك، نجد اللغويين والنحاة يعتمدون اعتمادا كبيرا على القراءات، شاذها وصحيحها في معرفة اللهجات، وهذه المعرفة هي التي ساعدت الفقهاء والمفسرين في توجيه القراءات، وإغناء النصوص في مجال التفسير والتأويل، وقد ساعدت معرفة اللهجات كذلك على امتلاك اللغة والتمكن منها، واعتبارها وسيلة لفهم ما وراء الألفاظ واستعمالها كما وردت في

١- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء نموذجاً، لعبد الصبور شاهين: ٩.

النصوص، وخاصة في النص القرآني الذي يعتبر فهم لغته وتدبر معانيه غاية كل مسلم.

وإذا كانت القراءات تمثل اللهجات العربية لأنها مصدر من مصادرها، فإنها تفيد بشكل أكبر في التفسير من خلال تنوع هذه اللهجات، وهذا مع العلم أن القراء لم تكن تروى عنهم رواية واحدة، بل جاء عنهم كثير من الروايات في قراءة واحدة، إلا أن هذه القضية المتعلقة بتعدد الرواية دفعت بعبد الراجحي إلى التساؤل مرة أخرى عما إذا كانت إحدى هذه الروايات - أي روايات القراءة الواحدة - يمكن أن تنسب إلى قبيلة، والأخرى تنسب إلى غيرها، فماذا يكون الموقف؟^(١).

والجواب أن القراء لم يكن الواحد منهم سوى ناقل للقراءة، تلقاها ثم عرضها على أشيخه، إلا أن هؤلاء القراء قد أخذ كل واحد منهم على شيوخ كثيرين، على نحو ما نعرفه في نافع المدني الذي قرأ على سبعين من القراء التابعين، قال: «قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه أثناء أخذته، وما شك فيه واحد تركته حتى اتبعت هذه القراءة»^(٢). وكذلك فعل الكسائي وحمزة وأبو عمرو وغيرهم.

وفي رأي أحمد مختار أن اللغوي لا يصح له أن يطلب من المقرئ أكثر من صحة الرواية، كما يفعل بالنسبة لسائر النصوص، فمتى صح ذلك لم يجز له رفض القراءة، ولكن إذا وجدها مخالفة لما جرت عليه اللغة المشتركة نحاهما جانباً ولم يدخلها في القاعدة العامة، واعتبرها ممثلة للهجة خاصة أو بيئة محلية، ولا يعني ذلك الطعن في القراءة أو التشكيك في صحتها، ولا يهجم اللغويين في شيء أن تكون القراءة موافقة لرسم المصحف أو مخالفة له، فالموافقة شرط لجواز القراءة في الصلاة، وليست شرطاً للصحة اللغوية.

١- اللهجات العربية: ٩١.

٢- الإبانة عن معاني القراءات: ٤٩.

وبهذا يمكن وضع حد لغلو النحاة، واتقاء بعض الانتقادات من أمثال الزمخشري، الذي يقول في قراءة لابن عامر: «وأما قراءة ابن عامر، فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن»، والمبرد الذي يقول: «لو صليت خلف إمام يقرأ: ﴿الَّذِي نَسَّأَ لُونُ يَهُ وَالأَرْحَامَ﴾^(١)، لأخذت نعلي ومضيت»^(٢)، أي بخفض (الأَرْحَام). وقد رد هذه القراءة أيضا ابن عطية، وهي قراءة حمزة، أحد القراء السبعة المشهورين في الآفاق، واعتبر أبو حيان الأندلسي رد ابن عطية قراءة حمزة بخفض (الأَرْحَام) جسارة قبيحة منه، لا تليق بحاله، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ، قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من رسول الله ﷺ بغير واسطة، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب، فردها بشيء خطر له في ذهنه. وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة، كالزمخشري، فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم. ومن المعلوم أن حمزة رضي الله عنه أخذ القراءة عن سليمان ابن مهران الأعمش، ولم يقرأ حمزة من كتاب الله إلا بآثر. قال أبو حيان: «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنائس، المشتغلون بضروب من العلوم، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ»^(٣).

وختاما لا بد من الإشارة إلى أن كتب التفسير مليئة بقراءات الصحابة والتابعين الشاذة أو المروية بحروف مخالفة لمرسوم المصحف، وربما لم تكن

١ - سورة النساء: آية ١.

٢ - البحث اللغوي لأحمد مختار: ٢١-٢٢.

٣ - البحر المحيط: ١٦٧/٢.



قراءة لهم، وإنما هي تفسير حُمل محل القراءة. وهذا الأمر راجع إلى أن المقياس القرآني كان على عهد الصحابة والتابعين الذي عاشوا في القرن الأول الهجري لا يعتمد سوى صحة النقل، ولم يكن هناك إنكار على من يروي ما صح عن الصحابة والتابعين من القراءات، إذ لم يستقر الأمر على أركان المقياس القرآني الثلاثة، وهي صحة السند وموافقة العربية والرسم، إلا في المائة الثانية، بعدما كثرت الروايات وتفرقت القراء في الأمصار، واختلطت القراءات فاحتاج الأمر إلى تمحيص الصحيح من غير الصحيح منها.

وظهرت بعد ذلك في الشواذ مدارس أربع، أقدمها مدرسة الكوفة، وعلى رأسها عبد الله ابن مسعود، وكان له مصحف خاص قبل جمع عثمان المصاحف، روي عنه منه حروف القراءة، وأقوال في التفسير على مقتضى قراءته. وينبغي التذكير بأنه ليس كل ما روي عن ابن مسعود من قراءات يعتبر شاذاً، بل إن لعاصم بن أبي النجود، وهو أحد السبعة قراءة متواترة يتصل سندها به من طريق زر بن حبيش، ولكل من حمزة والكسائي طرق بقراءة كل منهما تتصل به. ومعنى هذا أن ما تواتر عند عاصم وحمزة والكسائي من قراءة ابن مسعود، لا يخالف رسم المصحف العثماني.

والمدرسة الثانية من مدارس القراءات الشاذة هي المدرسة البصرية، ورأئدها أبو الأسود الدؤلي، وقد اتجهت هذه المدرسة اتجاهها لغويا منذ بداية نشأتها، سواء في القراءة أو في التفسير، وكانت لها جهود مذكورة في مجال نقط المصاحف وضبطها بالشكل، وقد تطعمت هذه المدرسة ذات الاتجاه اللغوي، باتجاه آخر هو مزيج من القراءة والتفسير، وهو الاتجاه الذي تفرع عن مدرسة أبي بن كعب المدنية، على يد أبي العالية الرياحي، ومعظم الحروف الشاذة المروية عن أبي بن كعب مروية من هذه الطريقة. وكان ظهور مدرسة الحسن البصري في القراءة والتفسير امتدادا لهذا الاتجاه، قال ابن الجزري: «وقد انتهت معرفة الشواذ من الحروف، والعناية بجمع طرقها ورواياتها إلى المقرئ البصري هارون الأعور، وقد روى

أبو حاتم أن هارون أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات، وألّفها وتتبع الشاذ منها، فبحث عن إسناده^(١).

وأما المدرسة الرابعة والأخيرة فهي المدرسة المكية، وعلى رأسها المقرئ والمفسر الذي عرف بحبر الأمة، وهو عبد الله بن عباس، وقد أثر عنه قراءات منها ما هو موافق للرسم، ومنها ما هو مخالف له، ولكن الناظر في قراءاته يشعر وكأنه أمام اجتهاد في توسيع دلالة الآي القرآني، عن طريق ما يقتضيه اللفظ من معان لا يجافيهما السياق، وذلك خاص به لما أوتيته من علم بالتأويل. ولذلك تراه في بعض المواطن لا يستدل لصحة قراءته وثبوتها بواسطة السند إلى النبي ﷺ، بل بالاحتجاج لها بما يؤيدها من القرآن، ومثال ذلك ما روي أن علياً قرأ قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَنْفِرْعَوْنَ مَشْهُورًا ﴾^(٢)، قرأها علي: (لَقَدْ عَلِمْتُ)، بضم التاء، على أن الضمير لموسى، وقال: والله ما علم عدو الله - يعني فرعون - ولكن موسى هو الذي علم. فلما بلغ ابن عباس قراءة علي ويمينه، احتج لقراءة (لَقَدْ عَلِمْتُ)، على الخطاب لفرعون بقوله تعالى: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾^(٣)، وذكر العكبري أن القراءة بالفتح على الخطاب معناها: أي علمت ذلك، ولكنك عاندت، وبالضم: أي غير شاك فيما جئت به^(٤).

ولقد جمعت هذه المدارس الأربعة بين القراءة والتفسير، لتلازمهما، وضرورتها في إرشاد المفسر إلى الوقوف على معاني الآي القرآني. هذا ولا بد للمفسر، وهو يقرب وجوه القراءات، من توظيف القراءات جميعها في عملية التفسير، فاقتصاره على صنف منها دون آخر، كإقتصاره على

١ - غاية النهاية: ٢٧/٢.

٢ - سورة الإسراء: آية ١٠٢.

٣ - سورة النمل: آية ١٤.

٤ - التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٨٢٤/٢.

المتواتر دون الشاذ أو العكس، لا يفي بالغرض المنشود من تظافر القراءات والتفسير في إبراز المعاني، إذ لا يستقيم إقرار معنى واحد من جملة معانٍ تحملها الآية، وتقتضيها وجوه القراءة فيها، إلا بعد بسطها جميعاً، والنظر في دلالاتها، وما تؤديه كل قراءة من معنى ووجه في التأويل، وتعدد القراءات معناه تعدد المعاني.

خاتمة

يعد الاهتمام بالقراءات القرآنية والاشتغال بها شرفاً يضاف إلى شرف الاهتمام بكتاب الله عز وجل والعناية به، تلاوة وحفظاً، وشرحاً وتفسيراً، وتعلماً وتعليماً. وإن كان الاهتمام بالقراءات القرآنية على وجه الخصوص يعتبر جانباً من الجوانب التي شددت انتباه العلماء، ودفعت بعضهم للانقطاع وتلقي تلك القراءات وجمعها، وتعليمها وتدوينها، حتى نشأ ما أطلق عليه (علم القراءات).

وقد بحث العلماء تحت هذا العلم العديد من المسائل المتعلقة بالقراءات القرآنية، كعددتها، وأنواعها، وأهميتها العلمية، وقد ذكروا لتعدد القراءات القرآنية فوائد جمة من أهمها التخفيف على هذه الأمة والتيسير عليها، يدل على هذا الأمر تواتر قراءة القرآن إلينا بأكثر من وجه؛ وتلقي الأمة ذلك بالقبول سلفاً وخلفاً من غير نكير. وقد نبه على هذه الفائدة أئمة هذا الشأن من أمثال ابن قتيبة وابن الجزري وغيرهما.

كما أن من فوائد تعدد القراءات إظهار نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز. وبيان ذلك أن كل قراءة بمنزلة الآية، وتنوع اللفظ بكلمة واحدة تقوم مقام تعدد الآيات.

ثم إن تعدد القراءات القرآنية كان من الأدلة التي اعتمدها العلماء في بيان صدق رسول الله ﷺ وما جاء به من الوحي المنزل، ووجه ذلك أنه على الرغم من تعدد القراءات وكثرتها، لم ينفذ إلى القرآن أي تضاد أو تناقض أو تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضاً، ويؤيد أوله آخره، وآخره أوله، تصديقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(١).

١- سورة النساء: آية ٨٢.

وفي تعدد القراءات أيضاً دلالة على إعجاز هذا الكتاب المنزل من عند الله تعالى، رب العالمين، وبيانه أن كل قراءة من القراءات تحمل وجهاً من وجوه الإعجاز ليس في غيرها، وبعبارة أخرى، إن القرآن معجز إذا قُرئ بهذه القراءة مثلاً، ومعجز كذلك إذا قُرئ بقراءة ثانية وثالثة وهكذا، ومن هنا تعددت معجزاته بتعدد قراءاته.

ومن فوائد تعدد القراءات كذلك سهولة حفظ القرآن الكريم، وتيسير نقله، جيلاً بعد جيل، يدل على هذا المعنى، أن حفظ كلمة منه بأكثر من قراءة، يكون أسهل في تعلمه وتعليمه، وأوفق لطبيعة لسان العرب، الذي نزل القرآن على وفق أساليب لغتهم، وتعدد لهجاتهم .

ومن ذلك أيضاً إعظام أجور هذه الأمة، من جهة أنهم يبذلون أقصى جهدهم في تتبع معاني ألفاظه، واستنباط حكمه وأحكامه، فضلاً عما في تلاوته - بقراءاته المختلفة - من مزيد الثواب وجزيل الفضل، تحقيقاً وتصديقاً لما أخبر به النبي بقوله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة»^(١).

ومن فوائد تعدد القراءات أيضاً، ظهور سر الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز، وصيانة كلامه المنزّل، بأوفى بيان وأوضح بلاغ، يدل على ذلك أن الله سبحانه لم يُخلِ عصرًا من العصور، من إمام حجة قائم على نقل كتابه وإيصاله إلى عباده، مع إتقان حروفه ورواياته، وبيان وجوهه وقراءاته، وفي ذلك تصديق لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٢).

أوهام المستشرقين في الجهل بالقراءات القرآنية:

يترأس كولد زيهر على الإطلاق كل المستشرقين في الجهل بالقراءات القرآنية وحقائقها، وذلك في المحاولة اليائسة التي توخى من ورائها إخراج

١- رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

٢- سورة الحجر: آية ٩.

القراءات القرآنية من كونها وحياً من عند الله، نزل به الروح الأمين، إلى كونها تخيلات توهمها علماء المسلمين، وساعدهم على تجسيد هذا التوهم طبيعة الخط العربى؛ كما يزعم، لأنه كان فى الفترة التى ظهرت فيها القراءات غير منقوت ولا مشكول ، وهذا ساعد على نطق الياء ناء فى مثل «تقولون» أو «تقولون» فمَنهم من قرأ بالياء «تقولون» ومنهم من قرأ بالياء «يقولون».

هذا من حيث النقط وجوداً وعدمًا، أما من حيث الشكل، أى ضبط الحروف بالفتح أو الضم مثلاً ، وأرجع إلى هذا السبب قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا﴾^(١). فقد قرأ عاصم: (بُشْرًا) بضم الباء وقرأها الكسائى وحمزة: (نُشْرًا) بالنون المفتوحة بدلاً من الباء المضمومة عند عاصم. وقرأ الباقون: (نُشْرًا) بالنون المضمومة والشين المضمومة، بينما كانت الشين فى القراءات الأخرى ساكنة .

وفى هذا يقول جولد زيهر نقلاً عن الترجمة العربية لكتابه الذى ذكر فيه هذا الكلام: «والقسم الأكبر من هذه القراءات يرجع السبب فى ظهوره إلى خاصية الخط العربى ، فإن من خصائصه أن الرسم الواحد للكلمة قد يقرأ بأشكال مختلفة تبعاً للنقط فوق الحروف أو تحتها ، كما أن عدم وجود الحركات النحوية ، وفقدان الشكل (أى الحركات) فى الخط العربى يمكن أن يجعل للكلمة حالات مختلفة من ناحية موقعها من الإعراب. فهذه التكميلات للرسم الكتابي ثم هذه الاختلافات فى الحركات والشكل ، كل ذلك كان السبب الأول لظهور حركة القراءات ، فيما أهمل نقطه أو شكله من القرآن».

إن المتأمل فى كلام هذا المستشرق الذى لاعلم له بالقراءات القرآنية وأحكامها، يدرك أنه يريد أن يقول إن القراءات هي، فى نظره، تحريفات

١- سورة الأعراف: آية ٥٧، حسب قراءة حفص بالياء، وآية ٥٦ حسب القراءة بورش.

معترف بها لدى المسلمين خاصتهم وعامتهم، وأن النصوص الإلهية المنزلة على رسول الله ﷺ أصابها بعض الضياع.

إنه لم يقل صراحة بالتحريف وإنما وضع المبررات لوجود التحريف في القرآن الحكيم، ثم أخذ بعد ذلك يورد أمثلة من القراءات وينسبها إلى السببين اللذين تقدم ذكرهما، وهما تجرد المصحف من النقط في أول عهده، ثم تجرد كلماته من ضبط الحروف بالشكل.

وقد اقتضى أثر كولد زيهير كثير من المبشرين والمستشرقين والباحثين من العرب وغيرهم من الذين تعوزهم آلة البحث الدقيق والفكر السليم.

ولقد فات هؤلاء المستشرقين وأتباعهم وحلفاءهم ما حظي به كتاب الله العزيز من عناية منقطعة النظير في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته، وما تشهد به الحقائق الراسخة رسوخ الجبال، والتي تفيد بأن طريق تلقي القرآن كان هو السماع، وأن القراءات القرآنية لا تحكم إلا بالسمع، وأن طريق المشافهة هي المصدر الأساس في تلقي القرآن وقراءته. فقد سمعه النبي ﷺ من جبريل عليه السلام، وسمعه الصحابة، ومنهم الكتبة، من الرسول ﷺ، ولم يكتبه الكتبة إلا بعد إذن متأخر.

ولا زالت عناية القرآن وقراءته تعتمد على السماع والمشافهة أكثر من الكتابة، ولا زال حفظ القرآن المتقنون يلقنونه إلى من يتعلمونه منهم من المسلمين بالمشافهة أكثر من الاعتماد على الخط والكتابة.

هذا هو الأصل منذ بدأ القرآن ينزل إلى هذه اللحظة وإلى يوم الدين، في تلقى القرآن من حافظ عن ظهر قلب إلى مستقبل عن ظهر قلب كذلك، وبهذا الشرف وسمت هذه الأمة بأنها تحمل كتاب ربها في صدورها، فليست كالصدور الخربة التي يوسوس فيها الشيطان ويعشش.

وتعلم القرآن يبدأ بالسمع قبل أن يقرأ من المصحف، ولا يزال متعلم

القرآن في أشد الحاجة إلى سماع القرآن من شيوخ حافظين متقنين. وفي القرآن عبارات أو كلمات مستحيل أن يتوصل أحد إلى نطقها الصحيح مجردا عن مقرئ يسمع منه، ولو ظل يتعلمها وحده أياما وأشهرا لما توصل إلى القراءة الصحيحة والسليمة.

وبهذا تنهاى الأفكار التي أرجع إليها جولد زيهر زعمه في نشأة القراءات، وتفتقد كل مصداقية في البحث العلمي، لأن المسلمين من جيل الصحابة ومن تبعهم ومن جاء بعدهم لم يتعلموا القرآن عن طريق الخط العربي من القراءة في المصاحف، وإنما تعلموه كما سمعه الصحابة من في رسول الله ﷺ وتعلموه. ثم قيض الله لكتابه شيوخا أجلاء حفظوه وتلوه غضا طريا كما كان صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم يحفظه ويتلوه تلقيا كما سمعه من جبريل أمين الوحي.

إن إرجاع القراءات القرآنية إلى طبيعة الخط العربي الذي كان في أول أمره خاليا من النقط والشكل، كما توهم جولد زيهر ومن بعده جيفرى آرثر في المقدمة التي كتبها لكتاب المصاحف، لأبى داود السجستاني، وتابعهما المستشرق جاك بيرك، لهو مجرد وهم وجهل ينطلقان من الحقد على الإسلام والتطاول على القرآن، لتضليل من لا دراية له بعلوم القرآن وقراءاته.

وإذا كان جولد زيهر وجيفرى آرثر المبشر الإنجليزي، وجاك بيرك قد أجهدوا أنفسهم في أن يتخذوا من قراءات القرآن منفذا للليل من قدسية القرآن والتشكيك في كتاب الله تعالى، فإن غيرهم من المستشرقين شهدوا للقرآن بالحق، ويرأيهم نختم هذا الرد على هذه الشبهة، ومنهم المستشرق الذي أثنى على القرآن وقال إنه النص الإلهي الوحيد الذي سلم من كل تحريف وتبديل، لا في جمعه، وفي تعدد مصاحفه، ولا في تعدد قراءاته.

قال المستشرق لوبلوا: «إن القرآن هو اليوم الكتاب الربانى الوحيد،

الذى ليس فيه أى تغيير يذكر». ومن قبله قال مستشرق آخر (د. موير) كلاماً موضوعياً فى الثناء على القرآن، وهو: «إن المصحف الذى جمعه عثمان قد تواتر انتقاله من يد ليد، حتى وصل إلينا بدون أى تحريف، ولقد حفظ بعناية شديدة، بحيث لم يطرأ عليه أى تغيير يذكر، بل نستطيع أن نقول إنه لم يطرأ عليه أى تغيير على الإطلاق فى النسخ التى لا حصر لها، المتداولة فى البلاد الإسلامية الواسعة، فلم يوجد إلا قرآن واحد لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة وهذا الاستعمال الإجماعى لنفس النص المقبول من الجميع حتى اليوم حجة ودليل على صحة النص المنزل، الموجود معنا، والذي يرجع إلى عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وقد تقدم فى إيجاز ما أبطل هذه الأوهام التي تسلىح بها المستشرقون وأعاونهم، وبقي، بعد الرد عليها، أن نذكر فى إيجاز كذلك جهود علمائنا فى تمحيص القراءات، وكيف وضعوا الضوابط الدقيقة لمعرفة القراءات الصحيحة، من غيرها مما كان شائعاً وقت جمع القرآن فى عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه.

لقد وضع العلماء الأقدمون ضوابط محكمة للقراءات الصحيحة التي هي وحي من عند الله، وتلك الضوابط هي:

١- صحة السند، الذى يؤكد سماع القراءة من رسول الله ﷺ.

٢- موافقة القراءة لرسم أحد المصاحف، التي أجمعت عليها الأمة فى خلافة عثمان رضي الله عنه.

٣- أن تكون القراءة موافقة لوجه من وجوه العربية: لأن الله أنزل كتابه باللسان العربى المبين. فإذا تخلف شرط من هذه الشروط فلا تكون القراءة مقبولة ولا يعتد بها.

وعملاً بهذه الضوابط تميزت القراءات الصحيحة من القراءات غير

الصحيحة، أو ما يسمى بالقراءات الشاذة، أو ما خرج عن الصحيحة والشاذة كالباطلة والمردودة.

ولم يكتف العلماء بهذا، بل وضعوا مصنفات عديدة حصروا فيها القراءات الصحيحة ووجهوها كلها من حيث اللغة، ومن حيث المعنى. كما جمع العلامة ابن جني القراءات الشاذة، وأفرد لها كتابه «المحتسب».

وأخيراً لا بد من التذكير بنعمة القراءات وما تسعفنا به من حيث اختلافها، وتعدد أنواعها، في تدبر القرآن وتمثله غضا طرياً، كلام الله المنزل بلسان عربي مبين على قلب رسوله المصطفى الأمين صلى الله عليه وسلم. وقد قرأ بالقراءات كلها ليبلغ الوحي المنزل إلى الناس كافة، على اختلاف ألسنتهم وألوانهم. وكانت القراءات المتنوعة، والتي تلقاها الصحابة بكاملها عنه ﷺ قراءات تدبر وتفسير لأنهم كانوا ينزلونها تنزيلاً عملياً في حياتهم.

وقد تعلم الصحابة القراءة من رسول الله ﷺ قبل أن يعلموا باختلاف القراءات، وساعدتهم على مزيد من الفهم، ثم العمل، وهي القراءة التي وصفها أم سلمة رضي الله عنها فقالت: كانت مُفسِّرةً حرفاً حرفاً، وأنه كان يقطع قراءته آية آية. ومعنى ذلك أنه كان يقف على رؤوس الآيات. وفي رواية عن أم سلمة رضي الله عنها: كان رسول الله - ﷺ - يُقَطِّع قراءته يقرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف... وهكذا حتى يتهي السورة أو الجزء من القرآن الكريم.

وقد كان لهذه القراءة الأثر الفعال في تعليم الصحابة رضي الله عنهم علم التفسير، وعلم التدبر.

إن مثل هذه القراءة المؤثرة إذا التقى معها التأمل في مقاصدها، والتفهم لمعانيتها، فإنها تمس شغاف القلب، فيخشع ويخضع للخالق سبحانه، الذي يخاطب عباده بكلامه العظيم.

وقد بين الله تعالى أن الغاية من هذه القراءة هداية المؤمنين ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا يَلْقُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾^(١).

ولعل الغرض من هذه القراءة أن يصل كلام الله تعالى إلى القلوب فتعمل به الجوارح، وتتفكر النفوس، فتتعمق بمزيد إيمان مما يؤدي إلى صلاح الأحوال.

١ - سورة الطلاق: آياتان ١٠-١١.

لائحة المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٩ هـ.
- الإبدال لأبي الطيب اللغوي، دمشق، ١٣٧٩-١٩٦٠.
- إبراز المعاني من حرز الأمانى للشاطبي، تحقيق إبراهيم عطوة، مطبعة البابي الحلبي، مصر.
- أبنية الفعل، دلالاتها وعلاقتها لإبراهيم الشمسان، دار المدني بجدة، ط١/١٤٠٧-١٩٨٧.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى بمنتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات، لأحمد البنا الدمياطي، تحقيق محمد إسماعيل شعبان، عالم الكتب بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ط١/١٤٠٧-١٩٨٧.
- الإتياع لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع العلمي بدمشق، ١٣٨٠-١٩٦١.
- الإتيان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧-١٩٨٧.
- إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي، ضبط إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١/١٤٠٥-١٩٨٥.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء نموذجاً، لعبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/١٤٠٨-١٩٨٧.

- أثر القراءات في الفقه الإسلامي لصبري عبد الرؤوف، أضواء السلف بالرياض، ط١/١٤١٨-١٩٩٧.
- الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها لضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، ط١/١٤٠٩-١٩٨٨.
- أحكام التجويد على رواية أبي سعيد، الملقب بورش، لأبي الفضل حسين، مؤسسة الريان، بيروت، ط١/١٤١٤-١٩٩٤.
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، دار المعارف بمصر، ١٩١٤.
- أحكام قراءة القرآن الكريم، للشيخ محمود خليل الحصري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، والمكتبة المكية بمكة المكرمة، ط١/١٤١٦-١٩٩٥.
- أحكام القرآن للجصاص، المطبعة البهية المصرية، ١٣٤٧ هـ.
- أحكام القرآن لابن عربي، تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٧-١٩٥٧.
- أحكام القرآن للكيهراسي، تحقيق عزت عطية وآخر، دارالكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٤.
- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ط٢/١٤١٣-١٩٩٢.
- الإختلاف بين القراءات لأحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، ط١/١٤٠٨-١٩٨٨.
- الإدغام الكبير للداني، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب ببيروت، ط١/١٤١٤-١٩٩٣.

- الارتباط بين اللغة والدين لكامل جميل ولويل، مؤسسة المنار للتوزيع بالإمارات العربية المتحدة، ط١/١٤١٠-١٩٩١.
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار السعادة بمصر، ط٤/١٩٦٣.
- إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين لمحمد سالم محيسن، دار ابن زيدون، بيروت، ط١/١٤١٠-١٩٩٠.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول للشوكاني، بيروت، ١٩٧٩.
- أساس البلاغة للزمخشري، طبعة دار الفكر، بيروت.
- أسباب حدوث الحروف لابن سينا، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٩٧٨.
- أسباب النزول للواحدي، طبعة مصر، ١٣٨٨-١٩٦٨.
- أسباب النزول للنيسابوري، المكتبة الثقافية ببيروت.
- الإستشراق والقرآن العظيم لمحمد خليفة، ترجمه عن الإنجليزية مروان عبد الصبور شاهين، دار الاعتصام، القاهرة، ط١/١٤١٤-١٩٩٤.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة لمحمد عيد، عالم الكتب، ١٩٨٨.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي، بهامش كتاب الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد علي الجاوي، دار نهضة مصر، ١٩٧٢.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، طبعة دار الفكر، ١٣٦٠-١٩٧٠.

- الإسرائيليات في التفسير والحديث لمحمد حسين الذهبي، القاهرة، طبع وهبة، ط ٢/١٩٨٦
- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لمحمد بن محمد أبو شهبة، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية، ط ٢/١٩٨٤.
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق هـ. ريتز، مطبعة المعارف بإستامبول، ١٩٥٤.
- أسرار التكرار في القرآن للكرماني، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام بالقاهرة، ١٣٩٧-١٩٧٧.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٥٧.
- أسس علم اللغة لفهمي حجازي، دار الثقافة بالقاهرة، ١٩٧٩.
- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، لحسن طيل، المدينة المنورة ١٤١١-١٩٩٠.
- الأسلوب لسعد مصلوح، دار البحوث العلمية، ١٩٨٠.
- الأسلوبية والأسلوب لعبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط ٢/١٩٨٢.
- أسماء الجموع في القرآن الكريم لمحمد إبراهيم عباده، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٨.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، مطبعة دار المعارف بحيدرآباد، ١٣٥٩هـ.
- الإشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٨.

- أصوات اللغة العربية لعبد الغفار هلال، مطبعة الجبلاوي، ط٢/١٤٠٨-١٩٨٨.
- الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥/١٩٧٩.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وآخر، دار المعارف، ١٩٥١.
- إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم للعلامة الدامغاني، تحقيق عبد العزيز الأهل، ط١/١٩٧٠.
- أصول الفقه لأبي زهرة، دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٩٥٨.
- أصول الفقه للشيخ محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ.
- الأصول في النحو لابن السراج البغدادي، تحقيق الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١/١٤٠٥-١٩٨٠.
- الأضداد لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عزت حسن، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٦٣.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الشنقيطي، مطبعة المدني، ط١/١٣٨٦.
- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار للهمداني، المطبعة المنيرية، مصر، ط١/١٣٤٦.
- إعجاز القرآن للباقلاني، تحقيق أحمد صقر، طبعة دار المعارف بمصر، ١٩٥٤.
- إعجاز القرآن للرافعي، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ط٢/١٩٢٦.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط٤/١٤٠٣-١٩٨٣.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الخانجي بمصر.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة المعاني، بغداد، ١٩٨٠.
- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش، دار الإرشاد، سوريا، ١٤٠٨-١٩٨٨.
- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧/١٩٨٦.
- أعلام وآثار من التراث اللغوي لعبد القادر المهيري، دار الجنوب بتونس، ١٩٩٣.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق فراج، دار الثقافة ببيروت، ١٩٦٩.
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، مطبعة دار المعارف بحيدرآباد، ط٢/١٣٥٩هـ.
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق عبد الحميد قطاش، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٣ هـ.
- الإكمال لابن ماكولا، طبع بيروت، بدون تاريخ.
- الألفاظ والأحاجي اللغوية وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة لأحمد الشيخ، الدار الجماهيرية، ليبيا، ط٢/١٣٩٧-١٩٨٨.

- أمالي الزجاجي، طبع دار السعادة، ١٣٢٤.
- أمالي القالي، دار الكتب، ١٩٢٦
- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، لجنة التأليف والنشر، ١٩٤٢.
- الأمثال في القرآن الكريم لابن قيم الجوزية، تحقيق إبراهيم بن محمد، طبعة مكتبة الصحابة بطنطا، ط١/١٤٠٦-١٩٨٦.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب الثقافية ببيروت ودار الفكر العربي بالقاهرة، ط١/١٤٠٦-١٩٨٦.
- أنساب الأشراف للبلاذري، تحقيق محمد حميد الله، دار المعارف بالقاهرة، ط١/١٩٥٩.
- إنشاء الكتابة عند العرب لعبد الحميد جيهه، منشورات دار الشمال، ط١/١٩٨٦.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ببيروت، ١٤٠٧-١٩٨٧.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، طبعة البابي الحلبي بمصر، ١٣٣٠ هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة النصر بمصر، ١٣٧٥-١٩٥٦.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، نشر دار العروبة بمصر، ١٩٥٩.
- الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١/١٤٠٥-١٩٨٥.

- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكي بن أبي طالب، تحقيق أحمد حسن فرحات، كلية الشريعة بالرياض، ١٣٩٦.
- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١.
- إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف للإمام الشنقيطي، دار الرائد العربي ببيروت، ط٢/١٤٠٢-١٩٨٢.
- البحث والاستقراء في تراجم القراء لمحمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، ط٢/١٩٨٣.
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي ببيروت.
- البداية والنهاية لابن كثير، طبع القاهرة، ١٣٥١.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد، طبع دار المعرفة، ط٤/١٣٩٨.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح شلبي، ط١/١٤٠١-١٩٨١.
- البديع لعبد الله بن المعتز، نشر إغناطوس كراتشوفسكي، ط٢/١٩٧٩.
- براعة الاستهلال في فواتح القصائد والصور لمحمد بدري عبد الجليل، المكتب الإسلامي ببيروت، ط٢/١٩٨٤.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل، دار الفكر، ط٢/١٤٠٠.
- البرهان في توجيه متشابه القرآن للكّرمانى، تحقيق أحمد عطا، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١/١٤٠٦.

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، تحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٢ هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل، مطبعة الحلبي ١٩٦٤.
- البلاغة الصوتية في القرآن الكريم لمحمد إبراهيم شادي، مكتبة الرسالة، ١٩٨٩.
- بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، سلسلة اللسانيات، منصف عاشور، جامعة تونس، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ١٩٩١.
- بيان إعجاز القرآن للخطابي، تحقيق محمد خلف الله وآخر، مطبعة دار المعارف بمصر.
- البيان في غريب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، ١٩٦٩.
- تأملات قرآنية لموسى الإبراهيم، دار عمان بعمان، ط١/١٤٠٩-١٩٨٩.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق أحمد صقر، المكتبة العلمية، ط٢/١٤٠١.
- تاج العروس للزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر، ١٣٠٦.
- تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب ببيروت، ط٢/١٩٧٤.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تاريخ توثيق نص القرآن الكريم لخالد عبد الرحمن العلاء، دار الفكر، ط٢/١٤٠٦-١٩٨٦.

- تاريخ القرآن لمحمد حسين علي، الدار العالمية للنشر ببيروت، ١٤٠٣.
- التبيان في إعراب القرآن أو إملاء ما من به الرحمن للعكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل ببيروت، ط٢/١٤٠٧-١٩٨٧.
- تبويب آي القرآن الكريم من الناحية الموضوعية لأحمد مهنا، دار الشعب بالقاهرة.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص الصقلي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١/١٤١٠-١٩٩٠.
- التجويد والأصوات لإبراهيم نجا، طبع السعادة، مصر، بدون تاريخ.
- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة لابن الجزري، تحقيق محمد الصادق وآخر، دار الوعي بحلب، ط١/١٣٩٢.
- تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين للفيروزآبادي، تحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة، ١٤٠٣-١٩٨٣.
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.
- تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، لأبي جعفر الرعيني، تحقيق علي حسن البواب، دار المنارة بجدة، ط١/١٤٠٧-١٩٨٧.
- التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش، لسمير أحمد عبد الجواد، مطبعة الحسين الإسلامية بمصر، ط١/١٤١١-١٩٩١.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، طبعة دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٤.
- التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون، تحقيق أيمن سويد، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط١/١٤١٢-١٩٩١.
- الترغيب والترهيب للمنذري، المطبعة المنيرية بمصر.

- التسهيل لابن جزي، تحقيق لجنة تحقيق التراث بدار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢-١٩٨٣.
- التصوير الفني في القرآن لسيد قطب، دار الشروق، ط٥/١٩٧٩.
- التعبير الفني في القرآن الكريم لأمين بكري، دار الشرق، ط٣/١٩٧٦.
- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ١٩٣٨.
- تفسير الحسن البصري، جمع محمد عبد الرحيم، دار الحديث بالقاهرة، ١٩٩٢.
- تفسير سفيان الثوري، تحقيق لجنة من العلماء، دارالكتب العلمية ببيروت، ط١/١٤٠٣.
- تفسير ابن عباس المسمى صحيفة علي بن أبي طلحة في تفسير القرآن الكريم، تحقيق راشد عبد المنعم، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط١/١٤١١-١٩٩١.
- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٣٩٨.
- تفسير ابن قيم الجوزية، تحقيق حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، ١٩٧٨.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، مطبعة المنار بمصر.
- تفسير القرآن الحكيم ﴿تفسير المنار﴾ لمحمد رشيد رضا، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، ط٢/١٩٧٨.
- التفسير القرآني للقرآن لعبد الكريم الخطيب، دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٩٦٢.

- تفسير الكاشف لمحمد جواد مغنية، دار العلم للملايين ببيروت، ط٢/١٩٧٨.
- التفسير الكبير : تفسير الرازي، المطبعة الحسينية بمصر.
- التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، ط٢/١٣٩٦.
- تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق إبراهيم عطوه، دار الحديث بالقاهرة، ط٢/١٤١٢-١٩٩٢.
- تقييد وقف القرآن الكريم لمحمد الهبطيني، تحقيق الحسن وجاج، المطبعة الجديدة بالدار البيضاء، ١٤١١-١٩٩١.
- التلخيص للقرآني، شرح البرقوقوي، مطبعة النيل، ١٩٠٤.
- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع لأبي علي ابن بليمة، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة بجدة ومؤسسة علوم القرآن ببيروت، بدون تاريخ.
- التمهيد في علم التجويد لابن الجزري، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٥.
- التناسب البياني في القرآن، دراسة في النظم المعنوي والصوتي لأحمد أبو زيد، منشورات كلية الآداب بالرباط، ١٩٩٢.
- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، لأبي الحسن الصفاقسي، تقديم نخبة من العلماء، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٦.
- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، طبعة بيروت.
- تهذيب التهذيب أو التهذيب لابن حجر العسقلاني، طبعة بيروت مصورة عن طبعة الهند، ١٣٢٥.

- تهذيب اللغة للأزهري، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ.
- التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية لأحمد سعد محمد، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط١/١٤١٨.
- ابن تيمية والقراءات لصبحي عبد الحميد، مطبعة الأمانة، ط١/١٤٠٦-١٩٨٦.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : تفسير القرطبي، دار الكتب، ط٢/١٣٨٦-١٩٦٦.
- جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف بالقاهرة.
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، القاهرة، ط٢/١٣٨٨-١٩٦٨.
- الجامع الصحيح للإمام البخاري : صحيح البخاري، طبعة الحلبي بالقاهرة، ١٩٥٢.
- جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، دار الفكر، بدون تاريخ.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، الهند، ط١/ بدون تاريخ.
- جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/١٤٠٨-١٩٨٧.
- الجمع الصوتي الأول للقرآن للبيب السعيد، دار المعارف، ط٢ / بدون تاريخ.
- الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، إبراهيم عباده، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٨.
- جمهرة اللغة لابن دريد، طبعة بغداد ١٣٤٥.

- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة وآخر، دار الأفاق الجديدة ببيروت، ط٢/١٤٠٣-١٩٨٣.
- جواهر القرآن ودرره لأبي حامد الغزالي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ببيروت، دار الأفاق الجديدة، ط١/١٤١١-١٩٩٠.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم، دار الشروق ببيروت، ١٣٩٧.
- الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخر، دار المأمون، ط١/١٤٠٤-١٩٨٤.
- حجة القراءات لأبي زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٩٧٩.
- حروف الجر، دلالاتها وعلاقاتها لأبي أوس الشمسان، جامعة آل سعود، دارالمدني، ط١/١٤٠٧-١٩٨٧.
- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط١/١٤٠٦-١٩٨٦.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٢.
- دائرة المعارف الإسلامية، إعداد إبراهيم خورشيد وآخرين، مطبعة الشعب، بدون تاريخ.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعبد الخالق عزيمة، مطبعة السعادة بالقاهرة، ط١/١٣٩٢-١٩٨٢.
- دراسات في القرآن الكريم لمحمد الحفناوي، دار الحديث بمصر.
- دراسات في التفسير ورجاله لأبي اليقظان عطية الجبوري، دار الطباعة ببغداد، ط٢/١٣٩٧-١٩٧٧.

- دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح، دار العلم للملايين ببيروت، ط٥/١٩٧٣.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي : تفسير السيوطي، دار المعرفة ببيروت.
- دليل الحيران بشرح مورد الظمان في رسم وضبط القرآن للخراز، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر.
- دليل مباحث علوم القرآن المجيد لمحمد العربي العزوزي، دار الهادي ببيروت، ط٢/١٤٠١-١٩٨١.
- ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة : الظاء والضاد والذال والصاد والسين، لابن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة عبد الله، بدون تاريخ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤.
- روح المعاني : تفسير الألوسي، المطبعة المنيرية بالقاهرة، بدون تاريخ.
- الروض الأنف للسهيلي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، بدون طبعة ولا تاريخ.
- الرياحين العطرة : شرح مختصر الفوائد المعتبرة في القراءات الشاذة للأربعة بعد العشرة لعبد المتعال عرفة، منشورات المكتبة العصرية بصيدا، ١٤٠٨-١٩٨٧.
- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي : تفسير ابن الجوزي، المكتب الإسلامي بدمشق، ١٣٨٤-١٩٦٤.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دارالمعارف بمصر، ط٢/١٤٠٠

- سنن الترمذي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت، ١٩٨٠.
- سنن أبي داود، ضبط وتعليق محيي الدين عبد الحميد، بيروت، بدون تاريخ.
- سنن ابن ماجه، تحقيق فؤاد عبد الباقي، مطبعة الحلبي بالقاهرة، ١٩٥٢.
- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، بيروت، بدون تاريخ.
- السيرة النبوية لعبد الملك بن هشام، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٦.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٣٧٥.
- شرح الإمام الزبيدي على متن الدرّة، تحقيق عبد الرازق إبراهيم، المكتبة العصرية ببيروت، ١٤٠٩-١٩٨٩.
- شرح التلخيص لأحمد البابرّي، تحقيق محمد رمضان صوفيه، المنشأة العامة للنشر بطرابلس ليبيا، ط١/١٣٩٢-١٩٨٣.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تقديم محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٣٩٤.
- شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، بدون تاريخ.
- الصحابي لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، طبع البابي الحلبي بالقاهرة.
- صحيح مسلم، تحقيق فؤاد عبد الباقي، بيروت، ١٩٥٤.
- الصناعتان : الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١/١٤٠١-١٩٨١.

- الطبقات الكبرى لابن سعد، تصحيح إدوارد سخو، طبع دار التحرير بالقاهرة، ١٣٢٢.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة.
- طبقات المفسرين للسيوطي، تحقيق علي عمر، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة، ط١/١٣٩٦.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، ١٩٨٣.
- علم الأصوات عند ابن سينا لمحمد صالح الضائع، دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ.
- علم الصرف في تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة، ط١/١٤٠١-١٩٨١.
- علم اللغة لعلي عبد الواحد وايفي، دار نهضة مصر، ١٣٨٢-١٩٦٢.
- علوم البلاغة لمصطفى المراغي، دار القلم ببيروت، ١٩٨٠.
- أبو علي الفارسي، حياته ومكانته وآثاره في القراءات والنحو، لعبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة بجدة السعودية، ط٢/١٤٠٩-١٩٨٩.
- عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل لابن البناء المراكشي، تحقيق هند شلبي، دار الغرب الإسلامي ببيروت ط/١٩٩٠.
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، طبعة بغداد، ١٩٨٥.
- الغاية في القراءات العشر لابن مهران الأصفهاني، تحقيق محمد غياث الجنباز، دار الشواف، ط٢/١٤١١-١٩٩١.

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، تحقيق برجستراسر، مطبعة الخانجي بالقاهرة، ١٩٣٢.
- غيث النفع في القراءات السبع لسفاقصي، مطبعة الحلبي بالقاهرة، ١٣٧٣.
- فتح البيان في مقاصد القرآن لمحمد صديق بن حسن خان، نشر عبد الحي علي محفوظ، القاهرة، ١٩٦٥.
- فتح القدير للشوكاني : تفسير الشوكاني، مطبعة الحلبي بالقاهرة، ط٢/١٣٨٣.
- الفتوحات الإلهية لسليمان الجمل، طبعة بولاق، بدون تاريخ.
- الفصاحة، مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية لتوفيق علي الفييل، حوليات كلية الآداب بالكويت، الحولية السادسة، ١٤٠٥-١٩٨٥.
- فضائل القرآن ومعلمه وآدابه لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق أحمد الخياطي، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٥-١٩٩٥.
- فضائل القرآن لابن كثير، دار الأندلس، ط٣/١٩٧٩.
- الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن لعبد الله الحسيني هلال، ط١/١٤٠٤-١٩٨٤.
- فقه اللغة لعلي عبد الواحد وايفي، لجنة البيان العربي، ١٣٨١-١٩٦٢.
- فقه اللغة لمحمد المبارك، طبع جامعة دمشق، ١٣٧٩-١٩٦٠.
- فقه اللغة في الكتب العربية لعبيد الراجحي، دار النهضة العربية ببيروت، ١٩٧٩.
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي، مطبعة الحلبي، ١٣٩٢.

- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية لجورجي زيدان، دار الهلال، ١٩٢٢.
- فنون الأفتان في عجائب علوم القرآن لابن الجوزي، تحقيق محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا بالقاهرة، ١٤٠٨-١٩٨٨.
- في صوتيات العربية لمحيي الدين رمضان، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، بدون تاريخ.
- في أصول النحو لسعيد الأفغاني، جامعة دمشق، ط٣/١٣٨٣-١٩٦٤.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، القاهرة، ١٩٢٢.
- في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق ببيروت، ط١/١٤٠٢-١٩٨٢.
- قراءة عبد الله بن مسعود لمحمد أحمد خاطر، دار الاعتصام، بدون طبعة ولا تاريخ.
- القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري لهند شلبي، الدار العربية للكتاب بتونس، ١٩٨٢.
- القراءات القرآنية في بلاد الشام لحسين عطوان، دار الجيل ببيروت، ط١/١٤٠٢-١٩٨٢.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث لعبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بدون طبعة ولا تاريخ.
- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين لأحمد الأندرابي، تحقيق أحمد الجنابي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣/١٤٠٧-١٩٨٦.
- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام لمحمد بن عمر بازمول، دار الهجرة بالرياض، ط١/١٤١٧-١٩٩٦.
- القراءات وأثرها في علوم العربية لمحمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٤٠٤-١٩٨٤.

- قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي لأبي أوس الشمسان، دار المدني بجدة، ط١/١٤٠٧-١٩٨٧.
- قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تأليف محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية بصيدا، ١٩٨٤.
- قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر لمحمد صادق قمحاوي وآخر، مطبعة صبيح وأولاده بالقاهرة، ط٢/ بدون تاريخ.
- الكتاب لسبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٢/١٤٠٣-١٩٨٣.
- الكشاف : تفسير الزمخشري، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط٢/١٣٤٥.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤٠١.
- كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري، تحقيق أحمد اليزيدي، طبع وزارة الأوقاف بالمغرب، ١٤١٩-١٩٩٨.
- اللسان والإنسان ، مدخل إلى معرفة اللغة لحسن ظاظا، دار الفكر العربي بالقاهرة، بدون تاريخ.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق عبد الصبور شاهين وآخر، القاهرة، ١٣٩٢-١٩٧٢.
- لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية لضاحي عبد الباقي، مجمع اللغة العربية بمصر، ١٤٠٥-١٩٨٥.
- اللهجات العربية، نشأة وتطورا لعبد الغفار هلال، دار الفكر العربي، ١٤١٨-١٩٩٨.

- اللهجات العربية في التراث لأحمد علم الجندي، الدار العربية للكتاب، ط ١٩٨٣.
- لهجات العرب لأحمد تيمور باشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٢-١٩٧٣.
- ما ذكره الكوفيون من الإدغام لأبي سعيد السيرافي، تحقيق صبيح التميمي، دار البيان العربي بجدة، ط ١٤٠٥/١-١٩٨٥.
- مباحث في علوم القرآن لمنع القطان، مؤسسة الرسالة، ط ١٤٠٥/١٥-١٩٨٥.
- المبسوط في القراءات العشر لابن مهران الأصفهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دمشق، ١٤٠٧-١٩٨٦.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بمصر، القاهرة، ١٣٩٠.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية بالقاهرة، ١٩٥٩.
- محاسن التأويل : تفسير القاسمي، تحقيق فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، ط ١٣٧٦/١-١٩٥٧.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عليها لابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرون، القاهرة، ١٣٨٦.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الغرناطي : تفسير ابن عطية، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.
- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني، تحقيق عزت حسن، دار الفكر ببغروت، ط ١٤٠٧/٢-١٩٨٦.

- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها لمحمد الأنطاكي، دار الشرق العربي ببيروت، ١٣٩١-١٩٧١.
- مخالفة القواعد النحوية في القرآن الكريم لحسنين صبره، دار الثقافة العربية بالقاهرة، ١٤١٣-١٩٩٢.
- المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد أبي شهبه، دار الجيل ببيروت، ١٤١٢-١٩٩٢.
- المدارس النحوية لشوقي ضيف، دار المعارف، ط٧/١٩٦٨.
- المدرسة القرآنية في المغرب من الفتح الإسلامي إلى ابن عطية لعبد السلام الكنوني، مكتبة المعارف بالرباط، ط١/١٤٠١-١٩٨١.
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة لعبد العال سالم، دار الشروق، ط١١٤٠٠-١٩٨٠.
- مذاهب التفسير الإسلامي لجولد تسهر، تقديم عبد الحلیم النجار، دار إقرأ.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بكتاب الله العزيز لأبي شامة المقدسي، تحقيق طيار ألتی قولاج، دار صادر ببيروت، ١٣٩٥-١٩٧٥.
- المزهرة في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية بصيدا ببيروت، ١٤٠٨-١٩٨٧.
- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللشعر والنثر لمحمد عيد، عالم الكتب بالقاهرة، ١٩٨١.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف بمصر، ١٣٧٥-١٩٥٦.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين السواس، دار المأمون للتراث بدمشق، بدون تاريخ.

- معاني القرآن للأخفش، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية بالكويت، ١٤٠٠.
- معاني الحروف لأبي الحسن الرماني، تحقيق عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٧٣.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني ببيروت، ١٤٠٢.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخر، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٥٥.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، تحقيق محمد علي البجاوي، سلسلة مكتبة الدراسات القرآنية، دار الفكر العربي ببيروت، بدون تاريخ.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الفكر، ط٣/١٤٠٠-١٩٨٠.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر ودار بيروت، بيروت، ١٤٠٤-١٩٨٤.
- المعجم العربي، إشكالات ومقاربات لمحمد رشاد الحمزاوي، نشر بيت الحكمة بتونس، ١٩٩١.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن لمحمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية بإستامبول تركيا، ١٩٨٢.
- معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، دار الفكر ببيروت، بدون تاريخ.
- معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق محمد جاد الحق، دارالكتب الحديثة بالقاهرة، ١٣٨٧.

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق محمد مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، بيروت، ط ٥/١٩٧٩.
- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشيءون الإسلامية بمصر، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- مقالات في الأدب والنقد لمحمد حسين، مؤسسة الرسالة، ط ١/١٤٠٧-١٩٨٦.
- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية لمحمد سالم محيسن، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، ١٩٨٦.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، بدون طبعة ولا تاريخ.
- مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، تحقيق محمود محمد نصار، مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة، ١٩٨٨.
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو الداني، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر ببيروت، ١٤٠٢-١٩٨٣.
- الملخص المفيد في علم التجويد لمحمد معبد، دار السلام، ط ٢/١٤٠٤-١٩٨٤.
- الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط ١٣٩٩-١٩٧٩.
- مناهج في التفسير لمصطفى الصاوي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧١.
- مناهل العرفان في علوم القرآن لعبد العظيم الزرقاني، دار الفكر، بدون تاريخ.

- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري، دار الكتب العلمية
بيروت، ١٤٠٠.
- منهج ابن جزي في تفسير القرآن الكريم لعبد الرحيم محمد، دار
الطباعة المحمدية، ط١/١٤١٠-١٩٨٩.
- المهذب في القراءات العشر لمحمد سالم، مكتبة الكليات الأزهرية،
ط٢/١٣٨٩-١٩٧٨.
- موجز البيان في مباحث علوم القرآن لكamal الدين الطائي، مطبعة
سليمان الأعظمي، ١٣٩١-١٩٧١.
- مورد الظمان إلى معرفة فضائل القرآن لابن رجب الحنبلي، تحقيق
يسرى عبد الغني، مطبعة القرآن بالقاهرة، بدون تاريخ.
- الموضح في التفسير لأبي النصر السمرقندي، تحقيق صفوان
داوودي، دار القلم بدمشق، ط١/١٤٠٨-١٩٨٨.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم، تحقيق عمر
الكبيسي، جامعة أم القرى، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن
الكريم بجدة، ط١/١٤١٤-١٩٩٣.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس، مطبعة
السعادة بالقاهرة، ط١/١٣٨٢-١٩٦٢.
- النجوم الطوالع على الدر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لإبراهيم
الماريفني، دار الفكر ببيروت، ١٤١٥-١٩٩٥.
- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج لعبدہ الراجحي، دار
النهضة العربية ببيروت ١٩٧٩.
- نحو القراء الكوفيين لخديجة أحمد مفتي، نشر المكتبة الفيصلية
بمكة المكرمة، ١٤٠٦.

- نشأة التفسير في الكتب المقدسة والقرآن لأحمد خليل، الوكالة الشرقية للثقافة بالإسكندرية، ط١/١٣٧٣-١٩٥٤.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، دار الفكر، بدون تاريخ.
- نظرية اللغة في النقد العربي لعبد الكريم راضي، مكتبة الخانجي بمصر، بدون تاريخ.
- النظم القرآني وأثره في الأحكام للصادق سالم الخارجي، سلسلة الكتاب الإسلامي، رقم ٩ طرابلس، ١٩٨٥.
- نقد الشعر لقدامة بن جعفر، تحقيق عبد المنعم خفاجي، دارالكتب العلمية ببيروت، بدون تاريخ.
- النكت والعيون : تفسير القرآن الكريم للماوردي، تحقيق خضر محمد خضر، وزارة الأوقاف بالكويت، ١٤٠٢.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني، دار الفكر، بدون تاريخ.

مراجع أجنبية :

- Malek BENNABI. Le phenomène coranique. Imprimerie BM . Paris. 1976.
- R. BLACHERE. Introduction au coran. Adrien-Maison-neuve. Paris. 1947.
- Maurice BUCAILLE. L Homme d'où vient- il ?. Librairie Ségheers- Paris. 1981.
- Maurice BUCAILLE. La Bible. le Coran et la Science. Editions Seghers. 12`édition Paris1985.

- CHARAUDEAU. Languages et Discours. Eléments de sémiolinguistique. Paris- 1983.
- John LYONS. La Sémantique linguistique. Librairie Larousse. Paris- 1980.
- Adam SCHAFF. Introduction à la sémantique. Traduit du Polonais par Geo. LISOWSKI. Editions Anthropos- Paris- 1988.
- Adam SCHAFF. Introduction à l'analyse morphosyntaxique. PUF- Linguistique Nouvelle. 1988.



سلسلة إصدارات

- ١- الشهود الحضاري للأمة الوسط في عصر العولمة.
د.عبد العزيز برغوث. _____
- ٢- عينان مطفأتان وقلب بصير (رواية).
د. عبد الله الطنطاوي. _____
- ٣- دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية.
د. محمد إقبال عروي. _____
- ٤- إشكالية المنهج في استثمار السنة النبوية.
د. الطيب برغوث. _____
- ٥- ظلال وارفة (مجموعة قصصية) .
د. سعاد الناصر (أم سلمى). _____
- ٦- قراءات معرفية في الفكر الأصولي.
د. مصطفى قطب سانو. _____
- ٧- من قضايا الإسلام والإعلام بالغرب.
د. عبد الكريم بوفرة. _____
- ٨- الخط العربي وحدود المصطلح الفني.
د. إدهام محمد حنش. _____
- ٩- الاختيار الفقهي وإشكالية تجديد الفقه الإسلامي.
د. محمود النجيري. _____

- ١٠- ملامح تطبيقية في منهج الإسلام الحضاري.
_____ د. محمد كمال حسن.
- ١١- العمران والبنيان في منظور الإسلام.
_____ د. يحيى وزيرى.
- ١٢- تأمل واعتبار: قراءة في حكايات أندلسية.
_____ د. عبد الرحمن الحجى.
- ١٣- ومنها تتفجر الأنهار (ديوان شعر).
_____ الشاعرة أمينة المريني.
- ١٤- الطريق... من هنا.
_____ الشيخ محمد الغزالي
- ١٥- خطاب الحدائث: قراءة نقدية.
_____ د. حميد سمير
- ١٦- العودة إلى الصفصاف (مجموعة قصصية لليافعين).
_____ فريد محمد معوض
- ١٧- ارتسامات في بناء الذات.
_____ د. محمد بن إبراهيم الحمد
- ١٨- هو وهي: قصة الرجل والمرأة في القرآن الكريم.
_____ د. عودة خليل أبو عودة

- ١٩- التصرفات المالية للمرأة في الفقه الإسلامي.
- _____ د. ثرية أقصري
- ٢٠- إشكالية تأصيل الرؤية الإسلامية في النقد والإبداع.
- _____ د. عمر أحمد بو قرورة
- ٢١- ملامح الرؤية الوسطية في المنهج الفقهي.
- _____ د. أبو أمامة نوار بن الشلي
- ٢٢- أضواء على الرواية الإسلامية المعاصرة.
- _____ د. حلمي محمد القاعود
- ٢٣- جسور التواصل الحضاري بين العالم الإسلامي واليابان.
- _____ أ.د. سمير عبد الحميد نوح
- ٢٤- الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية.
- _____ د. أحمد الريسوني
- ٢٥- المرتكزات البيانية في فهم النصوص الشرعية.
- _____ د. نجم الدين قادر كريم الزنكي
- ٢٦- معالم منهجية في تأصيل مفهوم الأدب الإسلامي.
- _____ د. حسن الأمراني
- _____ د. محمد إقبال عروي
- ٢٧- إمام الحكمة (رواية).
- _____ الروائي / عبد الباقي يوسف

٢٨- بناء اقتصاديات الأسرة على قيم الاقتصاد الإسلامي.

أ.د. عبد الحميد محمود البعلي

٢٩- إنما أنت... بلسم (ديوان شعر).

الشاعر محمود مفلح

٣٠- نظرية العقد في الشريعة الإسلامية.

د. محمد الحبيب التجكاني

٣١- محمد ﷺ ملهم الشعراء

أ. طلال العامر

٣٢- نحو تربية مالية أسرية راشدة.

د. أشرف محمد دوابه

٣٣- جماليات تصوير الحركة في القرآن الكريم .

د. حكمت صالح

٣٤- الفكر المقاصدي وتطبيقاته في السياسة الشرعية.

د. عبد الرحمن العضاوي

٣٥- السنابل... (ديوان شعر).

أ. محيي الدين عطية

٣٦- نظرات في أصول الفقه.

د. أحمد محمد كنعان

٣٧- القراءات المفسرة ودورها في توجيه معاني الآيات القرآنية.

د. عبد الهادي دحاني

نهر متعدد.. متجدد

هذا الكتاب

وإذا كان تفسير كلام الله واستخراج معانيه وبيان أحكامه وحكمه أمرا يستمد من العلوم التي لا بد للمفسر منها وهي التي ذكرناها آنفا، فإن التفسير بالقراءات يفيد جانبا كبيرا من التيسير في هذا المجال، وهو مظهر من مظاهر الإسلام التي بنى عليها كثيرا من أحكامه، وإن ذلك ليتجلى في كل شيء في الإسلام، في عقيدته، وفي علومه، وفي عباداته ومعاملاته، وفي القراءات نصيب وافر من هذا. وليس غريبا أن تكون القراءات مما يرتكز عليه التيسير، لأنها هي التي تحمل نصوص العبادات والمعاملات، فأمكن فيها ذلك حتى لا تجد الأمة حرجا في دينها أو عسرا في تلقيه والتعامل معه...

ومن أبرز مظاهر التيسير في القراءات اختلافها الذي يساعد على تنوع دلالات الآي القرآني، ولذلك فاختلاف قراءات القراء بنيني على تنوع معانيها، وهو ما يفيد التوسعة على الأمة والتخفيف عليها من خلال تقديم أكبر خدمة في تفسير القرآن الكريم.



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

قطاع الشؤون الثقافية

إدارة الثقافة الإسلامية

www.islam.gov.kw/thaqafa